الرسالة ٤٥٦

الجواز في الفكر النحوي

أ.د. محمود حسن الجاسم
قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم
جامعة قطر
قطر

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية السابعة والثلاثون - ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

المؤلف:

أ. د. محمود حسن الجاسم.

- دكتوراه في النحو والصرف بعنوان: «تعدد أوجه التحليل النحوي عند الزمخشري وأبي حيان وابن هشام» جامعة حلب - سوريا، ١٩٩٩.
- أستاذ بتخصص النحو والصرف، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، سوريا، ويعمل الآن معاراً في جامعة قطر، كلية الآداب والعلوم، قسم اللغة العربية.

الإنتاج العلمي:

- تأويل النص القرآني وقضايا النحو، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠١٠م
- القاعدة النحوية: تحليل ونقد، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠٠٧م.
- تعدد الأوجه في التحليل النحوي، دار النمير، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠٠٧م
- المدخل إلى تاريخ النحو، دار التراث، حلب، سوريا، ط١، ٢٠٠٩م.
- الجملة العربية، دار التراث، حلب، سوريا، ط٢، ٢٠٠٨م.
- له عشرات البحوث العلمية في المجلات الأكاديمية المحكمة، وله العديد من المؤلفات، وعضو في لجان علمية عدّة في سوريا وخارجها، وشارك في العديد من المؤتمرات العلمية الدولية وأشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه.

المحتوى

ملخص ١٣

-تقديم ١٥

- **الفصل الأوّل الجواز في الفكر النحوي وطبيعته:** **١٩**

١-مفهوم الجواز النحوي ٢١

٢-بين الجواز والتعدد والخلاف في الفكر النحوي ٢٢

٣-الألفاظ المستعملة في الجواز النحوي ٣٣

٤-سياقات الجواز النحوي ٣٤

-الفصل الثاني أسباب الجواز في الفكر النحوي: **٤٥**

١-شواهد اللغة ٤٧

٢-فكرتا الأصل والفرع ٥٠

٣-تنوّع المذاهب النحويّة ٥٢

٤-الغموض في البنية التركيبية ٥٢

٥-المعنى ومكوناته ٥٧

٦-تقييد الجواز بالترجيح والتضعيف ٦٠

-الفصل الثالث مشروعية الجواز في الفكر النحوي: **٧٣**

١-حتمية الجواز النحوي ٧٥

٢--الجواز النحوي بين المحاذير ومقتضيات الواقع ٧٨

-الفصل الرابع الجواز في الفكر النحوي وفهم النص: **٨٥**

١-النص القرآني ٨٧

٢-النص الشعري ١٠١

- النتائج ١٠٥

- الهوامش ١٠٩

- المصادر والمراجع ١٢٥

مُلَخَّص

يدرس البحث ظاهرة الجواز في الفكر النحوي، فيتناول في الفصل الأول المفهوم، ويستجلي الفرق بين الجواز والتعدد والخلاف في النحو العربي، كما يستعرض الألفاظ المستعملة في الجواز النحوي، والسياقات التي يرد فيها، في مرحلة الاحتجاج وجمع اللغة، وفي بناء الأحكام على شواهد مختلف فيها، وفي عرض الأبواب النحوية وفروعها، وفي التحليل للمادة المنجزة، وفي الفتاوى الارتجالية لتوليد الكلام وتحليله. ويدرس في الفصل الثاني أسباب الجواز والترجيح والتضعيف بين الأوجه المحتملة، فيقف بداية عند الأسباب، ليتبيّن أن للجواز أسبابًا معينة، تتقاطع في قسم منها مع أسباب الخلاف النحوي، ومع أسباب التعدد في التحليل، ولكن لها خصوصية تجعلها تنفرد عن غيرها، وهي تتعلق بشواهد اللغة، وفكرتَي الأصل والفرع، وتنوّع المذاهب النحويّة، والغموض في البنية التركيبية لطبيعة اللغة، والمعنى ومكوناته. ثم ينتقل إلى دراسة أسباب التقييد في الجواز؛ أي: مسوغات الترجيح والتضعيف، ويرى أنها تتعلّق بقضايا السماع، والأصل، وآراء النحاة، والمعنى، والقياس. ويعالج البحث في الفصل الثالث مشروعية الجواز في الفكر النحوي، فيقف عند حتمية الجواز في ميادين النحو المختلفة، لينتقل بعدها إلى الوقوف عند محاذير الجواز ومقتضياته في الواقع الاستعمالي للغة. ويدرس البحث في الفصل الرابع العلاقة بين الجواز النحوي وتنوع الأفهام في النصوص الغنية بدلالاتها، ليظهر له أن النصوص الغنية بمعانيها قد تؤثر في فهم المعاني التركيبية المكوّنة لها، لذلك تقتضي الجواز في التحليل النحوي بالضرورة، إلى درجة يتعذّر فيها استبعاده بصورة مطلقة. ثم يعرض البحث في النهاية أبرز النّتائج الّتي توصّل إليها.

تقديم

لا يخفى على المتأمل شيوع الجواز في النحو العربي قديمًا وحديثًا، ولا إشكالاته المحرجة الملبسة أحيانًا أو الحاجة إليه عند النظر في العناصر التركيبية، لذا يرد في سياقات الفكر النحوي كافة بمظاهر متنوعة، في مرحلة التقعيد، وفي المؤلّفات التعليمية التي تنظّر وتعرض للأبـواب، وفي كتب التطبيقات النحوية، والأخرى المتضمنة للتحليل النحوي، مثل تفاسـير القرآن الكريم ذات الطابع اللغوي، وكتب إعراب القرآن، وشروح الشعر القديمة، وفي الفتاوى التي يُسأل عنها النحوي.

ويبدو للمتتبع أن دلالة هذا المصطلح لم تخرج عما استقر في الثقافة العربية، وأن له ألفاظًا معينة تتردّد في الفكر النحوي، لتدل عليه، من الجذر «ج و ز» ومن غيره، وأنه يرد بمظهرين مطلقًا ومقيدًا بالترجيح والتضعيف، ولا يمكن تصوّر النحو العربي من دونه، إذ لا بد منه في عرض القواعد التعليمية، وفي التحليل وإطلاق الأحكام، وفي الفتاوى التي تواجه النحوي في توليد الكلام أو تحليله.

ويتضح للمتأمل أن ثمة عوامل معينة في النظرية النحوية كانت وراء ظاهرة الجواز، وهي متنوعة، تتعلق بطبيعة الشواهد المحتج بها، وبخصوصية اللغة العربية، وبثنائية الأصل والفرع، مثلما تتعلق بمستويات الكلام ومعطيات المعنى، ومن ثم يبدو جليًّا أن الجواز اقتضته طبيعة النظرية النحوية التي تعكس الواقع اللغوي، فشيوعه أمر مشروع لا يمكن تجاهله أو تجاوزه مع ما فيه من محاذير يجب التنبه لها. أما أن يرفضه النحوي بالجملة، ليركن إلى وجه واحد في المواضع كلها، فذلك ينافي منطق النحو وحقيقة اللغة العربية.

يدرس البحث ظاهرة الجواز في الفكر النحوي، بعدما ينظر في جهود السابقين الضئيلة في هذا السياق، وأبرز ما يمثلها جهد الباحث مراجع عبد القادر بالقاسم الطِّلحي في كتابه الضخم الذي بعنوان «الجواز النحوي ودلالة الإعراب على

المعنى» منشورات جامعة قاريونس بليبيا، والذي ركّز فيه على طبيعة التركيب العربي وما يحتمله من جوازات في ضوء القواعد النحوية المنجزة، ولم يتطرق إلى الظاهرة في الفكر النحوي على امتدادها منذ مرحلة التقعيد وانتهاء بالفتاوى، كذلك لم يدرسها من وجوهها المفصّلة؛ أي: لم يقف بتعمق عند المفهوم والفرق بينه وبين المصطلحات التي تتداخل معه مثل تعدد الأوجه النحوية وتعدد الأوجه في التحليل النحوي والخلاف النحوي، ولم يدرس الألفاظ الخاصة بالجواز ولا مظاهره المطلقة والمقيدة، ولا السياقات التي يرد فيها، كذلك لم يدرس الأسباب دراسة دقيقة، ولا مشروعية الجواز في الفكر النحوي ولا محاذيره ولا علاقته بطبيعة النصوص الفنية الغنية بدلالاتها. وبعد التأمل في الجهود النحوية قديمًا وحديثًا تبين أن الظاهرة تستحق الوقوف عندها وقوفًا يقلّبها من وجوه عدّة، لأنها لم تأخذ نصيبها من الدرس، ومن ثم كان هذا البحث، لعله يقدم فائدة في الفكر النحوي، مع ما فيه من نقص تقتضيه الطبيعة البشرية.

ينقسم البحث إلى أربعة فصول تسبقها هذه المقدمة، وتليها جملة من النتائج التي توصل إليها. يتناول البحث في الفصل الأول الجواز النحوي وطبيعته، فيقف عند المفهوم، ويستجلي الفرق بين الجواز والتعدد والخلاف في الفكر النحوي، كما يستعرض الألفاظ المستعملة في الجواز النحوي، والسياقات التي يرد فيها، في مرحلة الاحتجاج وجمع اللغة، وفي بناء الأحكام على شواهد مختلف فيها، وفي عرض الأبواب النحوية وفروعها، وفي التحليل للمادة المنجزة، وفي الفتاوى الارتجالية لتوليد الكلام وتحليله.

ويدرس في الفصل الثاني أسباب الجواز ومسوغات الترجيح والتضعيف بين الأوجه المحتملة، في الفكر النحوي، فيتبين أن للجواز أسبابًا معينة، تتقاطع في قسم منها مع أسباب الخلاف النحوي ومع أسباب التعدد في التحليل، ولكن لها

خصوصية تجعلها تنفرد عن غيرها، وهي تتعلق بشواهد اللغة، وفكرتَي الأصل والفرع، وتنوّع المذاهب النحويّة، والغموض في البنية التركيبية لطبيعة اللغة، والمعنى ومكوناته. ثم ينتقل إلى دراسة أسباب التقييد في الجواز؛ أي: الترجيح والتضعيف، ويرى أنها تتعلّق بقضايا السماع والأصل وآراء النحاة والمعنى والقياس.

ويعالج البحث في الفصل الثالث مشروعية الجواز في الفكر النحوي، فيقف بداية عند حتمية الجواز في ميادين النحو المختلفة، لينتقل بعدها إلى الوقوف عند محاذير الجواز ومقتضياته في الواقع الاستعمالي للغة.

أما في الفصل الرابع فيدرس البحث العلاقة بين الجواز النحوي وتنوع الأفهام في النصوص الغنية بدلالاتها، ليتبين له أن النصوص الغنية بمعانيها قد تؤثر في فهم المعاني التركيبية المكونة لها، لذلك تقتضي الجواز في التحليل النحوي بالضرورة، إلى درجة يتعذر فيها استبعاده بصورة مطلقة.

ثم تأتي بعد ذلك أهمّ النّتائج الّتي توصّل إليها البحث.

وقد أُخذت في الحسبان جملة من المسائل المنهجيّة التي اقتضتها طبيعة الموضوع، فكانت منها الطريقة الانتقائية في ضرب الأمثلة لتوضيح الأفكار المستخلصة، إذ كان الهدف انتقاء أمثلة تناسب الفكرة المعروضة، بعيدًا عن الاعتبارات الأخرى، مثل المذاهب النحوية أو غيرها.

كما سعى البحث إلى استجلاء الأفكار التي افترضها بالوصف والتفسير، بحسب الأمثلة التي يعرضها، مبتعدًا عن الأحكام المعياريّة التي تخطِّئ الأوجه أو تصوّبها، لأنها لا تخدم سياق الموضوع وغايته.

وقد تتبع البحث دراسة الظاهرة في النحو العربي في الكتب الأصول وفي مؤلفات التحليل النحوي مثل تفاسير القرآن الكريم ذات الطابع اللغوي، فلم يحصر

النظر في مرحلة معينة أو جانب ما، كما استأنس ببعض الأفكار اللسانية عندما يقتضي السياق، فجاءت المصادر والمراجع غير محددة بزمن معيّن، بل متنوّعة بين القديم والحديث، يؤخذ منها ما يناسب الموضوع.

واقتصر البحث على الجانب النحوي في الدراسة وضرب الأمثلة، ولم يتعرض لقضايا الصرف إلا لما يتصل بالنحو منها، وذلك حرصًا على تحديد الميدان الذي يقتضيه العنوان.

وراعى الجانب التاريخي في تسلسل آراء النحاة الذين يتناولون الظاهرة الواحدة. كما ابتعد عن ترجمة الأعلام الذين يردون في المتن، مقتنعًا أن هذا الأمر لا يقدّم معرفة ذات قيمة، واكتفى بتاريخ الوفاة أمام كلّ علم، حين يرد اسـمه أول مرة.

والله الموفق

* * *

-الفصل الأوّل الجواز النحوي وطبيعته:

١- مفهوم الجواز النحوي

٢- بين الجواز والتعدد والخلاف في الفكر النحوي

٣- الألفاظ المستعملة في الجواز النحوي

٤- سياقات الجواز في الفكر النحوي

١- مفهوم الجواز النحوي

يحسن بنا قبل الخوض في طبيعة الجواز أن نستجلي مفهومه في اللغة والاصطلاح، ونبدأ بالجواز في اللغة.

يقال: جاز الطريق إذا سار فيه وسلكه، وأجازه خلّفه وقطعه، والاجتياز السلوك، والمجتاز مجتاب الطريق ومجيزه، وجوّز لهم إبلهم إذا قادها بعيرًا بعيرًا حتى تجوز، ومنه قولهم: وأجاز له إذا أمضاه[١].

وواضح أن المقصود بالجواز هو السلوك في الشيء لقطعه وتجاوزه. ولعل منه قولهم: «الجواز» عن الماء الذي يسقاه الزرع أو الماشية وعما يعطاه المسافر من الماء ليجوز به الطريق.

ويبدو أن الدلالة تتطور بالمجاز لتطلق على المعنويات مثل قولهم: جوائز الأمثال والأشعار وهو ما جاز من بلد إلى بلد[٢].

وتتطور الدلالة بالمجاز، لتطلق الكلمة على التسويغ وإنفاذ الشيء، فقد ورد عن ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) قوله: أجزت على اسمه إذا جعلته جائزًا. وجوّز له ما صنعه وأجاز له؛ أي: سوّغ له ذلك وأجاز رأيه، وجوّزه: أنفذه. وفي حديث القيامة والحساب: إني لا أجيز اليوم على نفسي شاهدًا إلا مني. أي: لا أُنفِذ ولا أُمضي. وهو من أجاز أمره يجيزه إذا أمضاه وجعله جائزًا. ولعل منه الجائزة؛ أي: العطية، لأنها من أجازه يجيزه إذا أعطاه[٣].

وأطلقوا كلمة المجيز على الولي أو الوصي أو القيّم بأمر اليتيم، ومنه قول بعضهم: إذا باع المجيزان فالبيع للأول، وإذا أنكح المجيزان فالنكاح للأول، وهذه امرأة ليس لها مجيز؛ أي: ليس لها ولي. وواضح أن المجيز هو الذي يجعل الأمور تنفذ أو تحدث، أو هو الذي بيده إمكان تحقيقها أو فعلها. وفي حديث نكاح البكر: «فإن صمتت فهو إذنها، وإن أبت فلا جواز عليها». أي: لا ولاية عليها مع الامتناع[٤].

والجواز التساهل والتسمح والعفو، فقد ورد: وكان من خلقي الجواز؛ أي: التساهل والتسامح في البيع والاقتضاء. وجاوز الله عن ذنبه وتجاوز وتجوّز، إذا لم يؤاخذه به. وفي الحديث: إن الله تجاوز عن أمتي ما حدّثت به أنفسها؛ أي: عفا عنهم. وتجاوز عن الشيء أغضى. وتجاوز فيه أفرط. وتجاوزت عن ذنبه؛ أي: لم آخذه به، ولعل منه: تجوّز في صلاته؛ أي: خفّف(٥).

ويبدو مما سبق أن كلمة «جواز» في البيئة العربية تدل على السلوك في الشيء لقطعه وتجاوزه، أو على التسويغ وإنفاذ الشيء وإعطائه، أو على التسمح والتساهل.

وإذا تأملنا في مصطلح الجواز في ميداني الفقه والنحو، وجدنا أنه يدل على إباحة الشيء وعدم منعه، فالجواز في الفقه بمعنى الإباحة، ولا يختلف الأمر في النحو، فالجواز النحوي هو إجازة أو إباحة لحكم تركيبي ما، كأن يقال: أيجوز أن أقول كذا في كلامي؟ فيجيب النحوي بـ«نعم»، فيكون قد أجاز أو جوّز، وإذا أجاب بـ«لا»، يكون قد منع. أو يقول عندما يحلل عنصرًا تركيبيًّا ما، كقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾ [النمل: ٤٠] آتيك: اسم مفرد خبر، للمبتدأ (أنا)، ويجوز أن تكون الكلمة فعلًا مضارعًا والجملة من الفعل والفاعل المستتر وجوبًا هي الخبر.

٢-بين الجواز والتعدد والخلاف في الفكر النحوي:

تبين لنا المقصود بالجواز في النحو العربي، ويبدو أن الأمر يحتاج إلى توضيح أكثر، إذ ينبغي أن نقف عند مصطلحات أخرى قد تتداخل أو تتقاطع معه، وقد تختلف عنه، لنبين الفرق فيما بينها من جهة، وبينها وبين الجواز النحوي من جهة أخرى، وهذه المصطلحات هي: تعدد الأوجه النحوية، وتعدد الأوجه في التحليل النحوي، والخلاف النحوي.

- **تعدد الأوجه النحوية:**

يقصد بتعدد الأوجه النحوية ورود العبارة الواحدة بأكثر من صورة تركيبية، مثل القراءات القرآنية، والروايات الشعرية ذات الطابع النحوي، فيقال مثلًا عن اسم منصوب في آية ما: قرئت الآية برفع الاسم كذا، ويقال عن اسم منصوب أو مرفوع في بيت شعري: روي البيت بالجر، وهكذا. خذ مثلًا اختلاف القراءة في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ ٢٩﴾ [الرعد: ٢٩]. قرئت الآية: «وحسنَ مآبٍ» بالنصب[٦]. فأصبح عندنا قراءتان: الأولى برفع «حسن»، والثانية بنصبها، وعلى ذلك أمامنا وجهان نحويان؛ أي: صورتان تركيبيتان ملحوظتان للعبارة الواحدة. فهذا من باب تعدد الأوجه النحوية للعبارة الواحدة.

ومن ذلك قول الفرزدق (ت١١٠هـ)[٧]:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنا قُتيبةَ حُزَّتا جِهارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لقتلِ ابنِ خازِمِ؟

روي البيت أَنْ أُذنا...، بفتح «نْ» وعليه نكون أمام وجهين نحويين أو صورتين تركيبيتين للعبارة في البيت[٨].

وفي مثل ذلك نكون أمام حالة لغوية استعمالية بصورتين تركيبيتين محتج بهما، نرويهما كما وردتا عن العرب المحتج بلغتهم. ولسنا أمام موقف من دارس نحوي يبيح ويرفض؛ أي: لسنا أمام حالات جواز من وجهة نظر نحوية درسية، وهذا المظهر السابق يُسمّى تعدد الأوجه النحوية.

وللأوجه النحوية صورة أخرى لا تتعلق بالعبارة الحيّة المنطوقة أمامنا أو المروية، وإنما تواجهنا في الأبواب النحوية من كتب التنظير، بقواعد نحوية مجردة متنوعة، تعرض صورًا للجواز تحت الباب المتناول، وتصلح لتوليد جمل مختلفة، لأننا عندما نعرض في باب معين قواعد الأصل والفرع، نذكر في الأصل أمثلة بسيطة نظرًا لشيوع الأصل في مظاهر الاستعمال، فنقول مثلًا: الأصل في المبتدأ

أن يتقدم على الخبر، ويأتي معرفة، مثل: الطالب مجتهد. ثم نضيف جوازات لصور تركيبية أخرى تحت باب المبتدأ، تمثّل فروعًا أقل من الأصل، فنقول: ويجوز أن يتأخر المبتدأ ويتقدم الخبر، فتقول: مجتهد الطالب.

وفي مثل ذلك نقلّب أو نعدّد أوجهًا نحوية افتراضية لعبارة معينة، في معرض تعليم القواعد الأصول والفروع تحت الباب الواحد.

وإذا كنا في الحالة الأولى أمام تعدد في الأوجه النحوية للعبارة بحسب ما وردت عن العرب المحتج بلغتهم، ولسنا أمام موقف نحوي يعدد ويجيز؛ فإننا في الحالة الثانية أمام تعدد في الأوجه النحوية يمتزج بالجواز، فهو تعدد يبيح الجواز النحوي في معرض الحديث عن الباب في سياق التنظير والتعليم. وعلى ذلك يتقاطع الجواز النحوي وتعدد الأوجه النحوية في هذا الجانب.

- **تعدّد الأوجه في التحليل النحوي**:

أما تعدد الأوجه في التحليل النحوي، فإنه يتعلق بالعبارة ذات الصورة التركيبية الواحدة عندما تتعدد الأحكام النحوية الدرسية في تحليلها، مثال على ذلك قولهم: جاء زيد ركضًا. هناك من يرى أنّ «ركضًا» حال بمعنى المشتق «راكضًا»، وهناك من يرى أنه مفعول مطلق، لأن الفعل «جاء» فيه معنى الفعل «ركض»[٩].

ففي هذه العبارة نحن أمام صورة تركيبية منطوقة واحدة؛ أي: أمام وجه نحوي واحد، ولسنا أمام تعدد في أوجهها النحوية، ولكننا أمام تعدد في تحليلها النحوي. وعلى ذلك يظهر بين المصطلحين فرق ملحوظ، فإذا اختلفت الصورة التركيبية للعبارة، كأن وردت بأكثر من صورة تركيبية، مثل تغيّر العلامة الإعرابية، أو تقدم لفظ على آخر، فإننا نكون بذلك أمام تعدد الأوجه النحوية الاستعمالية المنطوقة للعبارة الواحدة، وإذا تعددت الأحكام في الصورة التركيبية المنطوقة الواحدة، فنحن أمام تعدد في أوجه التحليل النحوي.

ولا بد من الإشارة إلى أن تعدد الأوجه في التحليل يقتضي تعددًا مفترَضًا في تعدد الأوجه النحوية، خذ مثلًا العبارة السابقة: «جاء زيد ركضًا» أو عبارة: نعم الرجل زيد.

تعرب مؤلفات النحو «زيد» مبتدأ مؤخرًا، على أن أصل العبارة المفترض: زيد نعم الرجل، وتعربه أيضًا على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والعبارة المفترضة المتخيلة: نعم الرجل هو زيد[١٠]، ومن الطبيعي أن هذا التحليل المتنوع سيفترض أنظمة نحوية متنوّعة في التأويل والخفاء، ويكون عندنا أوجه نحوية متنوعة بناء على التحليل، وليس بناء على ما هو منطوق، فإذا عدنا إلى العبارتين السابقتين نجد أن تعدد الأوجه في التحليل اقتضى تنوعًا للصور التركيبية للعبارة، لكنها بنًى غير منطوقة، إذ يقتضي التحليل وفقًا للوجه الأول لـ: «جاء زيد ركضًا» «جاء زيد راكضًا»، ويقتضي في الثاني «ركض زيد ركضًا»، ويقتضي الوجه الأول لـ: «نعم الرجل زيد» زيد نعم الرجل، وفي الثاني «نعم الرجل هو زيد».

وعلى ذلك فإن تعدد أوجه التحليل يعكس غالبًا أوجهًا نحوية متعددة، للعبارة المحددة التي ترد بصورة تركيبية معينة، ذات الوجه النحوي الواحد نطقًا؛ أي: يعكس جملة من الاحتمالات المتنوعة للنظام التركيبي المحدد، وفقًا لتعدد أوجه التحليل، كما تبين لنا في المثالين السابقين.

ولكن ينبغي أن نلحظ أنه عندما تتعدد الأوجه النحوية للعبارة الواحدة تتعدد الصورة التركيبية، أما عندما تتعدد أوجه التحليل النحوي للعبارة فلا تتعدد الأوجه النحوية بصورة ملحوظة منطوقة، بل تبقى أوجهًا نحوية متعددة كامنة في الصورة الظاهرة، يستشفها النحاة بتنوع الأوجه التحليلية التي يفترضونها.

ولا يعني هذا أن ثمة ترادفًا بين الأوجه النحوية المحتملة، وبين أوجه التحليل النحوي، فإن ما نقصده بالمصطلح الأول كما ذكرنا هو تعدد الصور التركيبية

للعبارة الواحدة بصورة ملحوظة مجسدة في الاستعمال، أما الثاني الأخير فإنه يعكس أوجهًا في التحليل النحوي فقط، لا أوجهًا نحوية منطوقة ملحوظة، بل ربما تعددت أوجه التحليل النحوي في عبارة ما، من غير أن تتعدد الأوجه النحوية المؤولة المخفية، خذ مثلًا تفسير رافع المبتدأ، في الجملة الاسمية المجردة من النواسخ، مثل: «الطالب مجتهد» إذ فُسِّر بأنه الابتداء، كما فُسِّر بأنه الخبر(١١). تعددت أوجه التحليل النحوي، لكنّ نحو العبارة، أو نظامها التركيبي المخفي بقي واحدًا مطابقًا للمنطوق المجسد ولم يتعدد.

وعلى ما سبق فإذا تعددت الأوجه النحوية نتيجة للتحليل النحوي بصورة مخفية تحليلية؛ فإننا نتركها تحت مصطلح تعدد الأوجه في التحليل النحوي، لا تحت مصطلح تعدد الأوجه النحوية، لأن صاحب العبارة يريد وجهًا نحويًا واحدًا، ولأن التنوع ينعكس بالتأويل، وليس بصورة منطوقة مختلفة، فتعدد الأوجه النحوية يتعلق بعبارة واحدة منطوقة تتعدد صورها النحوية نطقًا وكتابةً، أما تعدد الأوجه في التحليل فإنه تنوع الأحكام التحليلية في عبارة ما، يعكس في الغالب تنوعًا مخفيًّا في النظام النحوي للعبارة ذات الوجه النحوي الواحد، ويتجسد لنا هذا التنوع بالتحليل والتأويل، وقد لا يعكس تنوعًا كما في رافع المبتدأ.

من جانب آخر فقد تصلح عبارة معينة، لأن تكون شاهدًا على تعدد الأوجه النحوية وشاهدًا على تعدد الأوجه في التحليل النحوي، خذ مثلًا تعدد القراءة في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٠﴾﴾[النساء: ١٠٠]. قُرئت الآية برفع الفعل «يدركْه»(١٢)، فأصبح أمامنا قراءتان: الأولى بالجزم، والثانية بالرفع، فتعددت الأوجه النحوية للعبارة، وأصبحت هذه العبارة شاهدًا لتعدد الأوجه النحوية.

وإذا حلّلنا كلًّا من القراءتين؛ نجد أنه قد يحدث تعدد أوجه التحليل النحوي في بعض الصور التركيبية المتنوعة التي تعكس اختلاف القراءة، أو يقع في كلٍّ منها، أو لا يقع إطلاقًا. ففي القراءة الأولى التي هي قراءة الجمهور، هناك وجه واحد يقتضيه التحليل النحوي لـ«يدركه»، وهو الجزم عطفًا على مجزوم. أما بحسب القراءة الثانية، فهناك تعدد في التحليل، فقد وجّهت بالعطف على التوهم، بتقدير مبتدأ قبل يدركه، والتقدير: هو يدركه، كما وجّهت بأن تكون حركة الكاف منقولة من الهاء التي بعدها، باعتبار الكلمة مجزومة حرِّكت بالنقل، وكأن القارئ أراد أن يقف على الكلمة فنقل الحركة(١٣).

وبحسب القراءة الأولى هناك وجه نحوي واحد؛ أي: نظام تركيبي معين، وجه في التحليل واحد. أما بحسب القراءة الثانية، فهناك وجهان في التحليل، فتعدد التحليل النحوي في وجه من الأوجه النحوية للعبارة.

وبعدما تبين لنا الفرق بين أوجه التحليل النحوي والأوجه النحوية للعبارة، يجب أن نوضح الفرق بين الجواز والتعدد في التحليل النحوي، ويظهر ذلك عندما نتبين موقف النحوي من التعدد؛ أي: حكم القيمة الذي يطلقه على أوجه التحليل، فقد يكون تعددًا بالجواز، والمراد هو أن يجيز النحوي غير وجه في المسألة الواحدة، سواء أكان ما أجازه مرويًّا أم من اجتهاده، وهذا الجواز نوعان: مطلق، ومقيد. فالمطلق ما أجاز فيه النحوي أوجه التعدد من غير تضعيف أو ترجيح، كما في قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٦]. يرى الزمخشري (ت٥٣٨هـ) أن جملة «لا إله إلّا هو» يجوز فيها الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، ويجوز فيها أن تكون حالًا مؤكّدة من «ربك»، من غير أن يرجح أو يضعّف(١٤).

أمّا الجواز المقيّد فما وقع فيه ترجيح أو تضعيف، من ذلك تحليل الزمخشري لشبه الجملة في قوله تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ۝٣﴾ [فصلت: ٢-٣]. يرى الزمخشري أن الجار والمجرور «لقوم» يجوز أن يتعلقا بـ«تنـزيل» أو بـ«فصلت»؛ أي: تنـزيل من الله لأجلهم، أو فصِّلت آياته لهم[١٥].

ثم يضيف وجهًا ثالثًا يرجِّحه على ما تقدم مستعينًا بقواعد التوجيه: «والأجود أن يكون صفة مثل ما قبله وما بعده؛ أي: قرآنًا عربيًّا كائنًا لقوم عرب، لئلا يفرق بين الصلات والصفات»[١٦].

وهذا الضرب من التعدد بنوعيه المطلق والمقيد يتقاطع مع مصطلح الجواز النحوي؛ أي: مع مظهر الجواز في التحليل النحوي، فيكون تعددًا في التحليل، وجوازًا في الفكر النحوي في آن معًا، ولكنه لا يتقاطع مع مصطلح تعدد الأوجه النحوية، وإن تضمنها بصورة مخفية.

وقد يكون تعددًا بالرفض، والمقصود أن يكون هناك غير وجه في المسألة الواحدة، يرفضها الدرس جميعًا، ما عدا وجهًا واحدًا يعتمده، كما في تحليل قوله تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِ قَالَ لَأَقۡتُلَنَّكَۖ﴾ [المائدة: ٢٧]. يذكر أبو حيان (ت٧٤٢هـ) أن «إذ» متعلقة بالمصدر «نبأ»، والمعنى: حديثهما وقصتهما في ذلك الوقت، ثم يضيف: وقال الزمخشري[١٧]: ويجوز أن يكون بدلًا من النبأ؛ أي: اتل عليهم النبأ نبأ ذلك الوقت، على تقدير حذف المضاف. ولا يجوز ما ذكر لأن «إذ» لا يضاف إليها إلا الزمان، و«نبأ» ليس بزمان[١٨].

وفي مثل ذلك ينفرد التعدد ولا يعكس جوازًا، لأنه يحصر الحكم النحوي بصورة واحدة لا غير، رافضًا الأحكام الأخرى التي قيلت في المسألة، فهو تعدُّد في التحليل النحوي فحسب وليس جوازًا، وهو تعدد بالرفض.

وربما كان تعددًا بين الجواز والرفض، وهو النمط الذي يحدث فيه جواز لغير وجه، ورفض لوجه أو أكثر. قال تعالى: ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الذاريات: ١٧]. يرى الزمخشري أن «ما» يحتمل أن تكون زائدة، و"قليلًا» إما ظرف، والمعنى: كانوا يهجعون في طائفة قليلة من الليل، وإما صفة لمصدر، في موضع المفعول المطلق؛ أي: كانوا يهجعون هجوعًا قليلًا[١٩]. ثم يضيف: «ويجوز أن تكون «ما» مصدرية أو موصولة على [تأويل] كانوا قليلًا من الليل هجوعهم، أو ما يهجعون فيه، وارتفاعه بـ«قليلًا» على الفاعلية... فإن قلت: هل يجوز أن تكون «ما» نافية كما قال بعضهم، وأن يكون المعنى: أنّهم لا يهجعون من الليل قليلًا، ويحيونه كلَّه؟ قلت: لا، لأنّ «ما» النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها...»[٢٠]. فالزمخشري لم يرفض كل الأوجه في تحليل «ما»، بل أجاز ثلاثة ورفض واحدًا، وهو وجه النفي.

وفي مثل هذا يتقاطع التعدد مع الجواز في التحليل النحوي؛ أي: ما جوزه النحوي هو صور للجواز من وجهة نظره وصور للتعدد في تحليل الظاهرة، وما رفضه هو صور للتعدد في تحليل الظاهرة فقط، فيكون مجموع الأحكام تعددًا في تحليل الظاهرة، بعضه يندرج ضمن الجواز وبعضه لا يندرج، وبذلك يتقاطع التعدد مع فكرة الجواز في التحليل النحوي من جوانب معينة.

- **الخلاف النحوي**:

أما الخلاف فالمقصود به هو أن يختلف النحوي مع غيره في إطلاق الحكم على ظاهرة ما، فنكون أمام رأيين مختلفين إزاء الحكم على الظاهرة، وقد ينفرد الخلاف في أمور ويترادف مع التعدد أو الجواز في أمور أخرى.

ومما انفرد به بعيدًا عن التعدد في التحليل وعن تعدد الأوجه النحوية وعن الجواز، الموقفُ من بعض الشواهد في الاحتجاج، فإذا قبلها بعضهم وجعل منها

شواهد يحتج بها، ورفضها بعضهم الآخر؛ نكون أمام خلاف لا أمام تعدد في التحليل، ولا أمام جواز نحوي. مثال على ذلك الموقف من بعض الشواهد بين البصريين والكوفيين، فقد يسوق الكوفي شاهدًا للاستدلال على حكم ما، وينكره البصري، ولا يعترف به، فنكون أمام خلاف لا أمام تعدد في الصورة التركيبية، ولا أمام جواز؛ لأن البصري لم يعترف بالشاهد، ولم يروِه برواية أخرى بل أنكره. كذلك لسنا أمام تعدد في التحليل؛ لأن البصري لم يعترف به، وعليه لم يحلله.

إليك مثلاً الخلاف في الفصل بين المضاف والمضاف إليه للضرورة الشعرية بغير الظرف والجار والمجرور، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز الفصل بغير شبه الجملة، واستدلوا على ذلك بجملة من الأبيات منها قوله:

فـزجّـجـتـهـا بـمـزجّـةٍ زَجَّ الـقَـلـوصَ أبـي مَـزادَةَ(٢١)

والتقدير: زجَّ أبي مزادةَ القلوصَ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بـ: «القلوص».

وقوله:

تَـمُـرُّ عـلـى مـا تَـسـتـمِـرُّ، وقـد شَـفَـتْ غَلائلَ عبدُ القيسِ منها صُدُورِها(٢٢)

والتقدير: شفت غلائلَ صدورِها عبدُ القيسِ منها، ففصل بين المضاف «غلائل» والمضاف إليه «صدورِها» بأجنبي وهو «عبد القيس» فاعل شفت.

أما البصريون فرفضوا وأنكروا صحة هذه الأبيات(٢٣). وعلى ذلك فنحن أمام خلاف فقط، ولسنا أمام جواز، ولا أمام تعدد في الأوجه النحوية أو في أوجه التحليل.

وقد نكون أمام تعدد في الأوجه النحوية وخلاف بين النحاة في الشاهد الواحد، من ذلك الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة جواز تقديم خبر

«ما زال» وأخواتها عليهنّ، والموقف من رواية البيت الشهير الذي ساقه الكوفيون ليشرّعوا الجواز:

حَـراجِـيـجُ مـا تَـنـفَـكُّ إلا مُـنـاخَـةً على الخَسفِ أو نَرمِي بِها بَلَدًا قَفْرَا(٢٤)

يروى البيت بهذه الصورة، وقد اختلف معهم البصريون فردّوا عليهم بأن البيت يروى: ما تنفكّ آلًا مناخةً. والآل هو الشخص، وعليه «آلًا» خبر، ومناخة صفة، ولا شاهد. ويروى أيضًا: بالرفع؛ أي: ما تنفكُّ إلّا مناخةٌ. ولا يكون فيه حجة. وبذلك نكون أمام تعدد في الأوجه النحوية للعبارة. وقد ساق الكوفيون رواية النصب وعدوها خبرًا لـ«ما تنفك»، واختلف معهم البصريون، ورأوا أن الخبر في رواية النصب هو «على الخسف» لا «مناخةً»، أو أن يكون الشاعر جعل ما تنفك من التام، لأننا نقول: انفكت يد. فتوهم فيه التمام، ثم استثنى «مناخة»(٢٥).

ومما سبق يتبين أننا أمام خلاف تجلّى في الموقف من تنوع الرواية وفي تحليل رواية النصب، وأمام تعدد في الأوجه النحوية تجلى بتعدد الروايات التي ساقها البصريون، وأمام تعدد في التحليل لصورة تركيبية معينة؛ أي: لرواية النصب.

وقد يكون عندنا خلاف وتعدد في التحليل النحوي بالرفض، إليك تحليل الكاف من قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]. يروي أبو حيان أن بعضهم يقول: الكاف زائدة، والتأويل: مثلهم مثل الذي استوقد نارًا. وعن بعضهم الآخر أن الكاف اسمية، وهي الخبر، أو جارة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر الذي هو كون عام(٢٦). ثم يرفض أبو حيان الرأيين الأول والثاني بأسس ما، معتمدًا الرأي الثالث(٢٧). ومن ثم كان أمامنا نمط من أنماط الخلاف في التحليل، وأمامنا صورة تحليلية للتعدد بالرفض؛ أي: رفض تعدد الأوجه عند الدارس.

وقد نكون أمام خلاف وتعدد في التحليل بين الجواز والرفض في الفكر النحوي، كما في تحليل قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾﴾ [البقرة: ١٥٠]. يروي أبو حيان عن بعض النحاة والمفسّرين، في تفسير «إلّا» وما بعدها وجوهًا عديدة، فقسم يراها أداة استثناء، ثم يختلفون في معنى الاستثناء، فمنهم من يراه متصلًا، ومنهم من يراه منقطعًا. وهناك قسم ثان يرى أنها بمعنى الواو، وليس في الآية معنى الاستثناء. ويذهب آخرون إلى أنها بمعنى «بعد»، خالية من معنى الاستثناء[٢٨].

ويعقب أبو حيان بكلام نستنتج منه جواز الاستثناء بنوعيه: المتصل، والمنقطع، ثم يرفض تفسير «إلّا» بالواو، أو بـ«بعد»[٢٩]. وبذلك لم يرفض التعدد، لأنه أجاز غير وجه، ولكنه رفض بعض الأوجه، فكان الموقف من تحليل الظاهرة يمثل خلافًا نحويًّا بين النحاة في التحليل، مثلما كان تعددًا في التحليل بين الجواز والرفض.

وأحيانًا نخرج من دائرة التعدد ونبقى بين الجواز والمنع، إذ نكون أمام ثنائية الموقف، إما المنع وإما الجواز في سياق التنظير في عرض القواعد، فقد نبيح فنقول: ويجوز، وقد نرفض فنقول: ولا يجوز ويمتنع. مثال على ذلك حديثنا عن التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر، نقول: إذا كان الخبر شبه جملة، مثل: زيد في البيت، يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ؛ أي: يجوز أن نقول: في البيت زيد. أما إذا كان المبتدأ نكرة، فلا يجوز إلا تأخير المبتدأ، مثل: في البيت طفل. ففي مثل ذلك نكون بين الجواز والمنع.

وكذا عندما نُسأَل، فقد نحاكم ما نُسأَل عنه على ضوء القواعد التي في أذهاننا فنقول: يجوز. أو نقول: يمتنع. مثال على ذلك ما يسأله أحدهم أحيانًا، كأن يقول:

هل يجوز أن أقول في كلامي: يا خالدُ؟ فنجيب: لا يجوز في الكلام هذا الأسلوب، لأن المنادى المفرد العلم لا ينوّن، بل يمتنع في الكلام، ولكن يجوز في الشعر فقط. وبحكمنا هذا أصبحنا أمام ثنائية من نوع جديد، تنعكس بالمنع والإباحة أو بالمنع والجواز.

وعلى ذلك فالجواز النحوي ينفرد بمسألة مهمة لا بد له منها، وهو أنه يقتضي تنوعًا لثنائية من نوع ما، ثنائية في تعدد الأوجه النحوية الواردة أو في تعدد أوجه التحليل النحوي، أو ثنائية بين الأصل والفرع الجائز. وربما كان التنوع بين الجواز والمنع، وهو صورة لثنائية ما يكون الجواز طرفًا فيها.

٣- الألفاظ المستعملة في الجواز النحوي:

يبدو للمتتبع أن النحاة لم يقتصروا في تعاملهم مع الجواز على الكلمات المأخوذة من مادة «ج و ز»؛ مثل يجوز وجائز وأجاز وجوّز، بل توسعوا. والملاحظ أن ثمة ألفاظًا استعملت في الجواز المطلق، وأخرى استعملت في الجواز المقيد، علمًا أن هذين المظهرين يتجليان في سياق التوليد وفي سياق التحليل.

يستخدم النحاة ألفاظًا وعبارات معينة في الجواز المطلق في السياقات المختلفة، كأن يذكروا الوجه الأول ثم يضيفوا ألفاظًا لجواز آخر، مثل: «ويجوز»[٣٠]، «ولك أن تقول»[٣١]، «ووجه آخر»[٣٢]، «ويحتمل»[٣٣]، «وإن شئت»[٣٤]، «ولك أن تجعله»[٣٥]، «ويمكن أن يقال»[٣٦].

وربما أطلقوا الحكم على الظاهرة النحوية، ثم استعملوا حكمًا آخر عن طريق حرف العطف «أو»، فيقولون مثلًا: هو كذا أو كذا[٣٧].

وقد يستخدمون أساليب أخرى تبدأ بألفاظ تدل على الجواز قبل كلٍّ من الوجهين، من ذلك مثلًا: يجوز كذا أو كذا[٣٨]، أو: يجوز كذا وكذا[٣٩]، أو: يجوز

كذا ويجوز كذا[٤٠]، أو: يجوز كذا، وإن شئت كان كذا[٤١]، أو: يجوز كذا ويحتمل كذا[٤٢].

ومن ذلك أيضًا استعمال الفعل «يحتمل» في أسلوب العطف بـ«أو»، فيقولون مثلًا: يحتمل كذا أو كذا[٤٣]، أو: يحتمل كذا وكذا[٤٤]، أو: يحتمل كذا ويحتمل كذا[٤٥].

ومن هذا القبيل أيضًا أن يكون التعبير عن الجواز المطلق بأسلوب التخيير والتفصيل، مثل قولهم: إما كذا وإما كذا[٤٦]، أو : إما كذا أو كذا[٤٧].

ومن ذلك أيضًا أن تتصدر التحليلَ عبارةُ: «فيه وجهان»، ثم يمضي بعدها النحوي في بيان كلٍّ منهما[٤٨][٤٩].

كذلك يستخدم النحاة أساليبَ معيّنةً في الجواز المقيّد، سواءٌ أكان الأمر في الترجيح أم في التضعيف، كقولهم في الترجيح مثلًا: وأَعْرَبُ منه وأَحْسَنُ كذا[٥٠]، وأحسن منه وأبلغ كذا[٥١]، وكذا أولى[٥٢]، والأجود كذا[٥٣]، والظاهر كذا[٥٤]، والأكثر في كلامهم كذا[٥٥]، والأحسن كذا[٥٦]،... إلخ[٥٧].

ومن قولهم في التضعيف: وفيه بُعْدٌ[٥٨]، ويضعفه أنه خلاف الأصل[٥٩]، وهو خلاف الظاهر[٦٠]، وفيه قلق[٦١]، وليس بسديد[٦٢]، وهو غريب متكلّف[٦٣]،... إلخ[٦٤].

٤- سياقات الجواز في الفكر النحوي:

يبدو للمتأمل أن الجواز يرد لدى النحاة في سياقات متنوعة، يمكن النظر إليها نظرة تاريخية تتسلسل بحسب خطوات الدرس النحوي ومسيرته، وَفْقًا للآتي:

آ-في مرحلة الاحتجاج وجمع اللغة:

بعدما وضعت جملة من المعايير تتعلق بالزمان والمكان والأشخاص، بدأت تتردد عبارات مثل: ويجوز الأخذ عنهم، ويمتنع الأخذ عن قبيلة كذا، ويجوز الأخذ عن الفصحاء منهم، وبعضها أقوى من بعض، ويجوز الأخذ عنها جميعًا، وهنا يكون أمامنا صور للجواز في معيار الاحتجاج.

وفي مثل ذلك لسنا أمام حالات استعمالية نريد الحكم عليها على ضوء معايير نحوية ملموسة، وإنما نحن أمام حالات لغوية صالحة لاستخراج المعايير النحوية؛ أي: لسنا أمام قواعد مجردة نقيس عليها، وإنما أمام استعمالات لغوية صالحة لبناء القواعد أو غير صالحة. فعندما تبيح المدرسة أو الشخص دراسة الشواهد التي أمامه، يكون قد جوز الاحتجاج بها واستخراج القواعد منها.

مثال على ذلك ما نقله عن الفارابي (ت٣٣٩هـ)، إذ يقول: «... والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي، من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم...»[٦٥]. فهذا يعني أنه يجوز الأخذ عن قبيلة كذا وكذا وكذا، لتبنى عليها القواعد النحوية.

وحين يشيدون بفصاحة قريش من بين القبائل المحتجّ بها، وأنها «أفصح العرب وأصفاهم لغة»[٦٦]، يجيزون الأخذ عنها وعن قبائل أخرى، ولكننا أمام جواز مقيد، فهي أقوى في الحجة من غيرها نظرًا لفصاحتها.

وعندما يرى البصريون أن اللغة يجب أن تؤخذ عن العرب الخلّص أصحاب اللغة السليمة فحسب، ثم يقتنعون أنه «لم يؤخذ عن حضَريٍّ قطّ ولا عن سكَّان البراري ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم»[٦٧]؛

لِـ«ما عرضَ لِلُغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل»[٦٨] - نكون أمام معيار معين خاص بالبصريين يجيز الأخذ عن فئات اجتماعية محددة تتميّز بالنقاء اللغوي.

ولما أجاز الكوفيون الاحتجاج بلغة العرب الثاوين بالكوفة، أصبحنا أمام خلاف في معايير الاحتجاج، تجلّى بجواز لدى الكوفيين لهذا المسموع، ومنع لقسم منه لدى البصريين؛ أي: نكون أمام جواز احتجاجي عند الكوفيين، ومنع له لدى البصريين. وهذا ما قاد إلى الخلاف في التقعيد والقياس كما نعلم[٦٩].

ب- في بناء الأحكام على شواهدَ مختلفٍ فيها:

يجرد جمهور النحاة مقولة نظرية يجمعون عليها في بناء حكم ما، ويختلفون أحيانًا في بناء مقولة نظرية أخرى تمثل حكمًا فرعيًا، وقد كان هذا الخلاف مبنيًّا على معايير الاحتجاج لديهم في التعامل مع بعض الشواهد القليلة كما ذكرنا منذ قليل، فبعضهم يتوسع ويفرع، وبعضهم الآخر يمنع.

بدأ النحاة في البصرة ببناء القواعد، وقد كان همّ البصريين الذين تبعهم معظم النحاة مع الأيام أن يبنوا علمًا يضبط نظام اللغة، ولو أدّى عملهم هذا إلى إهدار بعض الشواهد[٧٠]. ولعل المقصود بالإهدار هو أنّ تلك الشواهد تحاكَم، وبعد التأكّد من صحتها تحفظ، ولا تدخل في ميدان تجريد القواعد، وهو ما فعلوه حقًّا، وما كان ينبغي أن يُفعل، ومن ثمّ مكّنهم منهجهم في الدرس من بناء النحو واطراد قواعده وضبطه، بفضل خصائص العلم المضبوط التي تميّز بها[٧١]، حتى أصبح علمًا منضبطًا بمقولات نظرية تعكس طبيعة النظام التركيبي للغة العربية.

على حين نرى الكوفيين على النقيض من سابقيهم، فقد توسعوا في مفهوم القياس وتجريد القواعد، حتى إنهم «لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا وبوّبوا عليه بخلاف البصريين»[٧٢].

وقد أدى ذلك إلى خلاف بين المذهبين يتمثل بالموقف من التعامل مع بعض الشواهد القليلة التي خرجت على المطّرد والكثير، أدى إلى جواز وتفريع في بناء المقولات النظرية لدى الكوفيين ومنع لدى البصريين. ومن أمثلة ذلك تحليل المعرّف بالألف واللام الذي دخلت عليه أداة النداء، كما في قول الشاعر(٧٣):

فديتُكِ يا الّتي تيّمتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالودّ عنّي

فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ المعرّف بالألف واللام هو المنادى، وعليه شرّعوا قاعدة تقول: يجوز أن يأتي المنادى معرّفًا بالألف واللام في العربية، ومن ثم جعلوا من الشواهد القليلة التي جاءت وفقًا لهذا النمط قاعدة يقاس عليها.

أما البصريون فرفضوا الرأي الكوفي، معتمدين أدلة متنوعة، وقدّروا المنادى بعد أداة النداء، وجعلوا المعرّف بالألف واللام صفة له، والتقدير: يا أيّتها الّتي تيّمتِ قلبي.

وفي تأويلهم هذا حافظوا على القاعدة الأصل التي تقول: لا يعرَّف المنادى بالألف واللام، وذلك من خلال الكثير المسموع من كلام العرب، وحافظوا أيضًا على الشواهد القليلة الموثوق بروايتها، بتأويلها في ضوء الأصول.

كما أنهم بهذا التحليل رفضوا تجريد قاعدة فرعية أرادها الكوفيون، وهي جواز مجيء المنادى معرّفًا بالألف واللام قياسًا على المسموع القليل(٧٤).

وفي مثل ذلك نكون أمام جواز لدى مذهب نحوي مثل مذهب الكوفيين، في حين نكون أمام منع لمثل ذلك من وجهة نظر أخرى كما في موقف البصريين من الجواز المذكور.

ج-في عرض الأبواب النحوية وفروعها:

يواجهنا الجواز في سياق التنظير في عرض الأصول والفروع، أو الوجوب والجواز، مثل يجوز حذف المبتدأ إذا دل عليه دليل مثل المقام أو الكلام(٧٥).

ويجوز أن يسند الفعل الخاص بجماعة العاقلين إلى ما لا يعقل مجازًا واتساعًا في التوارد المعجمي، نحو قول العرب: بنو فلان يطؤهم الطريق، والأصل: يطؤهم أهل الطريق[٧٦].

ويجوز أن يسقط حرف الجر قبل «أن» المصدرية وصلتها؛ لأن هذا مطّرد في كلامهم عند أمن اللبس[٧٧]، فتقول مثلًا: إنه خليق أن يفعل، والتقدير: بأن يفعل[٧٨]. و: حملتني أن أفعل كذا وكذا، والتقدير: على أن أفعل[٧٩]. و: لا يلبث أن يأتيك؛ أي: عن أن يأتيك[٨٠].

ويجوز أن يتقدّم المفعول به على الفعل[٨١]، نحو: زيدًا ضربت. ويجوز أن يأتي المبتدأ نكرة، إذا خصِّصت بالوصف مثلًا[٨٢]، مثل: رجلٌ عاقل خير من رجل لاهٍ.

ويبدو أن قول النحاة في القواعد المتفق عليها في كتب التنظير التعليمية: «ويجوز كذا» غالبًا يمثّل القواعد التي تعكس ما خرج على أصل الوضع، نحو قولهم مثلًا: يجوز تقديم الخبر على المبتدأ في مواضع كذا وكذا، ويجوز حذف المبتدأ إذا دلّ عليه دليل، كالمقام أو الكلام، ويجوز حذف الفعل لدلالة دليل، ويجوز أن يحذف الرابط من جملة الصّلة، ويجوز تقديم الحال على صاحبها... إلخ.

والغاية من ذلك هي عرض الصور الجائزة في معرض سرد الأحكام والضوابط الخاصة بباب نحوي معين. وفي هذه الحال تكون الغاية من عرض صور الجواز هي استيفاء جملة القواعد النظرية الخاصة بالباب النحوي المدروس. لذلك لا يخلو باب في كتب التنظير والتعليم من الجواز النحوي.

وقد تمثل هذه الفروع الجائزةُ في التنظير مذهبًا نحويًا مثل قولهم: ويجوز على مذهب البصريين أو على مذهب فلان.

وأحيانًا يبالغ بعض النحاة عن طريق القياس والتدريب الذهني إلى توليد أساليب نظرية لا يمكن أن ينطق بها، ثم يجيز استعمالها، إذ يصدّرها بعبارة

مثل «ويجوز أن تقول» وما شابهها، وهو ما يظهر جليًّا في المسائل المقيسة المشهورة في الدرس النحوي، فقد راح النحاة يجرّبون في مسائلهم التعليمية مهاراتهم القياسية، ولا سيّما بعد أن نضبت الشواهد المحتج بها، ولم يبق أمامهم سوى النظرِ فيما شرّعوا وبنَوا، مما جعلهم يمعنون في التعمق وتقليب الأمور، حتى ولّدوا المسائل المقيسة، وجوّزوا استعمالها، وهي ما تسمح بها الطاقة الإبداعية غير المحدودة للبنى النحوية التي تعكسها الأنماط المجردة، وإذا كان الأمر يتم عند ابن اللغة عفويًّا، فيولّد جملًا مقبولة في بيئته اللغوية، فالأمر مختلف عند النحاة، لأن جملهم نتيجة الدرس والنظر العقلي لا الطبيعة العفوية، ومن ثم باتت تلك المسائل المقيسة، أو قل: العبارات المصنوعة، لا علاقة لها بواقع الاستعمال اللغوي، حتى إنّ ابن اللغة لا يمكن أن ينطق بها، وإن جوزها النحاة، وهنا يصدق وصفها بالصناعة، لأنها تمثّل نماذج من الجهد العقلي المنعزل تمامًا عن روح اللغة وعفويتها.

ومن أمثلتها بعض المسائل المتناثرة في كتاب سيبويه، علمًا أنه يعدّ أول جهد نحوي موثوق به وصل إلينا، وهذا يدل على تجذّر تلك المسائل في الدرس. ومما يسترعي الانتباه في الكتاب بعض المسائل في كلٍّ من باب النداء، والندبة، والترخيم، وأخرى في حديثه عن «أي»، منها مثلًا قول سيبويه (ت١٨٠هـ): «وتقول: أيَّ مَنْ إنْ يَأْتِنا نُعْطِه نُكْرِمْ تُهِنْ، كأنك قلت: أيَّهم نُكرمْ تُهنْ... وتقول: أيَّ مَن إن يأتِه مَن إن يأتِنا نعطِه يُعطِه تأتِ يكرِمْكَ. وذلك أن «من» الثانية صلتها «إن يأتنا نعطه»، فصار بمنزلة «زيد»، فكأنك قلت: أيَّ من إن يأته زيد يعطه تأتِ يُكرمْكَ، فصار «إن يأته زيد يعطه» صلة لـ«من» الأولى، فكأنك قلت: أيَّهم تأتِ يُكرمْك»(٨٣).

وواضح أن أمثال هذه الجمل الافتراضية الجائزة من المحال أن يتحدث بها ابن اللغة، مهما شرحها سيبويه، وهي تظهر الجهد العقلي ونظر الدرس في توليدها.

ويبدو أن الجواز لمثل تلك المسائل تطور مع الأيام[٨٤]، وذلك عندما أصبح القياس هدفًا بذاته، فابتعد عن التقعيد الذي كان غايته الأساسية، وصار يتجلّى بمظهر تعقيد الكلام القائم على الفطرة[٨٥]، بتشريعات من الجواز النحوي تبدو عقيمة لا جدوى منها، إذ بلغت مبلغًا معقّدًا جدًّا، وكأن همّ النحوي أن يبرز قدرته في توليد الجمل المقيسة المعقدة، وفقًا لما تسمح به قواعد البنى النحوية التي استخلصت.

من ذلك ما نلحظه عند أبي العباس المبرِّد (ت٢٨٦هـ) في كتابه «المقتضب"، إذ يسوق لنا أمثلة متنوعة من هذا الضرب، محتجًّا بأنها تمكّن المتعلم من اكتساب اللغة، لأنها نماذج تدريبية له! خذ مثلًا ما أورده في النص التالي: «هذا باب، ونقول في مسائل طوال يُمتحن بها المتعلمون: الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في داره أخوك سوطًا أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه زيدٌ عمرًا خالدٍ بكرًا عبد الله أخوك...»[٨٦].

وبعد سرد هذه المسألة المعقّدة يشرع المبرّد في شرحها، وكأن أمثالها يرغِّب متعلم العربية بها لسلاستها وعفويتها!

ومما سبق يتضح لنا كيف استغل النحاة الطاقة الإبداعية، في قواعد البنى النحوية التي تعكسها الأنماط المجردة، ليولّدوا ويجيزوا قياسًا عليها كلامًا بعيدًا كل البعد عن طبيعة اللغة وفطريتها.

د-في التحليل للمادة المنجزة:

يستحضر النحوي في سياق التحليل للعناصر المنطوقة الحية الهيكل النظري ثم يطلق الأحكام، وقد يكون أمام النحوي ظاهرة ما، فيقبل أو يبيح أو يجيز غير وجه فيها فيكون أمام أكثر من نعم؛ أي: أكثر من وجه جائز، وبذلك نكون أمام تعدد في الأحكام الجائزة، حكمين أو أكثر، وقد يكون جوازًا مطلقًا من دون

مفاضلة أو جوازًا مقيدًا، فمن الجواز المطلق في سياق التحليل ما رآه أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَنَجَّيْنَـٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا﴾ [الأنبياء: ٧١]. يقف أبو حيان عند تعليق الجار والمجرور «إلى الأرض»، فيرى أنه متعلق بـ«نجّى»، لأنه ضمِّن معنى «أخرج»(٨٧)، ثم يضيف وجهًا آخر يقدر فيه كونًا خاصًا، فيقول: «ويحتمل أن يكون «إلى» متعلقًا بمحذوف؛ أي: منتهيًا إلى الأرض، فيكون في موضع الحال، ولا تضمين في «نجّيناه» على هذا»(٨٨).

وقد يكون جوازًا مقيدًا، مثل تحليل أبي حيان لمفعول «يشعر» في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَـٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة: ١١-١٢]. يذكر أبو حيان أن بعضهم يرى حذف مفعول «يشعرون»، والتقدير: أنهم مفسدون، أو: أنهم معذَّبون، أو: أنهم ينـزل بهم الموت، فتنقطع التوبة(٨٩).

ثم يضيف أبو حيان رأيًا آخر، وهو ألّا يكون ثمّة مقدّر؛ أي: نفى عنهم الشعور، ليكونوا في سلك من لا شعور لهم، ثمّ يرجّح أبو حيان التقدير الأول مما رواه «أنهم مفسدون»، والرأي الأخير الذي أضافه(٩٠). إذن هناك جواز، ولكنه قُيِّد بترجيح بعض الأوجه على بعض.

هـ- في الفتاوى الارتجالية لتوليد الكلام وتحليله:

يواجهنا الجواز أيضًا في توليد الكلام عندما نُسأل، فقد يُسأل النحوي عن قضية في سياق فتوى ما، وربما كان أمام خيارين بين المنع والجواز؛ أي: قد يرفض ما يُسأل عنه، أو يجيز، كأن يقال له: يجوز أن يقال: كذا؟ فيجيب النحوي: لا؟ فيكون قد منع ولم يجز؛ أي: لم يسمح بنطق تركيب لغوي على منظور القواعد الخاصة بالفصحى كما في ذهنه.

وربما أجاب النحوي بـ«يجوز»، فيكون قد أباح استعمال عبارة جديدة سئل عنها. وربما كان جوازه مطلقًا أو مقيدًا، وقد يسترسل ويفصل ويستطرد.

ومن الأمثلة على ذلك ما يجرى معنا في حياتنا، فقد نُسأل: هل يجوز أن أقول: سوف لن أدرس؟ فنجيب بـ «لا»، فنمنع، ثم نشرع في التعليل فنقول مثلًا: لأن «سوف» تدل على مستقبل و«لن» تفيد نفي المستقبل، ولم يسمع اجتماعهما عن عربي؛ لذا يمتنع الاستعمال. وقد نسأل: هل يجوز أن أقول: واقفًا كان زيد. بتقديم الخبر على الفعل الناقص؟ فنجيب: يجوز.

وربما سئلنا عن خيار بين عبارتين، فقد يسأل أحدهم: هل نقول: سافر زيد غضبًا من أهله، أم: سافر زيدٌ غاضبًا من أهله. فنجيب: يجوز هذا، ويجوز هذا. وقد نسأل أيضًا: هل نقول: جاء الطالب بيده كتاب، أم نقول: جاء الطالب وبيده كتاب: فنجيب: يجوز هذا وهذا.

وثمة جواز مقيد بجنس القول، فقد يسأل أحدهم: أيجوز أن أنوّن المنادى المفرد العلم، مثل: يا خالدُ؟ فنجيب: يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام العادي. وعلى ذلك نبيح بصورة مقيدة، ونكون أمام جواز مقيد من نوع ما في الفتاوى؛ أي: أمام جواز لاستعمال ظواهر نحوية في سياقات محددة، ومنعها في سياقات أخرى.

وأحيانًا يسترسل المفتي النحوي فيقول: يجوز كذا ويجوز كذا، وفي الشعر يجوز كذا أيضًا. مثال: قد يسأل أحدهم: يجوز: لا رجلَ في البيت، ولا رجلٌ في البيت؟ فيجيب النحوي: يجوز، ويجوز أيضًا: لا رجلٌ واقفٌ بل رجلان، ولا رجل واقفًا، بإعمال «لا» عمل ليس واسمها نكرة مقدم على الخبر، ويجوز في الشعر لا الرجل واقفًا بتعريف الاسم.

وهذه الصورة الثالثة يجيب فيها النحوي على ضوء ثقافته النحوية، وهي شاقة تحتاج إلى استحضار المنظومة النظرية بجزئياتها، لأن الأسئلة أحيانًا تكون من مختصين يعرفون الكليات ويسألون عن الجزئيات.

أما في فتاوى التحليل الارتجالي، فالأمر له صورة مختلفة قليلًا عما سبق، فقد نسأل عن إعراب كلمة، فنجيب ونتذكر أن الكلمة لها وجه آخر. مثال إعراب ماذا في مثل: «ماذا كتبت؟» نجيب: «ماذا» مفعول به كلمة مفردة اسم استفهام مفعول به، بمعنى: أيّ شيء كتبت؟ فيقال لك: أعربها لي أحدهم أنها مبتدأ وخبر، على أنها كلمتان، بمعنى: ما الذي صنعته؟ فتجيب: يجوز، ولكن الأقوى ما قلت لك، ثم تشرح: لأن الأصل الإفراد والتركيب فرع، وإذا أعربناها مفعولًا به نكون قد اعتبرناها كلمة واحدة، وهذا أفضل من جعلها كلمتين... إلخ.

وأحيانًا يجهل السائل أهمية السياق في التحليل فيقول لك مثلًا: ما معنى الباء في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة:٦]، فتقول: للإلصاق، ويجوز الزيادة، ويجوز التبعيض، فالسياق يسمح. وعلينا أن نوضح للسائل أثر السياق في المعنى وانعكاس ذلك في التحليل النحوي.

وربما كان أمامنا صيغة تساؤل بين الجواز والمنع، فقد يسأل أحدهم مثلًا: يجوز إعراب كلمة كذا حالًا؟ فيجيب النحوي بـ: نعم أو لا. وعليه أن يسوغ حكمه للسائل.

وفي الحالات السابقة جميعًا على النحوي أن يوضح للسائل مسوغات الجواز والترجيح أو المنع حتى يقتنع.

* * *

الفصل الثاني أسباب الجواز في الفكر النحوي:

١-شواهد اللغة
٢-فكرتا الأصل والفرع
٣-تنوّع المذاهب النحويّة
٤-الغموض في البنية التركيبية
٥-المعنى ومكوناته
٦-تقييد الجواز بالترجيح والتضعيف

١- شواهد اللغة

يبدو للمتأمل أن للجواز أسبابًا معينة، تتقاطع في قسم منها مع أسباب الخلاف النحوي ومع أسباب التعدد، ولكن لها خصوصية تجعلها تنفرد عن غيرها، ويمكن النظر إليها وفقًا للآتي:

١-**شواهد اللغة**: كان لشواهد اللغة جانب مهم في مسألة الجواز النحوي، ولذلك مظاهر:

آ- الاحتجاج والخصوصية اللهجية:

لا يخفى تنوع القبائل التي أخذت عنها اللغة العربية الفصحى، فنسمع النحاة يقولون مثلًا: يجوز الأخذ عن تميم كما يجوز الأخذ عن قيس، لأن كلًّا منهما تنطبق عليه معايير الاحتجاج، فكان هذا الأمر ممثلًا لصورة الجواز الأولى في الفكر النحوي، وظهر أثره في تنوع الشواهد المحتج بها لتنوع القبائل، وأدى ذلك إلى إظهار بعض الخصائص التي تتميز من غيرها، ودخلت في صميم القواعد الجائزة، حتى إننا في التحليل نستحضر تلك الخصائص اللهجية المحتج بها ونجيز، من ذلك مثلًا «ما» النافية الداخلة على الجملة الاسمية، فإنه يطّرد إعمالها إعمال «ليس»، بشروط في الفصحى، وهو يعود في أصله إلى أهالي الحجاز، وفي الوقت نفسه يطّرد إهمالها في الفصحى، وهذا الأمر يعود إلى بني تميم، وعندما يأتي تركيب ليس فيه قرينة تحدد الإعمال أو الإهمال نجوّز أكثر من وجه. قال تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]. يجوز في «ما» الإعمال، قياسًا على اللغة الحجازية، و«الله» اسمها، والباء حرف جرّ زائد، و«غافل» مجرور لفظًا منصوب محلًّا، على أنه خبر «ما» العاملة عمل «ليس». ويجوز في «ما» الإهمال على اللغة التميمية، و«الله» مبتدأ، والباء حرف جرّ زائد، و«غافل» مجرور لفظًا مرفوع محلًّا، على أنه الخبر(٩١).

والأمر نفسه نلحظه في أسلوب الاستثناء المنقطع، إذا كان المستثنى متأخرًا عن المستثنى منه، وليس من جنسه. قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨]. يجوز في «أمانيّ» النصب على الاستثناء، وهي لغة أهل الحجاز، ويجوز فيه الإتباع على البدل من «الكتاب»، وهي لغة تميم(٩٢).

ب-مستويات الكلام:

من المعروف أن ما يجوز في الشعر بابه واسع خلافًا لما يحتمله الكلام العادي، ولذا تراهم يقولون مثلًا: يجوز هذا في الشعر ولا يجوز في الكلام، ولذا أفرد له سيبويه بابًا بعنوان: هذا باب ما يحتمل الشعر(٩٣).

وحين يواجه النحوي بعض الشواهد، كما في الشعر أو غيره جاءت على النمط الخاص بالشعر يطلق أحكامه محللًا قياسًا عليه، ثم يشير إلى أن هذا لا يجوز في الكلام العادي، فيقصر النمط على التحليل حين يضطر، من غير أن يبيحه لمتعلم اللغة، لأنه لا يمثل المطرد. ومن أمثلة ذلك ما أورده ابن هشام حول «لا»، فقد ذكر أن «لا» العاملة عمل «ليس» لا تعمل إلا في النكرات، ثم يشير إلى أن بعضهم جوّز دخولها على المعارف، كما في قول النابغة الجعدي (ت٥٠هـ)(٩٤):

وحلَّت سوادَ القلب لا أنا باغيًا سِواها ولا عن حبِّها متراخيا

وعندما يذكر بيت المتنبي (ت٣٥٤هـ)(٩٥):

إذا الجود لم يرزق خلاصًا من الأذى فلا الحمد مكسوبًا ولا المال باقيا

يشير إلى أن «لا الحمد مكسوبًا» جاءت فيها «لا» داخلة على معرفة قياسًا على من أدخلها على معرفة(٩٦).

فهو بذلك لم يشرّع لمتعلم اللغة أن يدخل «لا» العاملة عمل ليس في كلامه على معرفة، ولكنه وقف أمام شاهد شعري ينبغي تحليله، وعندما تناوله من غير

تأويل تبين له أنّ «لا» فيه دخلت على معرفة، فاستخدم القاعدة الفرعية الخاصة بالضرورة الشعرية، دون أن يشرّعها في توليد الكلام، وهذا يذكّرنا بما رواه ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) عن أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) حين سأله عن جواز استخدامنا للضرورة الشعرية، إذ أجابه الفارسي: «كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم؛ فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم...»[٩٧].

ج- تنوّع الرواية:

وهناك نوع آخر من الجواز الذي تقتضيه شواهد العربية عن طريق تنوّع الرواية، لعله يرتبط بطبيعة جمعها من القبائل، فقد يُستَخدم مثلًا فعل ما متعدّيًا بنفسه تارة وبحرف جرّ تارة أخرى، وإذا وقعت «أن» المصدرية وصلتها موقع ما يتعدّى إليه هذا الفعل تحتمل عندئذٍ أن تكون مفعولًا به، وتحتمل أن تكون على إسقاط الجار، من ذلك الفعل «سئم»، إذ ثبت أنه يرد متعدّيًا بنفسه، كما يرد متعدّيًا بحرف جرّ[٩٨]. وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، يجوز في المصدر المؤوّل من «أن» وصلتها أن يكون على إسقاط الجار، ويجوز أيضًا أن يكون في موضع المفعول به[٩٩]، وذلك قياسًا على الاستخدام المطّرد الذي ثبت بالسماع.

ونقف أحيانًا أمام بعض الشواهد ونجد النحاة يضيفون: وَوَرَدَ البيتُ برواية أخرى، وعلى ذلك فقد وسّع هذا التنوع في رواية الشاهد وقراءته، فترى النحاة يقفون في سياق التعليم ويضيفون: ويجوز الرفع. إليك مثلًا الأداة النافية «لات»، إذ يذكر النحاة على ضوء الاستعمال أنها تفيد الأسى والأسف على شيء فات أوانه، ولا يمكن إرجاعه. وتستعمل مع كلمات ثلاث تفيد الزمن، هي: الحين والساعة والأوان. وتأتي بعدها هذه الكلمات غالبًا منصوبة على أنها الخبر، والاسم محذوف، ويمكن أن تأتي مرفوعة والخبر محذوف. من ذلك قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣]. وقرئت مرفوعة «ولات حينُ مناص»[١٠٠].

وعندما يبيحون للمتعلم يقولون له: تقول: يندم الظالم يوم يوم ولات حينَ مندمِ. «حين» خبر لات والاسم محذوف يدل عليه الكلام. ويجوز أن ترفع، فتقول: ولاتِ حينُ مندمِ. على أن المقدّر الخبر[١٠١]. فهذا الجواز سببه تنوع الصور التركيبية الواردة بالرواية للاسم بعد «لات».

ومثله المنادى المفرد العلم المنون للضرورة الشعرية، يذكر النحاة بناء على المسموع أن المنادى المفرد العلم لا ينون إلا في الضرورة الشعرية[١٠٢]، مثل قول الشاعر:

ضربت صدرها إليّ وقالت يا عديًّا لقد وقتك الأواقي

وقوله:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

فقد نوّن المنادى المفرد العلم في البيت الأول «عديًّا» بتنوين الفتح، ونوّن المنادى المفرد العلم في البيت الثاني «مطرٌ» بتنوين الضم[١٠٣].

وإذا سئلنا نقول: يجوز تنوين المنادى المفرد العلم للضرورة الشعرية، ثم نضيف بناء على تنوع المسموع: ويجوز تنوينه بالفتح أو بالضم. فهذا الجواز الثاني سببه تعدد الرواية والقراءة للمادة المسموعة التي أخذت منها القواعد.

٢- فكرتا الأصل والفرع بعد تجريد القواعد:

عندما استخلصت القواعد من كلام العرب كان منها الأصل والفرع، وفي الكتب التعليمية عادة تعرض القواعد الأصول أولًا، ثم الفروع ثانيًا، حتى ينتهي الأمر بعرض ما يمثل النادر، وفي مثل ذلك تعرض القواعد الأصول ثم تتلوها الفروع، يتصدرها لفظ يدل على الجواز، مثل: ويجوز كذا، كأن يقال مثلًا: الأصل في المبتدأ أن يأتي معرفة، مثل: الطالب مجتهد، فهذه القاعدة تمثل الأصل. ثم يقال: ويجوز

أن يأتي المبتدأ نكرة بشروط، هي كذا وكذا، كأن تكون النكرة مشـتقة مسبوقة بنفي أو باستفهام، مثل: ما مجتهد إخوتُك، أو هل قائمٌ أخواك؟ فهذه القاعدة التي بدأت بلفظ «يجوز» تبيِّن أنها قاعدة فرعية خلاف الأولى التي هي الأصل، وإن كانت تمثل المطرد أيضًا.

ثم يقال مثلًا: وذهب بعض النحاة إلى أن جوّز مجيء النكرة المشتقة مبتدأ، وإن لم تسبق بنفي أو باستفهام، وقدّم شواهد فصيحة من كلام العرب على ذلك. فهذه قاعدة، ولكنها لا تمثل المطرد، وهي مختلف فيها، لأنه جوزها بعضهم، ولا تصلح لتوليد الكلام في ضوئها، وفقًا للمنهج التعليمي النحوي، وإنما يلجأ إليها عند الضرورة في التحليل.

ولعل المتأمل في قواعد الأبواب النحوية يلحظ أمثلة وافية على هذا التدرج في العرض الذي يمثل قواعد فرعية يتصدرها لفظ الجواز.

ويبدو أن التفاوت الذي يصطحبه الجواز يظهر أيضًا في أثناء تحليل الكلام نحويًّا، فعندما يحلل النحوي عبارة ما يستحضر القواعد التي في ذاكرته المتعلقة بالعبارة المحلَّلة، ثم يطلق أحكامه النحوية، ليقيس الشاهد على ما في ذهنه من أنماط، وغالبًا يحاول القياس على الأصول المطردة، خذ مثلًا عبارة «ماذا صنعت» التي ذكرناها منذ قليل. تقول: «ماذا» اسم استفهام في محل نصبٍ، مفعول به مقدم. ويجوز أن يكون الأصل: ما الذي صنعته، فحذف العائد، وعليه تكون «ماذا» مؤلفة من كلمتين «ما» و«ذا» بمعنى «الذي»، بتأويل «ما الذي؟»، و«ما» خبر مقدم، و«ذا» مبتدأ مؤخر، و«صنعتَ» جملة الصلة على أن الأصل: ما الذي صنعته. والوجه الأول أقوى لأن الأصل الإفراد، والتركيب فرع، فحمل «ماذا» على الإفراد أولى.

٣- تنوّع المذاهب النحويّة:

ومن أسباب الجواز تنوع المذاهب النحوية وصلاحية القياس عليها في آن معًا، فقد يذهب بعض النحاة إلى الأخذ بأكثر من مذهب في تحليله لبعض الظواهر، لذا نقرأ لدى بعضهم، مثل: يجوز على مذهب سيبويه، ويجوز على مذهب الخليل، أو قولهم: يجوز على مذهب البصريين، ويجوز على مذهب الكوفيين، أو يقول النحوي مثلًا : على مذهب البصريين كذا، وعلى مذهب الكوفيين كذا. أو على مذهب فلان كذا، وعلى مذهب فلان كذا، وعلى مذهب بعضهم كذا. مثال على ذلك تحليل بعض الشواهد على المذهبين البصري والكوفي، فقد جوز الكوفيون أن تأتي «إلا» بمعنى الواو لا استثنائية، ورفض ذلك البصريون، ووجّهوا الشواهد وجهة تحمل «إلّا» على الأصل تجعلها استثنائية(١٠٤).

وقد يقف بعض النحاة عند تركيب مشابه، مثل تحليلهم «إلا» من قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠] فيقول: يجوز أن تكون على أصلها استثنائية بحسب المذهب البصري، ويجوز على المذهب الكوفي أن تكون بمعنى الواو لا استثنائية(١٠٥).

٤- الغموض في البنية التركيبية لطبيعة اللغة:

تتعلق هذه الفكرة بمظاهر الجواز في التحليل النحوي حصرًا، وتواجهنا عند تحليل بعض العناصر التركيبية التي يصعب أن نحدد لها وجهًا منفردًا، لغموض في البنية التركيبية تقتضيه طبيعة اللغة الإنسانية، فإذا كانت اللغة أهم الظواهر التي تعكس طبيعة الإنسان، فإنه ما من غرابة في أن تطالعنا أحيانًا بعناصر تركيبية محيّرة، تتنوع الأوجه في تحليلها، فلا يعرف لها وجه محدد، ولا يمكننا أن نجد لها أسبابًا سوى طبيعة اللغة(١٠٦)، إذ تواجهنا هذه العناصر المحيّرة بعبارات

لم تخرج على قاعدة، ولم يؤثّر فيها جانب سياقي[١٠٧]. ويبدو للمتأمل أن هذا الأمر يكمن وراء كثير من حالات الجواز في التحليل النحوي، وذلك وفقًا للآتي:

آ-أن يصلح الموقع التركيبي الذي يشغله اللفظ لغير وجه، لغموض في تحديد العلامة الإعرابية:

فقد يحتمل الموقع التركيبي أكثر من وجه، يتحدد كلٌّ منها بظهور العلامة الإعرابية، وعندما تغيب هذه العلامة عن اللفظ، لأسباب تقتضيها طبيعة اللغة العربية، تتنوّع الاحتمالات ويجوز غير وجه. خذ مثلًا قولهم: هذا لقيْتُه. يحتمل موقع «هذا» في التركيب وجهين: الابتداء والجملة بعده خبر له، أو النصب على الاشتغال والجملة بعده مفسّرة[١٠٨]. وبقي التركيب في هذا المثال يحتمل الوجهين، لأن اللفظ الذي شغل الموقع مبني، لا تظهر عليه علامة إعرابية.

وربما قيل: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُه. فدخول العامل الطارئ «ربّ» على الاسم المعرب «رجل» جعل الموضع يحتمل وجهين، لغياب الحركة الإعرابية، هما الابتداء والنصب على الاشتغال[١٠٩]. وبذلك يتبين لنا مما تقدّم أن غياب الحركة الإعرابية، لأسباب تقتضيها طبيعة اللغة جعل الموقع التركيبي يصلح لأكثر من وجه.

ب- أن يحتمل الموقع الذي تشغله كلمة أكثر من معنى نحوي للعلاقة النحوية:

قد يصلح الموقع الذي تشغله الكلمة لجواز أكثر من وجه، لأسباب أوسع مما تقدم، فيكون نتيجةً للعلاقة النحوية المعقّدة بين المفردات في التركيب، كأن يقال مثلًا: جاء زيد ركضًا. يصلح في «ركضًا» وجه المفعول المطلق للفعل «جاء»، لأن هذا الأخير تشمل دلالته دلالة فعل المصدر «ركض»، ويجوز في هذا الاسم أن يكون مفعولًا مطلقًا لفعله المحذوف؛ أي: يركض ركضًا، ويصلح فيه وجه الحال أيضًا، فيكون بمعنى: «راكضًا»[١١٠]. ومن هنا نرى أن ما جعل اللفظ في التركيب

يحتمل غير وجه مطّرد هو العلاقة النحوية المعقّدة بين المفردات في التركيب، وهذا الأمر تقتضيه طبيعة اللغة، لأن الشاهد لم يخرج على قاعدة، ولم يؤثّر فيه أمر سياقي.

ولعل الأمر لا يختلف في الضمير المنفصل الواقع بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧]. يحتمل الضمير المنفصل في الآية الكريمة الفصل، لأنه وقع بين معرفتين، ويحتمل التوكيد لاسم «إن» الضمير المتصل، كذلك يحتمل الضمير «أنت» أن يكون مبتدأ، في موضع رفع، والاسم بعده الخبر، والجملة من المبتدأ والخبر، في موضع الخبر لـ«إن»[١١١]. والأوجه السابقة جائزة.

ج-أن تتعدد معاني المبنى للفظ ما، لعدم وجود قرينة تحدّد وجهًا معيّنًا:

نرى هذا الأمر في الأدوات والأفعال والأسماء. فقد تطالعنا جملة من الأدوات بهذا النمط، من ذلك مثلًا «أن»، عندما تحتمل التفسير وغيره. قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴿١١١﴾﴾ [المائدة: ١١١]. يجوز في «أن» اعتبارها تفسيرية، لأن قواعد التفسيرية ملحوظة في هذا التركيب، وهي أن تُسبَق بجملة فيها معنى القول من غير حروفه وتليها جملة، ويجوز أيضًا أن تكون حرفًا مصدريًّا، تُؤوَّل وما بعدها بمصدر على إسقاط الجار[١١٢]، لأنه، كما هو معروف، يطّرد إسقاط الجارّ قبل «أن» المصدرية[١١٣].

كما يحدث ذلك في الأداة «ما»، حين تحتمل الموصولة وغيرها. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًى ۙ لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٦٢﴾﴾ [البقرة: ٢٦٢]. يجوز في «ما» أن تكون موصولة؛ أي: الذي أنفقوه، وتحتمل المصدريّة، فتُؤَوَّل وما بعدها بمصدر في موضع المفعول به، والتأويل: إنفاقَهم[١١٤].

وربما احتملت «ما» أن تكون موصولة أو موصوفة[١١٥]، كما في قوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [البقرة: ١٠٢]. يعود الضمير في «به» على «ما»، وعليه لا يمنع التركيب أن تكون موصولة، أو موصوفة بالجملة بعدها[١١٦].

ولا يختلف الأمر في «مَن» عندما تحتمل الشرطية والموصولة، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٦١﴾﴾ [آل عمران: ٦١]. تحتمل «مَن» في هذا التركيب أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة[١١٧]، وليس هناك دليل يلغي أحد الوجهين.

ونرى شبيهًا بما سبق في بعض الأفعال، فقد تحتمل صيغة ما الدلالة على المضارع أو الماضي. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ﴾ [النساء: ٩٧]. تحتمل صيغة الفعل «توفّاهم» الدلالة على المضارع بحذف التاء تخفيفًا؛ أي: تتوفّاهم، وتحتمل أن تكون فعلاً ماضيًا[١١٨].

وهناك بعض الصيغ التي تحتمل الدلالة على الفعل المضارع وعلى اسم الفاعل. قال تعالى: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ﴾ [النمل: ٣٩]. يجوز في صيغة «آتيك» الدلالة على الفعل المضارع، كما تحتمل الدلالة على اسم الفاعل[١١٩]، ومن ثم يجوز الوجهان، وليس هناك دليل يلغي أحدهما في نحو هذا التركيب.

ونواجه أيضًا صيغًا للأسماء، تقع في تراكيب مطّردة وتحتمل غير معنًى، كما في قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]. تحتمل صيغة «مُدخلًا» الدلالة على اسم المكان، كما تحتمل الدلالة على المصدر[١٢٠]، وما من دليل يلغي أيًّا من الوجهين.

د-أن يصلح شبه الجملة للتعليق بغير عنصر نحوي:

هناك تراكيب يصعب فيها تحديد وجه معين في تعليق شبه الجملة، خذ مثلًا قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٥]. يسبق إلى الذهن أن يتعلق الجار والمجرور بصفة محذوفة لـ«بيّنة»، لكن هذا لا يلغي جواز التعليق بالفعل «جاء»[١٢١].

هـ-أن يتعدد المعنى المعجمي للكلمة:

ربما استخدمت اللغة بعض الألفاظ التي يصعب تحديد معناها المعجمي تحديدًا دقيقًا، فيؤدّي ذلك إلى جواز في التحليل النحوي. قال تعالى: ﴿قَالُواْ سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾﴾ [البقرة: ٣٢]. قد يكون معنى «سبحانك» هو «تنزيهَك»، فتكون الإضافة من باب إضافة المصدر إلى مفعوله الكاف، وربما كان المعنى «تنزّهت»، وهو بذلك من إضافة المصدر إلى فاعله الكاف[١٢٢]، وما من قرينة تحدد معنًى معجميًّا، وتلغي الجواز.

و-أن يصلح اللفظ لأن يكون مفردًا أو مركبًا،

ترد بعض الألفاظ في العربية وتصلح في بنيتها لأن تكون مفردة أو مركبة، فيؤدّي هذا الأمر إلى جواز في التحليل النحوي، خذ مثلًا «ماذا»، عندما تأتي في بعض العبارات المطّردة. قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [البقرة: ٢٦]. يجوز في مثل هذا التركيب، أينما وقع أن تكون «ماذا» فيه مؤلفة من كلمتين؛ أي: ما الذي؟ إحداهما مبتدأ والأخرى خبر، وجملة «أراد الله» صلة لـ«ذا» الموصولة، والعائد محذوف، لأن فيه شروط جواز الحذف، والتقدير: ما الذي أراده الله؟ ويجوز فيها أن تكون كلمة واحدة، تفيد الاستفهام بمعنى: أي شيء؟ فتعرب مفعولًا به مقدّمًا للفعل «أراد»، والتأويل: أيَّ شيءٍ أراد الله بهذا؟ وهذا الجواز في «ماذا» متعارف عند جمهور النحاة[١٢٣]، لأنه ما من قرينة تحدد وجهًا معيّنًا.

٥-المعنى ومكوناته:

تسهم مكونات المعنى في تعدد الأفهام، وينعكس ذلك في الجواز النحوي، في التنظير والتحليل.

يساق الجواز النحوي في سياق التنظير لمعطيات السياق الخارجي التي تؤثر في تشكل المعنى، من ذلك الاعتماد على خبرة المخاطب في ضوء المقام، ففي التنظير قد يقال: تدخل «لا» النافية للجنس على الاسم والخبر، ويكون اسمها نكرة، وتفيد النص على نفي الجنس، مثل: لا رجل في البيت، ولا بأس عليك، ويجوز حذف الاسم في التركيب الذي يكثر استعماله، للتخفيف استغناء بعلم المخاطب. إذ قالوا: لا عليك. والتّأويل: لا بأس عليك، أو لا ضرّ عليك. ولكنّ الاسم حذف استخفافًا لكثرته في كلامهم(١٢٤).

وقد يغني السياق الخارجي عن بعض العناصر اللغوية في الاستعمال، فيستغني عنها المتحدث، من ذلك جواز حذف المبتدأ أحيانًا، فمن المعروف أن الجملة الاسمية تتكوّن في الأصل من مبتدأ وخبر، مثل: أنت مجتهد، الرجل في البيت، هذا خالد، وهكذا. وحين يعرض النحوي القواعد الأصول يضيف: يجوز حذف المبتدأ لدلالة المقام، وممّا حذف لدلالة المقام قولك إذا شاهدت شخصًا: عبد الله وربّي. والتّقدير: هذا عبد الله وربّي(١٢٥).

ومنه أن تشاهد الهلال، فتقول: الهلالُ والله. فالتّقدير: هذا الهلالُ. ولعل من ذلك قولك لمن قدم من سفر: خيرُ ما رُدَّ في أهل ومال. فحضور من تخاطبه أغناك عن ذكره، والتّقدير: أنت خير ما ردّ في أهل ومال(١٢٦).

وقد بيّن الفرّاء (ت٢٠٧هـ) أنّه يكثر حذف المبتدأ إذا كان ضمير المتكلم أو المخاطب لأنهما حاضران(١٢٧).

وتدخل «ما» النافية على المبتدأ والخبر، فتقول: ما من رجل في هذا المكان. ويجوز حذف الخبر شبه الجملة استغناء بعلم المخاطب لما تشاهد من الحال، إذ يجوز أن تقول: ما من رجل، وما من شيءٍ. والتأويل: ما من رجل في زمان كذا وكذا، وما من شيء في زمان كذا أو مكان كذا(١٢٨).

وتسهم معطيات المعنى المتمثلة بسياق الكلام، إذ يقال في التنظير: يجوز الحذف من الكلام إذا دل عليه دليل. وممّا حذف فيه المبتدأ لدلالة ما تقدمه من كلام قول عمر بن أبي ربيعة (ت٩٣هـ):

هل تعرفُ اليومَ رسمَ الدّارِ والطّللا كما عَرَفْتَ بِجَفْنِ الضَّيقلِ الخِلَلا؟
دارٌ لِمَرْوةَ، إذ أَهلِي وأَهْلُهُمُ بالكانِسيّةِ نرعى اللَّهْوَ والغَزَلا

فحذف المبتدأ لذكر ما دلّ عليه في البيت الأول، والتّقدير: تلك دار لمروة(١٢٩). وبيّن الفراء أنه يجوز حذف المبتدأ بكثرة بعد القول(١٣٠)، لما تقدمه من كلام يدلّ عليه.

ولا يختلف الأمر في التحليل اعتمادًا على معطيات المعنى، إذ يقود كثيرًا إلى الجواز والتنوع في التحليل النحوي، إذ يكون هذا التحليل في الغالب تابعًا لمسألة تشكل المعنى في ذهن المتلقي. من ذلك مثلًا معطيات المقام، مثل أسباب النزول في تحديد العائد الضمير من قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١١٣﴾ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١٤﴾ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَـٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [البقرة: ١١٣-١١٦].

يجوز لدى طائفة من المفسرين أن يعود الضمير المتصل بالفعل «قالوا» على اليهود، أو على النصارى، أو على المشركين من العرب. فالآية نزلت في اليهود، إذ قالوا: عزير ابن الله، أو في النصارى، إذ قالوا: المسيح ابن الله، أو في المشركين، إذ قالوا: الملائكة بنات الله، أو في النصارى والمشركين. أقوال أربعة. والأخير قاله الزجاج (ت٣١٠هـ)، وذكر أبو حيان أن سبب النزول كان وراء هذا التنوع، لذا قيل: هو عائد على الجميع من غير تخصيص(١٣١).

وربما كان وراء الجواز في التحليل النحوي دلالة الكلام، من ذلك تحليل قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾﴾ [البقرة: ١٣٥]، اعتمد الطبري (ت٣١٠هـ) المعطيات النصية، فذكر وجوهًا في نصب كلمة «ملة»، فقد يكون مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: نتبع، أو خبرًا لـ«نكون» محذوفة بمعنى: نكون أصحاب ملة إبراهيم، أو أهل ملة إبراهيم، ثم حذف الأهل والأصحاب، وأقيمت الملة مقامهم، إذ كانت مؤدية عن معنى الكلام، ولم يستبعد نصبه على وجه الإغراء، باتِّباع ملة إبراهيم(١٣٢)، ولم يصرح الطبري بميله إلى واحد من الوجوه التي ذكرها. ووافقه معظم المفسرين(١٣٣).

وربما أخضع المتلقي معطيات السياق لذوقه، فرأى أوجهًا عديدة نتيجة لتقليبه النظر، من ذلك ما فعله الزمخشري بتقليب الظاهرة وفقًا، بالإشارة إلى ما تحتمله من أوجه ذات دلالات متنوعة تميز أسلوب القرآن الكريم من سواه. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴿٢٠٩﴾﴾ [الشعراء: ٢٠٨-٢٠٩]. يستعرض الزمخشري الأوجه النحوية التي تحتملها «ذكرى»، فيرى أنها يجوز أن تكون مفعولًا مطلقًا، والعامل فيه «منذرون»، لأن «أنذر» فيه معنى «ذكر»، فكأنه قيل: مذكِّرون تذكرة، ويجوز أن تكون حالًا من الضمير في «منذرون»؛ أي: ينذرونهم ذوي تذكرة، ويجوز أن تكون مفعولًا لأجله، على معنى: أنهم ينذرون لأجل الموعظة والتذكرة، ويجوز أن تكون مفعولًا لأجله، والعامل «أهلك»، والمعنى:

وما أهلكنا من قريةٍ ظالمين إلا بعدما ألزمناهم الحجة بإرسال المنذرين إليهم، ليكون إهلاكهم تذكرة وعبرة لغيرهم، فلا يعصوا مثل عصيانهم، ويجوز أن تكون مرفوعة على أنها خبرُ لمبتدأ محذوف، بمعنى: هذه ذكرى، والجملة اعتراضية، ويجوز في حال اعتبارها مرفوعة أن تكون صفة لـ«منذرون»؛ أي: ذوو ذكرى، بمعنى: جعلوا ذكرى(١٣٤).

٦-أسباب التقييد في الجواز (الترجيح والتضعيف):

أما أسباب الجواز المقيد فهي قواعد التوجيه، وهذه القواعد أشير إليها في بحوث سابقة مرارًا، وتتمثل تلك القواعد التوجيهية في مجموعة من الأحكام والأصول العامة التي لا تخص بابًا نحويًّا محددًا، تستدعيها أحكام التحليل النحوي، حين إطلاقها على عناصر النظام التركيبي؛ أي: إنها مجموعة من القواعد أو الأسس التوجيهية التي يُرتكز عليها في التحليل النحوي من حيث الترجيحُ والتضعيف والرفض، لتمكّن المحلّل من تحديد الوجه المناسب، وغالبًا ما تساق هذه الأسس بمظهر العلة، كما تأخذ مظهرًا تأويليًّا تفسيريًّا للوجه حتى يصبح مقبولًا، وتتعلّق بقضايا السماع والأصل وآراء النحاة والقياس والمعنى(١٣٥).

آ-السماع:

من تلك الأسباب المعتمدة في الترجيح والتضعيف فكرة المسموع، فقد يأتي هذا الجانب أساسًا يُعتَمد في الوجه الذي يرجّحه صاحبه على غيره. قال تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٨٢﴾﴾ [البقرة: ١٨٢]. يذكر أبو حيان أقوالًا في عود الضمير الفاعل المستتر في «أصلح»، وهي أن يعود على الموصي، أو على الوَرَثة، أو على المُوصَى لهم وعلى الورَثَة، ثم يضيف وجهًا آخر يرجّحه على ما سبق، وهو أن يعود على الموصَى لهم فحسب، وإن لم يتقدَّم لهم ذكر، لأن لفظ «الموصي» الذي سبق في الآية الكريمة يفيد أن

هناك موصى له، ثم يضيف مع الأسس السياقية شاهدًا شعريًّا يشبّهه بما في الآية، وهو قول الشاعر(١٣٦):

وَمـا أَدْرِي إِذا يَـمَّـمْـتُ أَرْضًـا أُرِيـدُ الـخَـيـرَ أَيُّـهُـمـا يَـلِـيـنـي؟

أعاد الشاعر الضمير على الخير والشر، وإن لم يتقدَّم ذكر الشر، لأنه مدلول عليه بلفظ «الخير» السابق(١٣٧).

ويأخذ الاستئناس بالسماع في الأخذ والرد شكلًا آخر، وهو أن تحلَّل العبارة بصورة تركيبية معيّنة، ولها صورة تركيبية أخرى تختلف عمَّا يتناوله التحليل، كما في القراءات القرآنية، فيقال مثلًا في الأخذ والرد: ويؤيده قراءة فلان، ويبعده هذه القراءة، ونحوه. ومما جاء من هذا النوع، في تأييد وجه ما ممّا قيل ما جرى في تحليل قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾﴾ [آل عمران: ١٤٦]. يذكر الزمخشري أن فاعل «قاتل» هو «ربيّون» أو ضمير عائد على «نبيّ»، وجملة «معه ربيون» في موضع الحال، ثم يروي أن الآية الكريمة قرئت: «قُتِّلَ»(١٣٨)، ويقول: «والقراءة بالتشديد تنصر الوجه الأوّل»(١٣٩).

ومنه أيضًا ما جرى في تحليل قوله تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ﴾ [البقرة: ٢٠]. يذكر أبو حيّان أن الفعل «أضاء» يحتمل التعدية، فيكون الضمير فيه عائدًا على «البرق»، والمفعول محذوف؛ أي: كلما أضاء لهم البرق الطريق، ويحتمل الفعل «أضاء» أن يكون لازمًا، كما في بعض اللهجات العربية.

وبناءً على الاحتمال الأول يذكر أبو حيان أن الضمير في «فيه» يجوز أن يعود على البرق، مثلما يجوز أن يعود على المفعول به المحذوف، وهو «الطريق»، ثم يرى أبو حيان الاحتمال الثاني، وهو لزوم «أضاء»، وبذلك يتحتم عود الضمير على

البرق في «فيه»، ويستأنس بدليل سماعي، وهو قراءة الآية الكريمة بصورة تركيبية تؤيد الوجه الثاني، فيقول: «ويؤيد هذا قراءته ثلاثيًّا»[١٤٠]؛ أي: «كلما ضاء»[١٤١].

كما تواجهنا القرينة السالفة في كيفية التأويل الذي يقتضيه المعنى، أو الذي تقتضيه القواعد، فقد يأتي الكلام ولا يعطي ظاهره المراد، فيحتاج إلى تأويل يوضّح، وحينئذٍ تتدخّل المفاضلة بين تأويل وآخر بناء على التبصر بالمادة المسموعة. قال تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ١٧٦﴾ [النساء: ١٧٦].

يحتاج ظاهر الآية الكريمة إلى تأويل يوضّح المراد، وأشهر التأويلات يرى أن الحقّ سبحانه وتعالى يبيّن لعباده الطريق الصواب، لكيلا يقعوا في الضلال، وعليه تتدخّل مفاهيم السماع في كيفية التأويل، فعن البصريين أن التقدير: يبيّن الله لكم كراهة أن تضلّوا، ولمّا حذف المضاف، أقيم المضاف إليه مقامه، وهو المصدر المؤوّل، وهذا أسلوب شائع في العربية، فيكون المصدر المؤوّل في موضع المفعول لأجله[١٤٢]، وذهب بعضهم إلى أن التقدير: لئلّا تضلّوا[١٤٣].

ويأتي بعض النحاة فيرى أن تقدير المفعول لأجله أولى من التقدير الثاني، لأنه أسوغ وأشيع في العربية[١٤٤]. وهكذا تكون فكرة الشيوع المبنية على السماع وراء الترجيح والتضعيف.

ب-الأصل:

ومن تلك الأسباب فكرة الأصل، فما يجعل النحوي يرجح أو يضعف اعتماده أحيانًا على مفهوم الأصل، مثل قولهم: الأصل الإفراد، والتركيب فرع، مثال على ذلك تحليل «ماذا» من: ماذا صنعت؟ يجوز أن تكون مركّبة من كلمتين «ما» الاستفهامية، و«ذا» الموصولة؛ أي: ما الذي؟ وهما مبتدأ وخبر. ويجوز أيضًا أن تكون كلمة مفردة بمعنى: أيّ شيء؟ فتكون مبتدأ، أو في موضع نصبٍ، مفعولًا به مقدّمًا[١٤٥]. ويحسن اعتبارها كلمة مفردة، لأن «ما» أكثر إبهامًا من غيرها من أسماء الاستفهام، ولأن التركيب خلاف الأصل[١٤٦].

ولعل منه التفاوت في القواعد قوة وضعفًا، فقد تتفاوت تلك القواعد عند النحوي الواحد، وإن كانت مطردة كلها، من ذلك ما رآه أبو حيان في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ ١٥٧﴾ [البقرة: ١٥٧]. يرى أبو حيان أن «صلوات» يجوز إعرابها فاعلًا بالجارّ والمجرور، لأن فيه معنى الاستقرار، وإعراب «عليهم» في موضع الخبر للمبتدأ «أولئك»، فيكون قد أخبر عن المبتدأ بالمفرد[١٤٧]. ويجوز أيضًا إعراب «صلوات» مبتدأ مؤخّرًا، خبره «عليهم»، فتكون الجملة الاسمية في موضع خبر المبتدأ «أولئك»، والمرجّح لدى أبي حيان الوجه الأول، لأن الإخبار بالمفرد أولى من الإخبار بالجملة[١٤٨]. وهو بذلك فضّل قاعدة على أخرى، وإن كان يجيز الاثنتين، ويدرك أنهما يطّردان في كلام العرب.

ومن ذلك أيضًا حكم المرفوع بعد شبه الجملة، إذا تقدّمها نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال، ففيه وجهان: الأول مبتدأ، والثاني فاعل[١٤٩]، وعن ابن مالك (ت٦٧٢هـ) أن الأرجح كونه فاعلًا، لأن الأصل عدم التقديم والتأخير[١٥٠].

وربما ساق النحوي الأصل، ليضعّف وجهًا من الأوجه التي تحتَمل. قال الشاعر[١٥١]:

واشتَعَلَ المُبْيَضُّ في مُسوَدِّه مِثلَ اشتعالِ النارِ في جَزْلِ الغَضَى

بعدما يذكر ابن هشام (ت٧٦١هـ) تعليق شبه الجملة «في جزل» بالمصدر «اشتعال» يرى أنه يجوز التعليق بحال مقدّرة من «النار»، ثم يعقّب بأن هذا الوجه ضعيف، لأن الأصل عدم الحذف[١٥٢]. ومنه قولهم في الرد على الوجه: ويضعفه أنّه خلاف الأصل[١٥٣]، وهذا بعيد لأنه ليس بالأصل[١٥٤]، ونحوه[١٥٥].

ج-آراء النحاة:

وما يجعل النحوي يفاضل بين وجه وآخر أحيانًا هو آراء النحاة، فتأتي تلك الآراء لتعزز الأخذ بالوجه أو لتسهم في الرد عليه، فيقولون مثلًا في ترجيح الوجه:

والأحسن كذا جريًا مع الجمهور[١٥٦]، وهذا مذهب البصريين وهو الأقوى، ولا اعتبار لقول من قال كذا ولا لغيره[١٥٧]. من ذلك تحليل قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٣٥ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ١٣٧ صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗۖ وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ١٣٨﴾ [البقرة:١٣٥- ١٣٨]. يروي الزمخشري عن بعضهم أن «صبغة الله» بدل من «ملة إبراهيم»، أو نصب على الإغراء؛ أي: عليكم صبغةَ الله[١٥٨].

ثم يرى وجهًا ثالثًا يرجِّحه على ما تقدم، وهو أن «صبغة» مصدر مؤكّد انتصب بما تقدّمه «آمنّا بالله»[١٥٩]، وبعدما يضعِّف الوجهين المتقدّمين، لأنه يرى فيهما فكّ النّظم وإخراج الكلام عن التئامه واتساقه يضيف: «وانتصابها على أنه مصدر مؤكّد هو الذي ذكره سيبويه، والقول ما قالت حذام»[١٦٠].

ومنه ما رآه ابن هشام في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا﴾ [البقرة: ١٥١] و: ﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡۚ فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِۖ وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ وَإِن كُنتُم مِّن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ١٩٨﴾ [البقرة: ١٩٨]. يذكر ابن هشام أن الكاف من «كما» تفيد التعليل، وقد جاءت مقرونة بـ«ما» المصدرية[١٦١]، ثم يضيف: «وما ذكرناه في الآيتين من أن «ما» مصدرية قاله جماعة، وهو الظاهر»[١٦٢]. فالاستشهاد برأي الجماعة لا يريد به التوثيق، وإنما يريد أن يعزّز قوّة الوجه الذي ذهب إليه.

ومنه أيضًا ما أورده ابن هشام في تحليل اسم «أنّ» المخففة، إذ يبيّن أنّ كثيرًا من النحويين يراه ضمير الشأن، ثم يقول: «والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويؤيّده قول سيبويه في [قوله تعالى]: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ إِنَّا

كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الصافات: ١٠٤-١٠٥] إن تقديره: أنْكَ، وفي «كتبْتُ إليه أن لا تفعلْ»: إنه يُجزَم على النهي، ويُنصَب على معنى «لئلا»، ويُرفع على «أنك»[١٦٣] . . .[١٦٤]. أيّد ابن هشام حكمه الذي ذهب إليه برأي سيبويه، في تقدير اسم «أن» المخففة.

وتأتي أحيانًا آراء النحاة في أسس الرد، لتضعّف وجهًا من الأوجه التي قيلت في الظاهرة، كقولهم في وصف الوجه: «ويضعّفه أنه خلاف قول سيبويه»[١٦٥]، «وكيف يكون أحسن وهو لا يقول به بصري؟»[١٦٦]، «وهذا لا يقول به أحد من البصريين والكوفيين إلّا الأخفش (ت٢١٥هـ)»[١٦٧]، «والجمهور على خلاف ذلك»[١٦٨]، «وهذا الذي ذهب إليه لا أعلم أحدًا من النحويين المتقدمين ذكره»[١٦٩].

إليك مثلًا وصف أبي حيان لبعض الأوجه التي قيلت في الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾ [البقرة:١٤]. يرى أبو حيان أن «إلى» على معناها تفيد انتهاء الغاية، وضُمِّن الفعل «خلا» معنى «صَرَفَ»؛ أي: صرفوا خلاهم إلى شياطينهم، ثم يذكر بعض الأوجه التي قيلت، ومنها أن «إلى» بمعنى الباء، ثم يعقّب على هذا الوجه مضعّفًا بقوله: «وهذا ضعيف، إذ نيابة الحرف عن الحرف لا يقول بها سيبويه والخليل (ت١٧٠هـ)»[١٧٠].

ومنه أيضًا ما جرى في تحليل قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنۡهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ١٠٢]. يرى أبو حيان أن «حتّى» حرف غاية بمعنى: «إلى أن»، والمعنى هو انتفاء تعليمهما أو إعلامهما، بحسب معنى يعلّمان، إلى أن يقولا: إنما نحن فتنة[١٧١]. ثم يضيف رأيًا لأبي البقاء، وهو أن «حتى» بمعنى: «إلّا أن»،

ويعقب عليه بسياق لا يخلو من تضعيف بقوله: «وهذا معنًى لـ«حتى» لا أعلم أحدًا من المتقدمين ذكره»(١٧٢).

د- المعنى:

وما يجعل النحوي يرجح جملة من المعطيات السياقية المشكلة للمعنى، من ذلك أن تكون من الأسس المعتمدة في الرد على الوجه. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ٢٩ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗاۚ﴾ [النساء:٢٩-٣٠]. **تعددت الأوجه فيما يعود عليه اسم الإشارة، فقد ذهب جماعة إلى أنه يعود على كلّ ما نهي عنه من القضايا، من أول السورة إلى النهي الذي أعقبه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ﴾**(١٧٣). **وعن الطبري أنه إشارة إلى ما سبق من النهي الذي لم يقترن به وعيد، وهو من قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ﴾** [النساء: ١٩] **إلى قوله تعالى: ولا تقتلوا أنفسكم، وما اقترن به الوعيد لا يعود عليه**(١٧٤).

ويعقّب أبو حيّان بتضعيف الوجهين، معتمدًا في ردّه قرائن السياق أيضًا، فيرى أن هذا بعيد، لأن كل جملة قد استقلّت بنفسها، ولا يظهر لها تعلّق بما بعدها إلّا تعلّق المناسبة، وليس هو تعلّقًا يقتضيه ويوجبه المعنى(١٧٥).

وربما جاء الرد على الوجه بأنه ليس هناك قرينة من هذه القرائن تسوّغه. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ﴾ [البقرة:٢٧٥] **يذكر أبو حيّان أن جملة «لا يقومون» خبر عن «الذين»**(١٧٦). وعن بعضهم أنها في موضع الحال، والخبر محذوف. ويعقّب أبو حيان بأنه ما من دليل يعتمَد حتى يقدَّر خبر، فيكون الوجه تكلّفًا من غير داعٍ(١٧٧).

كذلك نجد أحيانًا المعطيات السياقية التي يشار إليها بعيدة، لا تتعلق بالعبارة المحلّلة بقدر ما تتعلّق بطبيعة سياق النص الذي يجب أن يراعى، كأن يقال مثلًا في تحليل بعض الآيات: ويؤيده مجيئه على هذه الشاكلة في آيات أخرى، أو: هو ضعيف، لأنه لا نظير له في القرآن الكريم. وتسهم أمثال هذه المعطيات في الأخذ، كما تسهم في الرد أيضًا. تظهر هذه القرائن للأخذ بوجه من بين الأوجه المحتملة. قال تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] عن مكّي (ت٤٣٧هـ) أن جملة «يضلّ» يجوز أن تكون صفة لـ«مثلًا» أو مستأنفة(١٧٨).

ويأخذ ابن هشام بالوجه الثاني، لأن الاستئناف بعد «مثلًا» يتضح في موضع آخر من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾ [المدّثر: ٣١]. فجملة «كذلك يضلّ» يتضح فيها الاستئناف، وعليه يرجّح ابن هشام الاستئناف في الآية الأولى(١٧٩).

ويكون الأمر أحيانًا بشرح المعنى الذي عليه الوجه، تعزيزًا له أو ردًّا عليه، من غير إشارة إلى عنصر سياقي يُعتَمَد. إليك ما جرى من تحليل في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٦-٢٧]. يذكر أبو حيان أن «الذين» يحتمل النصب والرفع، والنصب من وجهين: إما على الإتباع، فيكون صفة لـ«الفاسقين»، وإما على القطع؛ أي: أذمُّ الذين، والرفع من وجهين أيضًا: إما على القطع، فيكون «الذين» خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هم الذين، وإما على الابتداء، ويكون الخبر جملة «أولئك هم الخاسرون»(١٨٠).

ويرى أبو حيان أنّ الوجه الأخير فيه بعد، لأن الجملة ستكون مستأنفة، علاقتها بما قبلها ضعيفة، والأوجه السالفة أقوى منه، وأولاها الأول الذي عدّ «الذين» صفة لـ«الفاسقين»، لأن كلّ فاسق ينقض العهد، ويقطع ما أمر الله بوصله، فهي صفة ذمّ لازمة(١٨١). ومن ثمّ نرى أن الأخذ والردّ لم يكتف بإطلاق العبارات، وإنما أضاف بالشرح والتوضيح للمعنى الذي يقود إليه الوجه عند الأخذ أو الرد.

وإذا علمنا أن تصوّر المعنى قد يتأثر بطبيعة المتلقي، فهذه الأخيرة يظهر أثرها في أسباب الترجيح والتضعيف أو المسوّغات المتعلقة بهما، بسببٍ من الذوق الجمالي الذي يختلف من إنسان لآخر، أو بسبب الثقافة الفكرية والانتماءات المذهبية التي تختلف باختلاف الناس أيضًا، إضافة إلى اختلاف المعرفة النحوية ونسبية القواعد التي يؤخذ بها في التحليل.

يؤثر الذوق الجمالي في تصوّر المعنى استنادًا إلى السياق، وينعكس أثره في الترجيح والتضعيف. قال تعالى: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ وَأَنتُمۡ تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ٤٤ وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ٤٥﴾ [البقرة: ٤٤-٤٥]. عن الجمهور أن الخطاب الذي يتمثّل بضمائر المخاطب المتصلة والمنفصلة يعود على أهل الكتاب، والمراد بـ«الكتاب» الذي ورد في الآية الكريمة التوراة والإنجيل(١٨٢). وقيل: الضمير يعود على المؤمنين، لأن المراد بـ«الكتاب» القرآن الكريم(١٨٣).

ويرى أبو حيان أن الوجه الثاني ضعيف، لأن الخطاب كان لبني إسرائيل في الآيات المتقدّمة، وصرف الخطاب إلى غيرهم بغير موجب، كما يقتضي الوجه، يُخرج الكلام عن نظم الفصاحة(١٨٤). فكلٌّ من الوجهين اعتمد معطيات سياقية، وأتى التضعيف بالرّد على الوجه الثاني مستندًا إلى قضايا ذوقية، من خلال معطيات السياق.

ومنه تحليل ابن هشام لقول الشاعر[١٨٥]:

ظَلْتَ بها تَنطَوي على كَبِدٍ نَضيجَةٍ فوق خلبِها يدُها

يبيّن ابن هشام أن يدها تحتمل أن تكون فاعلًا للصفة المشبّهة «نضيجةٍ»، أو للظرف «فوق»، كما تحتمل الابتداء على أن الخبر مقدّر، ناب عنه الظرف «فوق». ويرى أن الوجه الأول أبلغ، لأن المعنى الذي يقتضيه يناسب حال العاشق الذي وقف في ديار الحبيبة، فأصبح يعيش حرقة لا تطاق، ذلك أننا عندما نجعل «يدها» فاعلًا لـ«نضيجة» تكون الحرقة لشدتها قد شملت اليد، خلافًا للوجهين الآخرين[١٨٦].

وتحسن الإشارة إلى أن معطيات السياق التي تؤدّي إلى تقييد الجواز بالترجيح والتضعيف قد تكون متقاربة، وما تسمح به من تنوع جائز في التحليل النحوي مطّرد وشائع في العربية، ويتساوى هذا الأمر في بعض التراكيب التي يكون معناها ذا أهمية بالغة، تمس علاقة المسلم بالوجود، وفي التراكيب التي تحتمل غير معنًى لطبيعتها الأدبية، وعندئذٍ تؤثّر ثقافة المفسّر وطبيعته ومعرفته النحوية تأثيرًا واضحًا في كيفية التحليل، وتظهر أسس الأخذ والرد عند بعض المفسّرين نابعة من هذه الخصوصية، سواءٌ أتناولت المعطيات السياقية أم تناولت الأصل الذي عليه الوجه.

ربما كان معنى العبارة ذا أهمية كبيرة، يقود تحديده إلى تحديد حكم من أحكام التشريع، فيتعدد المعنى وفقًا لمعطيات السياق، التي تبدو متقاربة في كلٍّ من الوجهين، من حيث القوّة والضعف اللذان يجعلان الوجه على ما هو عليه، ويظهر حينئذٍ الأخذ والردّ عند بعض المفسّرين نابعًا من هذه الخصوصية بوضوح. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥﴾ [النور: ٤-٥].

يتضح المقصد التشريعي في الآيتين الكريمتين السالفتين، ويتبين من الآية الأولى أن حدّ القاذف أن يجلَد ثمانين جلدةً، وألّا تُقبَل شهادته أبدًا، لكن مجيء الاستثناء في صدر الآية الثانية يجعل الحكم الشرعي محتملًا غير وجه، فعن بعض الفقهاء أن الشهادة لا تُقبَل أبدًا، وإن تاب، وعليه تكون الواو في «وأولئك» للاستئناف، والاستثناء متصل موجب من «الفاسقون»[١٨٧]، فيكون التائب غير فاسق، ولكن شهادته لا تقبل. وعن بعض الفقهاء أن شهادة القاذف تقبل إذا تاب، لأن الاستثناء جاء من «هم» في «ولا تقبلوا لهم شهادة»[١٨٨]، وبذلك يصير استثناء متصلًا منفيًّا أو بدلًا، وكأن الواو في «وأولئك هم الفاسقون» للحال. ولا شكّ أن كلّ قسم من الفقهاء عندما ارتأى ما ارتآه راعى كل ما يشكّل المعنى، من عناصر تتمثّل بالمقام وأخرى تتمثّل بالمقال، وبطبيعة اللغة وقواعدها التي يطّرد فيها الوجهان.

وتؤثّر ثقافة المتلقي في تحليل الآية الكريمة عند بعض المفسّرين الذين تناولوها بعد ذلك، فيذهب الزمخشري إلى ترجيح الرأي الثاني، ولكن بتحليل تأويلي يتسم بسمته التي تبحث عن الخفي والبعيد لتلمسه، إذ رأى أن المعنى يقتضي أن تكون الجمل الثلاث جميعًا جزاء الشرط؛ أي: خبرًا للاسم الموصول المضمّن معنى الشرط، والتأويل عنده: ومن قذف المحصنات فاجلدوه وردّوا شهادته وفسّقوه، بمعنى: اجمعوا له الحدّ والرّد والتفسيق إلّا الذين تابوا عن القذف وأصلحوا فإن الله غفور رحيم، فينقلبون غير محدودين ولا مردودين ولا مفسّقين[١٨٩]. وهكذا يجعل الزمخشري الجملة الاسمية ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ معطوفة، كما يجعل الاستثناء منقطعًا، بعده جملة اسمية فيها معنى الشرط.

وللنزعة الظاهرية أثرها في تلقي أبي حيان، لذلك يرد على الزمخشري بها، إذ يقول: «وليس يقتضي ظاهر الآية عود الاستثناء إلى الجمل الثلاث،... والقول: إنه

استثناء منقطع، مع ظهور اتصاله ضعيف لا يصار إليه إلا عند الحاجة»[١٩٠]. ثم يتابع أبو حيان أصحاب الرأي الأول، وتظهر نزعته الظاهرية التي يلهج بها دائمًا، ليس في متابعة الرأي، وإنما في الأسس المعتمدة في الترجيح والتضعيف، إذ يلحّ على قرينة الظاهر في كلّ حكم يرتئيه، فالظاهر عنده ألّا تُقبَل شهادة القاذف أبدًا[١٩١]، والظاهر في الواو من «وأولئك هم الفاسقون» أنها للاستئناف[١٩٢]، والظاهر الذي يعضده كلام العرب أن يعود المستثنى على الجملة التي تليه[١٩٣]، فالقرينة عنده هي الظاهر كما يبدو له، بحسب نزعته الظاهرية، فيكررها بين الفينة والأخرى ليرجح بها.

هـ- القياس:

وما يجعل النحوي يرجح وجهًا على آخر قضايا القياس، مثل أن يأخذ النحوي بالحسبان مسألة المراعاة بين المقيس (الكلام المحلل) والمقيس عليه (الأصول النحوية التي يسير التحليل على ضوئها). والمقصود بهذه النسبية جواز أن يقاس الكلام على أصول متنوعة، ويرجح بعضها على بعض لاعتبارات خاصة بجنس الكلام المقيس، فإذا تناول الدارس القرآن الكريم مثلًا فعليه أن يضيّق دائرة المقيس عليه ما أمكن، ليجعل الأنماط التي يقيس عليها مطّردة، لأن أسلوب القرآن الكريم أفصح الأساليب، لذلك فمن الواجب أن يحمل على المطرد[١٩٤]، ما أمكن. وإذا تناول الدارس كلامًا ما فعليه أن يبتعد ما استطاع عن القياس على الأصول النادرة، التي لا تجوز إلا في ضرورة ونحوها. أما إذا تناول شعرًا، فالأنماط التي يمكن أن يقاس عليها أكثر عددًا مما سبق، لأن ما يجوز في الشعر أكثر من أن يحصى[١٩٥]، وهو يسير وفق أصول عربية، فالشعراء لا يستخدمون مخالفة إلا وهم يحاولون بها وجهًا من وجوه العربية الجائزة[١٩٦].

وتسهم هذه النسبية في ترجيح بعض الأوجه على بعض، إليك مثلًا تحليل الزمخشري وأبي حيان لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. يرى الزمخشري أن «نعاسًا» يجوز فيه أن يكون بدلًا من «أمنة»، على أن هذا الأخير مفعول به، ويجوز أن يكون «نعاسًا» مفعولًا به، و«أمنة» تعرب عندئذٍ حالًا مقدمة، باعتبارها في الأصل صفة لـ«نعاسًا»؛ أي: نعاسًا ذا أمنة، أو حالًا من المجرور في «عليكم»، والتأويل: أنزل عليكم وحالكم ذوي أمنة، أو: وحالكم آمنين، على أنّ «أمنة» جمع «آمن»، ويجوز أيضًا أن تعرب مفعولًا لأجله، والتقدير: لأمنة(١٩٧).

ويظهر في تحليل «أمنة» أن الوجهين الأول والثاني جاءا على أصلين مطّردين، وأن الثالث جاء على أصل مختلف فيه؛ أي: وجه المفعول لأجله، لأن القاعدة المطردة في المفعول لأجله تقول: يجب أن يتّحد المفعول لأجله والفعل في زمان الحدث وفي الفاعل، غير أن فاعل «أمنة» يخالف فاعل الفعل، ولا ندري هل يعدّ الزمخشري هذا الأصل مطّردًا، فيطبّقه على كل شاهد مشابه لما في الآية، أم يعدّه نمطًا ضعيفًا لا ينقاس، ولكن السياق الفني بما يوحي به من معان جزئية قاده إلى ذلك، ولم يأبه بقوّة الأصل المقيس عليه أو بضعفه؟ الأمران محتملان، وما من دليل يوضّح القرينة الحاسمة في وجه المفعول لأجله، سوى الاطلاع على جهود الزمخشري، وتلمّس مذهبه النحوي وطبيعة تحليله.

وتحسن الإشارة إلى أن أمثال هذه الأصول المختلف فيها - تعدّ من جملة القرائن التي يراعيها النحوي عند فهم المعنى، فما يراه بعضهم في تحليل ظاهرة ما قد يخالفه فيه آخر، ولعلّ تحليل الآية السالفة يوضّح ما ذكرنا، فإذا أجاز الزمخشري عدة أوجه إدراكًا للمعاني الجزئية التي يوحي بها أسلوب القرآن الكريم - نرى أبا حيان يتناول وجه المفعول لأجله بالنقد والتضعيف، وحجّته أن هذا غير مطّرد في العربية(١٩٨)، ومن ثمّ تكون النسبية المراعاة من جملة القرائن التي تسهم في ترجيح بعض الأوجه على بعض.

الفصل الثالث مشروعية الجواز في الفكر النحوي:

١- حتمية الجواز في الفكر النحوي

٢- الجواز النحوي بين المحاذير ومقتضيات الواقع

١- حتمية الجواز في الفكر النحوي

لعل المتأمل في أسباب الجواز السالفة يدرك أنه أمر لا بد منه في الفكر النحوي، فعلى ضوء الاحتجاج من الطبيعي أن يكون عندنا جواز بسبب تنوع المصادر التي نهل منها الفكر النحوي كما رأينا، إذ من الطبيعي أن يكون عندنا تنوع، فلا نستطيع أن نلغي تنوع القواعد والجوازات المبنية عليها بناء على تنوّع اللغة المحتج بها، من ذلك أننا لا نستطيع إلا أن نقول: يجوز إعمال «ما» النافية على المذهب الحجازي مثل: ما زيدٌ قائمًا، ويجوز إهمالها على لغة بني تميم، ما زيدٌ قائم، أو بقائم.

ولا نستطيع إلا أن نقول: يجوز رفع المستثنى في الاستثناء المنفي المتصل على البدلية، مثل: ما جاء الطلبة إلا خالدٌ، ويجوز نصبه على الاستثناء بناء على اللغة المحتج بها، مثل: ما جاء الطلبة إلا خالدًا.

كذلك لا نستطيع أن نرفض الجواز الذي يقتضيه اختلاف الأسلوب، فإذا كان الأسلوب لا يجوز في الكلام العادي مثل تنوين المنادى المفرد العلم، فإنه جائز في الشعر كما ذكرنا سابقًا، لأن الأنماط التي يمكن القياس عليها في الشعر كثيرة، ومن ذلك أن الرابط في جملة الخبر من الأفضل ألّا يحذف في الكلام، ويضيف النحوي أنه يجوز حذفه في الشعر، كقول الشاعر:

قَـدْ أَصْـبَـحَـتْ أُمُّ الـخِـيـار تـدَّعِـي عليَّ ذنبـــــًا كُلُّهُ لم أصنـــــعِ(١٩٩)

والتّقدير: لم أصنعه، فحذف الضمير العائد على المبتدأ يجوز في الشّعر، وإن ضعف في الكلام(٢٠٠).

ولا نستطيع أن ننكر فكرتي الأصل والفرع في النحو العربي، فثمة أصول أشيع اقتضاها الدرس النحوي، وثمة فروع، والفروع تمثل الجوازات في الغالب، ولا يمكننا أن نتجاهل هذه الثنائية أو نلغيها من الفكر النحوي، مثل قولهم: الأصل في

المفعول به أن يتأخّر عن الفعل ويجوز أن يتقدّم[٢٠١]، والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ويجوز أن يأتي نكرة في بعض المواضع[٢٠٢]

ولا يمكن أن نتجاهل القياس على المذاهب النحوية والتجوز في ذلك، كأن نقول: في المصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها، في مثل جئت أنّك تريد المعروف، وما غضبت عليك إلا أنك فاسق، في محل نصب بنزع الخافض، ويجوز على مذهب سيبويه أن يكون في محل جر بحرف جر مقدر؛ أي: لأنك تريد المعروف، ولأنك فاسق[٢٠٣].

وعلى ضوء طبيعة اللغة، من الطبيعي أن يكون عندنا جواز في التحليل، فلا يمكن أن نرفض الوجهين في «ماذا» من مثل: ماذا صنعت؟ إذ يجوز أن تكون مفردًا مفعولًا به، بمعنى: «أيَّ شيء»، ويجوز أن تكون مركبًا بمعنى «ما الذي؟». وينبغي أن ننبه إلى أن الترجيح لا يلغي الجواز.

ومثله التنوع في جواز تحليل «ما» من قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [النحل: ٥٣]. تحتمل «ما» أن تكون شرطية أو موصولة[٢٠٤].

أما على ضوء المعنى، فلا يخفى تأثير المعطيات السياقية في تشكل المعنى وتنوع الفهم والتحليل النحوي، إذ تسهم تلك المعطيات بإغناء النص باحتمالات متنوعة تنعكس في تنوع العناصر التركيبية، ونلحظه بينًا في ظاهرة الجواز، وما الأمثلة المتقدمة التي تجوز فيها الوجوه النحوية إلا دليل على ذلك.

وإليك مثلًا تحليله قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأعراف: ٧٥]. يجوز على ضوء معطيات السياق في الضمير هاء من «منهم» أن يعود إلى القوم من «قومه»، ويجوز أن يعود إلى «الذين استضعفوا».

ويوضح الزمخشري الفرق في المعنى عندما يحلل الضمير في «منهم»، إذ يتساءل: «فإن قلت: الضمير في «منهم» راجع إلى ماذا؟ قلت: إلى «قومه»، أو إلى «الذين استضعفوا». فإن قلت: هل لاختلاف المرجعين أثرٌ في اختلاف المعنى؟ قلت: نعم، وذلك أن الراجع إذا رجع إلى قومه فقد جعل «من آمن» مفسرًا لـ «من استضعف منهم»، فدل أن استضعافهم كان مقصورًا على المؤمنين، وإذا رجع إلى «الذين استضعفوا» لم يكن الاستضعاف مقصورًا عليهم، ودل على أن المستضعفين كانوا مؤمنين وكافرين»(٢٠٥).

ولا يخفى أثر معطيات السياق في تحليل «كما» من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. يرى الزمخشري الكاف في «كما» جارة، ويجيز في تعلق الجار والمجرور وجهين، ثم يبين الفرق في المعنى الذي يترتب على كل وجه، فيقول: «و»كما علمه الله» يجوز أن يتعلق بـ«أن يكتب» وبقوله: «فليكتب»، فإن قلت: أيُّ فرقٍ بين الوجهين؟ قلت: إن علقته بـ«أن يكتب» فقد نهى عن الامتناع من الكتابة المقيّدة، ثم قيل: «فليكتب»، يعني: فليكتب تلك الكتابة لا يعدل عنها للتوكيد، وإن علقته بقوله [تعالى]: «فليكتب»، فقد نهى عن الامتناع من الكتابة على سبيل الإطلاق، ثم أمر بها مقيدة»(٢٠٦).

ومن أثر المعطيات السياقية في تنوع الفهم تحليل «أم» من قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالٗا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلۡأَشۡرَارِ ٦٢ أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا أَمۡ زَاغَتۡ عَنۡهُمُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ٦٣﴾ [ص: ٦٢-٦٣]. يذكر الزمخشري أن «أم» لها وجهان من الاتصال: الأول هو اتصالها بقوله تعالى: «مالنا»، ثم يمثل للوجه ويشرح ويوضح، فيقول: «أي: ما لنا لا نراهم في النار؟ كأنهم ليسوا فيها، بل زاغت عنهم أبصارنا، فلا نراهم وهم فيها، قسموا أمرهم بين أن يكونوا من أهل الجنة وبين أن يكونوا من أهل النار، إلا أنه خفي عليهم مكانهم».

ثم يضيف الزمخشري أنه يجوز أن يكون الاتصال بـ«اتخذناهم سخريًّا»، وعليه تكون «أم» متصلة، ويجوز أن تكون منقطعة، ثم يشرح كلًّا من الوجهين بقوله: «تكون «أم» متصلة على معنى: أيُّ الفعلين فعلنا بهم الاستسخار منهم أو الازدراء بهم والتحقير، وأن أبصارنا كانت تعلو عنهم وتقتحمهم، على معنى إنكار الأمرين جميعًا على أنفسهم ... وتكون منقطعة بعد مضي «اتخذناهم سخريًّا»، على الخبر أو الاستفهام، كقولك: إنها إبل أم شاء، وأزيدٌ عندك أم عندك عمر؟»[٢٠٧].

وإذا كان الجواز أمرًا مشروعًا وحتميًّا، فما السبيل إلى تجنب محاذيره السلبية للوصول إلى التعامل الأمثل معه؟ وهذا ما يقودنا إلى الحديث عنه بين المحاذير ومقتضيات الواقع.

٢-الجواز النحوي بين المحاذير ومقتضيات الواقع:

يبدو للمتتبع أن الجواز في الفكر النحوي أمر لا مفر منه، شأنه شأن الخلاف والتنوع في الأحكام، فهو ضرورة يقتضيها الواقع النحوي، ولكن له محاذير يجب التنبه إليها مع ذلك، ويمكن النظر إلى هذا الأمر في التأليف والتعليم، وفي التحليل والتطبيق الإعرابي، وفي الفتاوى وتوليد الكلام.

يبدو للمتتبع أن الأفضل لفكرة الجواز أن تتقلص في مستويات الدرس النحوي للمراحل الأولى، على مستوى النحو الوظيفي، ففي سياق التنظير يجب أن تعرض الأصول وأشهر الجوازات الفرعية، والابتعاد ما أمكن عن الجوازات النادرة وشواهدها، لأن ذلك لا يخدم النحو الوظيفي، مثل شواهد مجيء المبتدأ نكرة، فالأفضل أن نقول: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة في بداية الكلام، ولكن قد يأتي نكرة، مثل: رجل فاضل زارنا.

وفي مرحلة التخصص، يجب أن تعرض الجوازات المهمة للمتخصص في سياق التنظير، وذلك بالوقوف عندها مع بيان أسبابها كما في الدراسات الجامعية للمختصين، مثل الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يأتي نكرة وأشهر الحالات هي:

١- أن يكون خبره شبه جملة مقدمًا عليه: في البيت طفلٌ/عندنا ضيفٌ.

٢- أن يتقدمه نفي أو استفهام: أرجلٌ في البيت؟ ما أحدٌ راسب.

٣- أن يكون نكرة مخصصة بالوصف أو بالإضافة أو بمعنى التصغير: رجلٌ عالمٌ أكرمني/رجلُ علمٍ أكرمني، رجيلٌ حدّثني.

٤- أن يكون نكرة عاملة فيما بعدها: مجالسةٌ لصديقِ السّوءِ مَذلّةٌ.

٥- أن يكون مصدرًا دالًّا على الدعاء أو التعجب: سلامٌ عليكم/عجبٌ لكم!

٦- أن يقع بعد «إذا» الفجائية: تجاوزت الطريق فإذا سيارةٌ أمامي.

٧- أن يقع في صدر جملة حالية: درسنا وضجيجٌ في قاعتنا.

٨- أن يقع بعد «لولا» الشرطية: لولا دراسةٌ ما نجحنا...

أما في التخصص العميق، فعلينا أن نبين الجوازات كاملة مع فروعها وموقف النحاة منها، مثل: ويجوز أن يكون نكرة مشتقة تسبق بنفي أو باستفهام، ويغني معمولها المرفوع عن الخبر، مثل أقائم أخواك، ويجوز عند بعض النحاة أن تأتي النكرة المشتقة مبتدأ من غير أن يتقدمها نفي أو استفهام، مثل كلمة «خبير» من قول الشاعر:

خَبيرٌ بَنُو لهبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيا مَقَالَةَ لِهْبِي إذَا الطيرُ مَرَّتِ[٢٠٨]

وفي التحليل التطبيقي يجب عرض الوجه الأيسر والأقوى، والاكتفاء به لمقررات الثانوي وما دون أو المتطلبات الإجبارية في الجامعة. مثال على ذلك: زيدٌ نعم

الرجل أو نعم الرجل زيد. فالأيسر أن نجعل «زيد» مبتدأ، و«نعم الرجل» جملة فعلية خبرًا. وكفى.

أما في التخصص، فالواجب أن نعرض الوجه الأقوى إذا كان ثمة جواز، وأن نضيف أشهر الوجوه الأخرى ثم نرجّح، فنقول مثلًا في «نعم الرجل زيد»: يجوز في «زيد» المخصوص بالمدح أن يعرب مبتدأ مؤخرًا على نية التقديم، والجملة الفعلية «نعم الرجل» خبره، فيكون الكلام جملة اسمية، ولكن قدم خبرها الجملة الفعلية «نعم الرجل» على المبتدأ، والأصل: زيد نعم الرجل.

ويجوز أن يكون «زيد» خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: «هو»، وليس في الكلام تقديم وتأخير، وعليه فالكلام بحسب التقدير «نعم الرجل هو زيد»، مؤلف من جملتين: فعلية واسمية، صدره الفعلية «نعم الرجل»، وبعدها اسمية محذوفة المبتدأ: «هو زيد»، فيكون صدر الكلام جملة فعلية. والأسهل اعتماد الرأي الأول لأنه لا يحتاج إلى مقدَّر.

وفي مثل «ألا يا ادرسوا»، علينا أن نقول: «يا» حرف تنبيه، ويجوز أن تعرب حرف نداء والمنادى محذوف، والأول أيسر لأنه يتجنب التقدير... وهكذا.

أما في الدراسات العليا والتخصص الدقيق كما في الدراسات اللغوية، فالأفضل أن نسرد الجوازات كافة مع الاستطرادات، ثم علينا أن نرجح، فنقول مثلًا: أفي الدار زيدٌ وأعندك عمرٌو. يجوز على رأي بعضهم أن يكون التقدير: أكائن في الدار زيد، و: أكائن عندك عمرو، باعتبار اسم الفاعل «كائن» مبتدأ مقدرًا، و(زيدٌ/عمرٌو) فاعلًا له أغنى عن الخبر، وشبه الجملة تتعلق بهذا المقدر، وعليه تكون الجملة اسمية.

ويجوز على رأي بعضهم أن يكون الاسم المرفوع (زيدٌ/عمرٌو) فاعلًا لفعل محذوف تقديره استقر، والتأويل: استقر في البيت زيد، استقر عندك عمرٌو، فنكون أمام جملة فعلية.

وهناك من يجعل الاسم المرفوع (زيدُ/عمرُو) فاعلًا، والعامل فيه شبه الجملة، وليس فعلًا مقدّرًا، وعليه تكون الجملة ظرفية[٢٠٩].

والأيسر في الإعراب التعليمي الشائع الذي نعتمده هو أن شبه الجملة (في الدار/عندك) متعلقة بخبر مقدم محذوف للمبتدأ (زيدُ/عمرُو)، وكل من العبارتين جملة اسمية.

ومثله الجوازات في جملة نادرة مثل «قاما أخواك». إذ يجوز إعراب «أخواك» فاعلًا، والألف حرف تثنية، وليست اسمًا، كما أن التاء حرف تأنيث في قامت هند، فتبقى العبارة جملة فعلية. ويجوز أن يكون «أخواك» مبتدأ مؤخرًا، و«قاما» جملة فعلية خبرًا مقدمًا، والكلام على التقديم والتأخير، والأصل «أخواك قاما». فيكون الكلام جملة اسمية. ويجوز أن نقول: إن الكلام جملة فعلية لا غير، و«أخواك» بدل من ألف الاثنين الفاعل[٢١٠]. والأفضل الوجه الأخير، لأنه يحافظ على الأصول.

وإذا تعذر الترجيح لأسباب ما، فالأفضل أن نلجأ إلى الترجيح في المراحل الدنيا ونتجاوز الأوجه الأخرى، تسهيلًا لقواعد النحو، وعلينا أن نضع كتبًا موحدة في الوطن العربي تراعي ذلك، تجنبًا للمشاكل والبلبلة، وتجنبًا لعرض المهارات التي تقود إلى ضياع الطلبة وصعوبة تعليم النحو، فنضر من حيث لا ندري.

وفي سلالم التصحيح والتطبيقات الإعرابية الامتحانية، يجب الابتعاد عما يقتضي الجواز، لتوحيد سلالم التصحيح حتى لا تحدث بلبلة. وإذا كان لا بد من اختيار بعض الكلمات التي تقتضي الجواز، فمسألة الوجه الأقوى ضرورية في سلالم التصحيح، ولكن يجب ألا نلغي الوجه الأضعف، ولا نخطّئ، حتى لا يحدث ظلم، فلو طلبنا من طالب إعراب مثل «ركضًا» من «جاء زيدٌ ركضًا»، لارتأينا أن يعربها حالًا، ولكن لا نستطيع أن نرفض وجه المفعول المطلق، فعلينا أن نقبله أيضًا.

أما في الفتاوى لتوليد الكلام أو لتحليله وإعرابه، فثمة جملة من النقاط التي من الممكن أن تثار، من ذلك أنه ينبغي الابتعاد عن فوضى الجواز العشوائي في القياس على الأساليب المتنوعة في كلام العرب، إذ يجب أن نوضح مواضع الجواز للسائل أو المتعلم، فقد يسأل أحدهم: هل يجوز أن أقول: يا خالدُ؟ وقد يجاب: يجوز، لأن العرب استعملت ذلك مثل قول الشاعر الذي مر بنا فيما سبق:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطر السلام

وهذا غير دقيق ولا يصح، إذ يجب أن نوضح أن هذا النمط يرد في أساليب شعرية وفنية خاصة لا يقاس عليها في الكلام العادي. ينبغي أن نجيب: لا يجوز في الكلام، ويجوز للضرورة في الشعر.

كذلك علينا أن نوضح التدرّج في الجواز في الفتاوى، فنقول له مثلًا: يجوز بكثرة، في كلامهم كذا، ويجوز بقلة كذا، مثلًا قد يسأل أحدهم: هل لي أن أدخل «ليس» على الفعل مثل «ليس يجوز أن تفعل»؟ نقول له: يجوز بقلة، والأكثر إعمالها بدخولها على المبتدأ والخبر.

وبعضهم يوسع المعيار، وإذا سئل أجاز في ضوء الكثير، فيخلط في جوازه بين مستويات الكلام، ليبيح في الكلام العلمي ما لا يجوز إلا في الأساليب الفنية، وتصبح المعايير فضفاضة، وحجته في ذلك أن ما قيس على كلام العرب من كلام العرب. وإذا سألته قال لك: قد جاء عن العرب. ولا يدرك معنى «جاء عن العرب» هل هو من الضعيف أم القليل أم من الكثير الذي ينقاس عليه، أم ضرورة شعرية؟

وقد تقرأ لزميل بحثًا علميًّا فتقول له: لم استعملت أسلوب التضمين في كلامك؟ فيجيب: أسلوب عربي قسته على كذا وكذا، وتقول له: هذا قليل في الكلام العلمي والنثري لا يقاس عليه، فيردّ: إنكم نحاة، هذا يجوز.

لا شك أنه يهرطق ويدعو إلى الفوضى، لأنه خلط بين مستويات الأسلوب، بل لا يجوز أن يستعمل التضمين إلا بمستوى أسلوبي أدبي، لأنه مألوف في الأساليب الأدبية الراقية، والدعوة إلى التوسع في استعماله في لغة الحياة واللغة العلمية تقود إلى الفوضى.

وأمثال صاحبنا لا يدركون أن ذلك خاص بمستويات أسلوبية معينة من الكلام، ولا يجوز لهم هذا الاستعمال، فيكونون مخطئين من حيث لا يدرون.

من جانب آخر، قد يقع بعضهم أحيانًا في التشنج والتضييق من حيث لا يدري، ويبتعد عن الواقع اللغوي وطبيعة الاستعمال العربي، فقد تسأله هل أقول: جلس الرجل ببيته أم في بيته؟ فيقول لك: جلس في بيته، لأن الأصل أن تكون «في» للظرفية خلافًا للباء التي أصلها الإلصاق. وقد يرفض استعمال الباء ههنا.

وربما سألته هل أقول: لا شك أن...، أم أقول: لا شك في أن...؟ فيجيب: لا شك في أن... لأنه الأصل، والأول حذفنا منه «في» قبل «أنّ»، وشك يتعدى بـ«في»، فالأولى ذكرها لا حذفها، وهو الأصح، وربما صحح لك أسلوبك!

وقد نسي هذا الإنسان أنه ضيّق واسعًا، فالباء تأتي للظرفية بكثرة كاثرة، ولا مشكلة إذا قلنا: جلس الرجل ببيته، وكذا لا مشكلة إذا قلنا: لا شك أنّ، أو لا شك في أنّ. فإن حذف حرف الجرّ قبل «أنّ» يطرد في العربية.

وهذا التضييق يعقّد، ولا يليق بطبيعة العربية، وفي الغالب سببه الجهل في العربية، أو الميل إلى التعالم والتعقيد.

أما في سياق التعليم وفتاوى التطبيق، فيجب الابتعاد عن حالات الجواز في المراحل الأولى في التطبيق؛ أي: على المعلم في البدايات أن يطبق على ما يقبل وجهًا واحدًا، أو يذكر الوجه القوي ويتجاوز الضعيف، ولا يدخل في الجواز إلا في مراحل التخصص في العربية، لأن الجواز يحدث بلبلة وتشتتًا وضياعًا وزيادة النحو

صعوبة فوق صعوبته، مثال: من يجتهد ينجح. الأولى أن نقول: «من» مبتدأ، والمجموع الشرطي خبر. ولا ينبغي القول: ويجوز على مذهب بعضهم اعتبار الجواب خبرًا، أو جملة الشرط هي الخبر. فالبلبلة تضيع الطالب، لذا يجب اعتماد الوجه الأقوى والأشيع والأسلم، والابتعاد في فتاوى التطبيق عن الجواز في المراحل الأولى قدر المستطاع.

والخلاصة في هذا السياق أنه لا بد من الجواز في ميدان النحو التعليمي، وأمره حتمي، ويحسن الأخذ بالأشيع والأيسر مع عدم التخطئة، والتقليل من الخلاف بين المناهج في الوطن العربي ما أمكن، والابتعاد قدر الإمكان في النحو الوظيفي عن تفريعات الجواز الكثيرة، ولا بد من التنبه والحذر في الفتاوى.

* * *

الفصل الرابع الجواز النحوي وفهم النص:

١- النص القرآني

٢- النص الشعري

أما في تلقي النصوص الغنية التي يؤثر فهم المعاني المكوّنة لها في التحليل النحوي، فعلينا أن نجيز ولا نتشنج. مثال على ذلك الشواهد السابقة التي مرت بنا التي تتميز بغنى المعنى والثراء في معطيات السياق، والتي وقفنا عندها في الحديث عن الأسباب.

ويجب أن نتنبه إلى أننا إذا لم نقبل الجواز، فكيف نستوعب الخلاف الذي يقتضيه منطق المعنى وتشكيله. وسنكتفي بمثالين يوضحان مشروعية التنوّع والجواز إلى درجة يتعذر فيها استبعاد فهم على حساب آخر، أحدهما من القرآن الكريم يقود إليه حكم فقهي في آية شهيرة، وآخر من النصوص الشعرية.

١-النص القرآني:

تشغل ثنائية الاجتهاد والنقل في الفكر الفقهي مساحة واسعة من الخلاف، ونلحظ أن الذي يقول بالاجتهاد يعتمد أدلة متنوعة مشروعة، وكذلك الذي يقول بالنقل، ومما يعدّ من المسائل النصية الخلافية بينهم في هذا الأمر نصوص المتشابه في القرآن الكريم، فقد كانت مدار خلاف في الفقه، بين تأويلها أو التسليم بها كما هي من غير اجتهاد، وفي الآية التالية سنعرض لبيان حكم المتشابه في القرآن الكريم وموقف العلماء منه، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عمران: ٧].

نشير بداية إلى أنه عند بحث أي مسألة فقهية، لا بد من معرفة كيفية التفكير في النصوص الشرعية، ففهم النص يجب أن يسير مسارًا شرعيًّا لا مسارًا لغويًّا أو منطقيًّا فقط، لأن مراد الشارع لا يفهم بفهم ألفاظ النص وحدها، وإنما بفهمها وفهم القرائن الشرعية التي تسهم في تكوين المعنى(٢١١). ونورد فيما يلي أبرز التفاسير

للآية الكريمة حتى نصل إلى موضع الخلاف والتأويل. يقصد بالكتاب في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾: القرآن، ثم يخبر تعالى أن في القرآن ﴿ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾؛ أي: واضحات الدلالة، ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ﴾: وأخر فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم، ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾: هن فواتح السور أو الفرائض، والأمر والنهي، والحلال والحرام، وقيل: أصل الكتاب، وإنما سماهنّ أمّ الكتاب، لأنهن مكتوبات في جميع الكتب[٢١٢]. ولهذا قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ﴾؛ أي: ضلال وخروج عن الحق إلى الباطل، ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾: إنما يأخذون من القرآن بالمتشابه الذي يمكنهم أن يحرّفوه إلى مقاصدهم الفاسدة، ولهذا قال: ﴿ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾؛ أي: تحريفه على ما يريدون[٢١٣]. ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ﴾: وما يعلم تفسيره أو مراده...

ولكن، من المؤهل أو المختص بتأويل المتشابه؟ اختلف المفسرون في ذلك، فهل هو الله تعالى فقط؟ أم الله والراسخون في العلم؟ وبناء عليه اختلفوا في حكم الوصل والوقف في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ۝٧﴾. في تأويل قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾، فهل «الراسخون» معطوف على لفظ الجلالة «الله»، بمعنى إيجاب العلم لهم بتأويل المتشابه فيشملهم الحكم؟ أم هو كلام مستأنَفٌ ولا علاقة للراسخين بمعرفة المتشابه، ويكون ذكرهم بمعنى الخبر عنهم أنهم يقولون: آمنّا بالمتشابه، وصدّقنا أنّ أمر ذلك لا يعلمه إلا الله؟

قال بعضهم: المعنى: وما يعلم تأويل ذلك إلا الله وحده منفردًا بعلمه. وأما الراسخون في العلم، فإنهم ابتُدئ الخبر عنهم بأنهم يقولون: آمنّا بالمتشابه والمحكم، وأنّ جَميع ذلك من عند الله[٢١٤]. فيكون الكلام على القطع والاستئناف، وبحسب هذا التأويل يكون «الراسخون» مبتدأ خبره جملة «يقولون». وهذا قول

جمهور العلماء، من أبرزهم ابن عباس (ت٦٨هـ)، وعائشة (ت٥٨هـ)، وعروة بن الزبير (ت٩٣هـ)، وعمر بن عبد العزيز (ت١٠١هـ)، ومالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، والكسائي (ت١٨٩هـ)، والفرّاء، وغيرهم. ومن المعتزلة أبو علي الجُبَّائي (ت٣٠٣هـ)[٢١٥]. وبحسب هذا الرأي، ينحصر علم المتشابه في الخالق سبحانه، ولا ينبغي الاجتهاد والتأويل في فهمه.

وقال آخرون: بل معنى ذلك: وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم، وهم مع علمهم بذلك ورسوخهم في العلم يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[٢١٦]. وعلى هذا القول يكون العلم بالمتشابه حاصلًا عند الله تعالى وعند الراسخين في العلم، فيكون الكلام على الوصل، و«الراسخون» اسمًا معطوفًا على لفظ الجلالة[٢١٧]. وهذا القول مروي عن جماعة قليلة قياسًا بالسابق، منهم مجاهد وأكثر المتكلمين[٢١٨]. ووفقًا لذلك يكون باب الاجتهاد مفتوحًا أمام المشرّع في تأويل المتشابه.

وذهب فريق ثالث إلى أنه يجوز القطع على الاستئناف كما يجوز الوصل بالعطف، وذلك بحسب معنى كلمة «تأويل»، فإذا كان المقصود بالتأويل حقيقة الشيء، فالوقف على لفظ الجلالة، لأن حقائق الأمور وكنهها لا يعلمها إلا الله عز وجل، ويكون قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مبتدأ، و﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ خبره. وأما إن أريد بالتأويل التفسير والتعبير والبيان عن الشيء، فالوقف على: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار، وإن لم يحيطوا علمًا بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه[٢١٩]. وكأن هذا الرأي ساقه الجماعة للرد على علم جماعة المتكلمين، فالواضح أن هذا الرأي يتكون من فهمين لكلمة «تأويل»، ليربط تناول المتشابه بهما، فإذا أريد بالتأويل حقائق الأشياء كالأمور الغيبية المحظورة، مثل صفات الخالق سبحانه، وخلق القرآن، ومسألة خلق الأفعال والتجسيم أو التنزيه ونحوها، فهذا المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، فيكون الوقف

على لفظ الجلالة. أما إذا أريد بالتأويل التمعن في معاني النص لفهمها بعيدًا عن معرفة الحقائق الغيبية السالفة الذكر، فمعرفة المتشابه من اختصاص العلماء أيضًا، ويكون الوقف على ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾. وبذلك فإن هذا الفهم للتأويل يمثل فكر الجماعة للرد على المتكلمين. من جانب آخر، فإن هذا الرأي يمثل حلًّا توفيقيًّا في فكر الجماعة، فقد عزز فكرة النقل مثلما سمح بالاجتهاد والتأويل للمتشابه على ألّا يتناول الغيبيات، وكأنه يجعل من نصوص القرآن الكريم قسمين: قسم يسلّم بمعانيه بحسب معطيات الظاهر، ولا يحتمل التأويل والاجتهاد، وقسم آخر يخالف سابقه فيحتمل التأويل والاجتهاد، وهذا القسم إذا لم يتعلق بالغيبيات فلا مشكلة في تأويله في ضوء المعطيات النصية والمعهود الشرعي وقوانين النظم، أما إذا تعلق بالغيبيات فلا يجوز تأويله، لأن ذلك من اختصاص الخالق سبحانه.

يستند أصحاب الرأي الأول القائلون بالقطع والاستئناف إلى جملة من الأدلة النصية التي تشكل المعنى، وهي: معطيات السياق اللغوي السابقة واللاحقة التي تحقق الالتحام بين الوحدات الدلالية للنظم في النص، والتناص، والبلاغة ومعهود النظم ومعطيات المقام، والأداء الأمثل، فضلًا عن الإجماع والقياس.

فمن استنادهم إلى الدليل النصي السابق، قول بعضهم: ما قبل هذه الآية يدل على أن طلب تأويل المتشابه مذموم، إذ قال: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾. ولو كان طلب تأويل المتشابه جائزًا للراسخين في العلم، لما كان طلبه ذمًّا، لكن قد جعله الله تعالى ذمًّا، وهذا يرجح أنهم غير عالمين به، وينبغي ألّا يسعوا في تأويله[٢٢٠].

وكذلك يستدل أصحاب هذا الرأي بالمعطيات السياقية اللاحقة التي يتحقق بها الانسجام، ويمزجون هذا الدليل بالتناص نظرًا لتداخل الأدلة النصية، ففي أساليب العربية قد تبتدئ بالكلام، فيبين أول لفظه عن المقصود من آخره، وقد تبتدئ

بالكلام، فيبين آخر لفظه عن المقصود من أوله؛ أي: يفسر بعض الكلام بعضه الآخر، وربما ابتدأت بالكلام فيعرف المقصود من دون الإيضاح باللفظ، لا من أوله ولا من آخره[٢٢١]، فيكون ذلك من خلال التفاعل الكلي للنسيج النصي، ثم إن «ترابط الجمل بعضها ببعض وتجاورها في بنية النص الواحد... [يجعلها] مسؤولة عن تكوين سياق نصي معيّن، يساعد على تفسير التراكيب داخل النص، وكل جملة في النص لا يمكن فهمها إلا من خلال ترابطها بأخواتها في النص»[٢٢٢]، لذلك يقول الرازي (ت٦٠٤هـ) تعليقًا على الجملة اللاحقة ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾: إن الله تعالى مدح الراسخين في العلم بأنهم يقولون آمنّا به، ويضيف مستعينًا بالتناص: «وقال في أول سورة البقرة: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ﴾ [البقرة:٢٦]. فهؤلاء الراسخون لو كانوا عالمين بتأويل ذلك المتشابه على التفصيل، لما كان لهم في الإيمان به مدح، لأن كل من عرف شيئًا على سبيل التفصيل، فإنه لا بد أن يؤمن به، فإذا كانوا عالمين به فما قيمة تخصيصهم بذلك؟ أي: ما قيمة ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾[٢٢٣]؟ وهذا يدل على أنهم غير عالمين به، فليست المسألة من باب العطف والإشراك، بل هي على الاستئناف، فـ«الراسخون» يتصدر كلامًا منقطعًا عما قبله.

كما يستعينون بالتناص المتمثل بالقراءة القرآنية الأخرى، يذكر الطبري أن من قال: إن الراسخين لا يعلمون تأويل ذلك، وإنما أخبر الله تعالى عنهم بإيمانهم وتصديقهم بأنه من عند الله، فإنه هو الصواب. ثم يرجح بالقراءة بقوله: وهو فيما بلغني مع ذلك في قراءة أُبَيّ (ت٣٠هـ) وابن عباس: «وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي العِلمِ»[٢٢٤]، وفي قراءة عبد الله: «إِنْ تَأْوِيلُهُ إِلا عِنْدَ اللَّهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ»[٢٢٥]. وهذا من مرجحات الوجه[٢٢٦].

ومن أدلتهم التي يعتمدونها أيضًا فصاحة التركيب ومعهود النظم، إذ يذكر أصحاب هذا الرأي أنه لو كان ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ معطوفًا على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾،

لصارت جملة ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ كلامًا منقطعًا عما قبله، وهذا بعيد عن ذوق الفصاحة، لأنها إذا كانت منقطعة كان الأولى أن يُسبق المضارع بضمير مع الواو، أو بالواو، فيقال: وهم يقولون آمنّا به، أو: ويقولون آمنّا به. وذلك بحسب معهود النظم في كلام العرب وما تقتضيه فصاحة التركيب. ويعززون رأيهم بعناصر السياق اللغوي اللاحقة لبيان بلاغته وقوته، فقوله تعالى: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ يعني أنهم آمنوا بما عرفوه على التفصيل، وبما لم يعرفوا تفصيله وتأويله، فلو كانوا عالمين بالتفصيل في الكل لم يبق لهذا الكلام فائدة[٢٢٧]. وهنا نلحظ أن قضايا النحو كانت من بين الأدلة، ولكنها ليست بالمفهوم العلمي للنحو الذي نتدارسه، وإنما بمفهوم نحو اللغة المكتسب في الكفاية اللغوية المختزنة في ذهن ابن البيئة العربية، التي تمكنه من التحدث بها، والحكم على جملها بالصواب والخطأ، أو القوة والضعف، أو الجمال والقبح، من خلال سليقته اللغوية. إنه المعرفة الضمنية بقواعد اللغة التي اكتسبت بالمعايشة الاجتماعية، والتي تمكنه من الحكم على الجمل والتراكيب النصية بالصواب أو الخطأ[٢٢٨]، وبذلك فإن نحو العربية الذي يكمن في أذهان أبنائها جعله المفسرون فيصلًا ودليلًا مستمدًّا من المجتمع ليحتكموا إليه.

ويسوق أصحاب هذا الرأي بعض الاحتمالات ليردوا عليها، مستعينين بقواعد التوجيه المستمدة من النص، وقضايا النحو، يتساءلون: فإن قيل: إن جملة «يَقُولُونَ» كلام منقطع عما قبله، فيكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هؤلاء العالمون بالتأويل يقولون آمنّا به، فإنّا نقول: هذا رأي مدفوع، لأن تفسير كلام الله تعالى بما لا يحتاج معه إلى الإضمار أولى من تفسيره بما يحتاج معه إلى الإضمار[٢٢٩]، فلا حاجة لأن نقدر مبتدأ ونجعل جملة «يقولون» خبرًا عنه، إذا أمكن حمل الكلام على الظاهر. وإن قيل: إن جملة «يقولون» حال من الراسخين فلا يستقيم ذلك، لأنّ صاحب الحال هو الذي تقدم ذكره، وههنا قد تقدم ذكر الله تعالى وذكر الراسخين في العلم، ويلزم أن يكون الله تعالى قائلًا: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ

رَبِّنَا﴾[٢٣٠]، وهذا كفر، فوجب أن يجعل قوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ حالًا من الراسخين، لا من الله تعالى مع الراسخين، فيكون ذلك تركًا للظاهر. فثبت أن ذلك المذهب لا يتم إلا بالعدول عن الظاهر، ولا حاجة تدعو إلى ترك الظاهر، فكان حمل الكلام على القطع والاستئناف أولى، وعليه يخرج ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ من علم المتشابه وتأويله[٢٣١].

كما يستعين أصحاب هذا الرأي بالأداء الأمثل الذي لا يخفى أثره في الجانبين الدلالي والنحوي معًا، وذلك عندما يرون أن الأداء الأمثل يكون بالوقف على لفظ الجلالة «الله»، إذ يقولون: إن الوقف التام[٢٣٢] في مذهب أكثر العلماء إنما هو في نهاية قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وما بعده ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ كلام آخر مستأنف[٢٣٣].

ومن الأدلة التي يرتكز عليها أصحاب هذا الوجه معطيات المقام المتمثلة ببعض الأخبار المذكورة عن الصحابة، فقد ذكر عن عائشة رضي الله عنها في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ أنها قالت: كان من رسوخهم في العلم أن آمنوا بمحكمه ومتشابهه، ولم يعلموا تأويله[٢٣٤]. وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: تفسير القرآن على أربعة أوجه: تفسير لا يجهله أحد، وتفسير تعرفه العرب بألسنتها، وتفسير تعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى[٢٣٥]. يقول أصحاب الوجه تعليقًا على ذلك: فقد ذكر عن الصحابة أن المتشابه مثل فواتح السور غير معلوم، ولا يعلم تأويله إلا الله تعالى وحده، فوجب أن يكون قولهم حقًّا ينبغي أخذه بالحسبان، وجعله من بين الأدلة التي يعتمد عليها في توجيه المعنى، لقوله عليه السلام في بعض الروايات: «أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم»[٢٣٦].

ويستعينون أيضًا برأي الجمهور الفقهي والنحوي، ولعل هذا يمثل مظهرًا من مظاهر الإجماع، يقول أبو حيان: فكان قول عامة العلماء، مع مساعدة مذاهب النحويين له، أولى من الرأي الثاني[٢٣٧].

كما يرتكز أصحاب هذا الرأي على معطيات القياس العقلي في ضوء المعهود الشرعي؛ للتوصل إلى المغزى الديني للمتشابه الذي يجهله المسلم، يقول الرازي: «فالأفعال التي كلِّفنا بها قسمان: منها ما نعرف وجه الحكمة فيها على الجملة بعقولنا، كالصلاة والزكاة والصوم، فإن الصلاة تواضع محض وتضرع للخالق، والزكاة سعي في دفع حاجة الفقير، والصوم سعي في كسر الشهوة. ومنها ما لا نعرف وجه الحكمة فيه، كأفعال الحج فإننا لا نعرف بعقولنا وجه الحكمة في رمي الجمرات والسعي بين الصفا والمروة مثلًا، ثم اتفق المحققون على أنه كما يحسن من الله تعالى أن يأمر عباده بالنوع الأول، فكذا يحسن الأمر منه بالنوع الثاني، لأن الطاعة في النوع الأول لا تدل على كمال الانقياد، لاحتمال أن المأمور إنما أتى به لما عرف بعقله من وجه المصلحة فيه. أما الطاعة في النوع الثاني، فإنها تدل على كمال الانقياد ونهاية التسليم. فإذا كان الأمر كذلك في الأفعال، فلم لا يجوز أيضًا أن يكون الأمر كذلك في الأقوال؟ وهو أن يأمرنا الله تعالى تارة أن نتكلم بما نقف على معناه، وتارة بما لا نقف على معناه، ويكون المقصود من ذلك ظهور الانقياد والتسليم من المأمور للآمر. بل فيه فائدة أخرى، وهي أن الإنسان إذا وقف على المعنى وأحاط به، سقط وقعه عن القلب، وإذا لم يقف على المقصود مع قطعه بأن المتكلم بذلك أحكم الحاكمين، فإنه يبقى قلبه متلفتًا إليه أبدًا، ومتفكرًا فيه أبدًا. ولباب التكليف إشغال السر بذكر الله تعالى والتفكر في كلامه، فلا يبعد أن يعلم الله تعالى أن في بقاء العبد ملتفت الذهن مشتغل الخاطر بذلك أبدًا مصلحة عظيمة له»[٢٣٨].

هذه هي الأدلة التي ارتكز عليها أصحاب الرأي الأول، والملاحظ أنها غنية متنوعة، وقد كانت مستمدة من معطيات السياق اللغوي الأدلة السابقة، واللاحقة، والتناص، والجانب البلاغي المتمثل في معهود النظم، والمقام بمعطياته المختلفة، والأداء الأمثل، والقياس. وكان النحو جزءًا من تشكل الدلالة الفقهية، فقد استعانوا بالجانب النحوي في توجيههم، إذ تجلى الدليل النحوي بمراعاتهم لنحو الكفاية

اللغوية في ذهن العربي، وبقواعد التوجيه التي تطالعنا في التحليل النحوي، وبعلم النحو المتمثل بآراء النحاة في الحكم على الواو بأنها للاستئناف.

أما أصحاب الرأي الثاني القائلون بالعطف، فيرتكزون على جملة من الأسس منها السماع (الدليل النقلي)، واتساق النظم باستقامة التركيب وفصاحته من خلال شيوعه في كلام العرب، والأصول النحوية، والمقام.

يعتقد أصحاب هذا الرأي أن قوله «إلا الله» مقتض ببديهة العقل أنه تعالى يعلمه على استيفاء نوعيه جميعًا، والراسخون يعلمون النوع الثاني، ويستعينون بمعهود النظم من خلال الاستعمال، إذ يرون أن الكلام مستقيم على فصاحة العرب، وقد دخل الراسخون بالعطف في علم التأويل، كما تقول: ما قام لنصري إلّا فلان وفلان، وأحدهما نصرك بأن ضارب معك، والآخر أعانك بكلام فقط[٢٣٩]. وكأنهم استعانوا بضروب الاستعمال، ليشرّعوا للعلماء الراسخين في العلم تأويل المتشابه، للدفاع عنه في وجه الخصوم المتشككين.

ويضيفون دليلًا آخر يتمثل بقواعد التوجيه المتمثلة بالسماع، ليسوغوا فصاحة التركيب وشيوعه وفقًا لهذا الفهم، إذ يرون أن مجيء الجملة حالًا من المعطوف دون المعطوف عليه أمر سائغ في اللغة، فيسوقون شاهدًا قرآنيًّا وآخر شعريًّا على مجيء مثل ذلك. أما الشاهد القرآني فقوله تعالى في بيان قَسْم الفيء: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾﴾ [الحشر: ٧-٨]. فقوله تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ إلَى قَوْله تَعَالَى: ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ بيّن حكم الفيء، ثم تلاه بالتفصيل وتسمية من يستحق هذا الفيء،

فقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]، وهم لا محالة داخلون في استحقاق الفيء كالأولين، والواو فيه عاطفة لمطلق الجمع، ثم قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ معناه: قائلين: ربنا اغفر لنا ولإخواننا. فجاءت الجملة الفعلية حالًا من المعطوف دون المعطوف عليه، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾، معناه: والراسخون في العلم يعلمون تأويل المتشابه، قائلين: ربنا آمنّا به، فصاروا معطوفين على ما سبق داخلين في حيزه، ووقعت جملة «يقولون» حالًا منهم[٢٤٠]. وأما الشاهد الشعري، فهو قول يَزيد بن مُفرِّغ الحِمْيَري (ت٦٩هـ)[٢٤١]:

وَشَرَيْتُ بُرْدًا لَيْتَنِي ... مِنْ بَعْدِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَهْ
فَالرِّيحُ تَبْكِي شَجْوَهَا ... وَالْبَرْقُ يَلْمَعُ فِي الْغَمَامَهْ

إذ يرون أن الجملة الفعلية «يلمع» مع الفاعل في محل نصبٍ، حال من الاسم المعطوف «البرق» دون المعطوف عليه، والتأويل: والبرق يبكي شجوها لامعًا في الغمامة. ويضيفون أن ذلك إذا كان سائغًا في اللغة وجب حمله على موافقة دلالة الآية، في وجوب ردّ المتشابه إلى المحكم، فيعلم «الراسخون في العلم» تأويل ذلك المتشابه إذا استدلوا بالمحكم على معناه[٢٤٢].

كما يسوق هؤلاء دليلًا آخر يستمدونه من قواعد التوجيه المتمثلة بالأصل، وهو الأصل في استعمال الواو، يقولون: لما كانت حقيقة الواو أن تكون عاطفة لمطلق الجمع، وجب حملها على حقيقتها ومقتضاها، ولا يجوز حملها على القطع والاستئناف إلا بدلالة، وليس لدينا في الآية دلالة توجب صرفها عن الحقيقة، فوجب استعمالها على العطف لمطلق الجمع[٢٤٣].

ثم يرتكزون على معطيات المقام المتمثلة بالسنة الشريفة، ليجعلوا تأويل المتشابه من اختصاص العلماء، إذ يسوقون قوله عليه الصلاة والسلام: «إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا العلماء بالله، فإذا نطقوا به أنكره أهل الغرّة بالله»[٢٤٤]، ويضيفون أن ذلك روي عن عائشة والحسن[٢٤٥].

بيد أنّ هذا الرأي لم يسلم من النقد، ويرتكز من انتقده على جملة من الأدلة، من أبرزها: معطيات المعنى النصي القرآني من خلال دليل التناص، إذ يرى من يستبعد الوجه أنه لا يجوز أن ينفي الله سبحانه شيئًا عن الخلق ويثبته لنفسه، ثم يكون له في ذلك شريك، والدليل على ذلك ما جاء في نصوص القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥]، و: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، و:﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾ [القصص:٨٨]، فقد انحصر الفعل قبل إلا في الخالق سبحانه وحده، لم يشركه فيه بشر، فكان هذا كله مما استأثر الله تعالى به لا يشركه فيه غيره. وكذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾[٢٤٦].

كما يعتمد المنتقدون على المعنى والسياق اللغوي بدليل لاحق، يقولون: ولو كانت الواو في قوله: «والراسخون» عاطفة لم يكن لقوله: «كل من عند ربنا» فائدة[٢٤٧]؛ لأن هذه الجملة بمنزلة التعليل للإيمان بما أنزله الله تعالى، وكان متشابهًا مجهولًا لا يعرف.

ومن تلك الأدلة التي تضعف الوجه لديهم الأصول النحوية؛ أي: القواعد النحوية المبنية على السماع، فعامة أهل اللغة ينكرون أن تأتي الحال من غير أن يذكر الفعل في مثل ذلك ويستبعدونها، لأن العرب لا تضمر الفعل والمفعول معًا، ولا تذكر حالًا إلّا مع ظهور الفعل، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال: عبد الله راكبًا، بمعنى أقبل عبد الله راكبًا، وإنما يجوز ذلك مع ذكر الفعل كقوله: عبد الله يتكلم يصلح بين الناس، فكان

«يصلح» حالًا منه[٢٤٨]. ويوجه بعضهم ما سبق من شواهد لدى الفريق الثاني توجيهًا مختلفًا، إذ يجوز أن يكون «البرق» مبتدأ، والخبر «يلمع»، فيكون مقطوعًا عما قبله[٢٤٩]، ويجوز أن يكون «والذين يقولون» في الآية السابقة من سورة الحشر كلامًا مستأنفًا، الواو حرف استئناف، و«الذين» مبتدأ، و«يقولون» جملة خبر[٢٥٠]. وبذلك يسقط الاستدلال بالسماع لدى أصحاب الرأي الثاني.

أما أصحاب الرأي الثالث، فقد حاولوا أن يجدوا حلًّا توفيقيًّا لتوجيه الآية، يجيز القطع والعطف، معتمدين على المعنى المعجمي لكلمة «تأويل»، والسماع، ومعطيات السياق اللغوي، واستقامة المعنى.

ربط أصحاب هذا الرأي توجيههم بالمعنى المراد من كلمة «تأويل»، إذ يذكر ابن كثير (٧٧٤هـ) أن من العلماء من فصّل في هذا المقام، فقال: التأويل يطلق ويراد به في القرآن معنيان، أحدهما: التأويل بمعنى حقيقة الشيء، وما يؤول أمره إليه، كقوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًا ۖ وَقَالَ يَـٰٓأَبَتِ هَـٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَـَٔايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا ۖ﴾ [يوسف: ١٠٠]. و: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣]؛ أي: حقيقة ما أخبروا به من أمر المعاد. فإن أريد بالتأويل هذا، فالوقف على لفظ الجلالة، لأن حقائق الأمور وكنهها لا يعلمه على الجلية إلا الله عز وجل، ويكون: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾ مبتدأ، و﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ جملة في محل رفع، خبره[٢٥١].

وأمّا إن أريد بالتأويل المعنى الآخر، وهو التفسير والتعبير والبيان عن الشيء كقوله تعالى: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ ۖ﴾ [يوسف: ٣٦]؛ أي: بتفسيره، فالوقف على: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾، لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار، وإن لم يحيطوا علمًا بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه، وعلى هذا فيكون: «يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ» حالًا منهم، ثم يسوّغون الوجه مرتكزين على شواهد قرآنية، إذ تبين لهم في

ضوء المسموع أنه يجوز مجيء الحال من المعطوف دون المعطوف عليه، كقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ﴾ إلى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر:٨-١٠]، فجملة «يقولون» حال من المعطوف «الذين جاؤوا» دون المعطوف عليه، وكقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر:٢٢]؛ أي: وجاءت الملائكة صفوفًا صفوفًا، فـ«صفًّا» حال من المعطوف (الملائكة) دون المعطوف عليه (ربك)[٢٥٢].

ثم يدافعون عن رأيهم التوفيقي معتمدين على معطيات السياق النصي البعيدة، إذ يسوقون تأييدًا لذلك بعض الآيات القرآنية، فيقولون: وقوله إخبارًا عنهم أنهم «يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ»؛ أي: بالمتشابه، و«كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا»: الجميع من المحكم والمتشابه حقٌّ وصدق، وكل واحد منهما يصدّق الآخر ويشهد له، لأن الجميع من عند الله، وليس شيء من عند الله بمختلف ولا متضاد، لقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء/٨٢]. ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٦﴾﴾، أي: إنما يفهم ويعقل ويتدبر المعاني على وجهها أولو العقول السليمة والفهوم المستقيمة[٢٥٣].

ونلحظ في ضوء ما سبق أن المعطيات النصية للآية الكريمة تمثلت بعالم متداخل متشابك متنوع، فقد كانت مزيجًا غنيًّا من الأدلة من داخل النص ومن خارجه: السياق اللغوي، والمقام بأبعاده المتنوعة، والقواعد النحوية الخاصة بنظام اللغة، والأدلة الأخرى التي استدعاها النص المتصلة بالمتلقي، مثل استحسان الوجه بلاغيًّا وفصاحته، وأدلة القياس. وقد أدى هذا التنوع في المعطيات النصية إلى أن جعل العناصر التركيبية تكتسي معاني متنوعة، فالواو تحتمل العطف والاستئناف، وجملة «يقولون» تحتمل الحالية والخبرية والاستئنافية، فالتفاعل بين مكونات الجمل على الصعيد المعجمي والصرفي والنحوي، والتفاعل بين الجمل التي يتشكل منها النسيج النصي، وطبيعة السياق الخارجي المحيط بالنص

المتنوع في دلالاته، فضلًا عن ثقافة المتلقي، كل ذلك أسهم في رسم الدلالة المقصودة من النص، وقد جعل هذا المزيج المتنوع بعض العناصر التركيبية تحتمل غير معنى، فهناك دلالات عامة وأخرى جزئية للعناصر التركيبية التي يتشكل منها النص، تتفاعل فيما بينها لتعطي دلالة واحدة محددة أو تنوّعًا في الفهم، لتركيب ما أو لعنصر ما في النسيج النصي، ليسهم هذا التعدد في رسم الصورة الدلالية الكلية للحكم الفقهي، مما يجعل الآية تقدم تنوعًا دلاليًّا غنيًّا، يظهر إعجاز القرآن الكريم والحكمة الإلهية من هذا التنوع.

وإذا استخلصنا قوة الرأي الأول، لأنه الذي يتبادر إلى الذهن، ويمثله الجمهور، وتؤيده الأدلة النصية وغير النصية كما رأينا، فإنه ما من دليل قاطع يحدد فهمًا ويلغي غيره، فهل قصد الحق سبحانه عدم العطف بالحالات العامة والعطف بحالات خاصة، فرأينا عدم العطف أولى؟ ربما أراد الحق أن الأصل القطع وعدم إشراك الراسخين في العلم بتأويل المتشابه، وربما أراد في الوقت نفسه جواز العطف عند ضرورة التأويل لبعض المتشابه، وفقًا لمتطلبات الواقع الإسلامي وما يجدّ فيه من قضايا تحتاج إلى اجتهاد، وقد يكون أراد في الوقت نفسه أنه يحق للعلماء تأويل المتشابه، في حال المقارعة ضد المتشككين وبيان الانسجام بين معاني النص القرآني. نعم، ربما أراد ذلك كله.

إن الجواز النحوي كان نتيجة لجواز دلالي كما رأينا، ولهذا الجواز أهميته في واقع النص القرآني الذي «يجمع بين دقيق المعنى، وموجز اللفظ، وعموم الدلالة وخصوصها ومطلقها ومقيدها»[٢٥٤]، وغير ذلك مما يشكّل نسيجه المعجز، فضلًا عن أثر المتلقي الذي يسهم في تشكيله الدلالي، فإنه في كل حالة من حالات التلقي يتغير التشكل الدلالي للنص الأدبي[٢٥٥]، إذ يقوم المتلقي عندما يؤوّل النص بعملية الاسترجاع، التي تعرَّف بأنها «استحضار بعض ما اختزنته الذاكرة، مما له

صلة بموضوع الرسالة، بل يمكن إحالة هذا الموضوع إليه، إنها عملية مركبة من استحضار مضامين معينة، وافتراض وجود علاقة بينها وبين موضوع الرسالة، ثم تفحّص هذه العلاقة، لتبصرها على نحو يظهر للمسترجع كافيًا»[٢٥٦]. ومما لا يخفى أن لكل مؤول عملية من الاسترجاع خاصة به، تجعله يشكّل المعنى النصي بصورة خاصة به.

وهكذا فالنص القرآني نص يتميز بالغنى والإيحاء، لأسباب متنوعة، بعضها يعود إلى خصوصيته، وبعضها الآخر يعود إلى طبيعة المتلقي، ففي كل حقل تأويلي توجد السمة اللغوية وسمة التجربة الشخصية، وهذا ما يشكل خصوصية التأويلات، فإن قبضة اللغة على الوجود وقبضة الوجود على اللغة تتحققان عبر قنوات مختلفة[٢٥٧]، تتنوع وتتلون بحسب طبيعة الواقع والتجربة ونظام اللغة، وهذا كله يؤدي إلى جعل النصوص الفنية حمّالة قراءات متنوعة، ولا سيّما النصّ القرآني الذي يتميز بالإيحاء والثراء الدلالي. ولهذا من المنطقي في مثل ذلك أن يركن المرء إلى قبول الآراء، وإن مال إلى ترجيح أحدها، فيقبل ما جوّزه علماء التفسير والفقه والنحو، إذ كانت الآراء جميعًا تهدف إلى مراعاة الضوابط الشرعية وقواعد العربية، كما أعطى هذا التنوع في المعطيات النصية مشروعية لكل وجه مما ذكر، فلكلٍّ أدلة مقنعة من داخل النص ومن خارجه، إذ لا نلحظ بعدًا أو كسرًا لمألوف اللغة في أي فهم، ولا تعقيدًا يشوه التركيب، ولا تكلفًا يفسد الدلالة، وهذا يدل على قوة الآراء الفقهية، ومشروعية الجواز والتنوع والثراء الفكري في فهم النصوص القرآنية عامّة.

٢-النص الشعري:

نقف عند نص شهير للمتنبي، وهو يخاطب العيد من قصيدة في هجاء كافور (ت٣٥٦هـ)[٢٥٨]:

عيدٌ، بأيّةِ حالٍ عُدتَ يا عيدُ بما مضى أم بأمرٍ فيك تجديدُ ؟

أمّـا الأحـبّـةُ فـالـبـيـداءُ دونـهـمُ فـلـيـت دونـكَ بـيـدًا دونـهـا بـيـدُ!

....

ينبغي أن ندرك أن الأديب في النص الأدبي يزيح مفردات اللغة عن دلالاتها المعجمية وسياقها المتداول المألوف لدى أبناء البيئة اللغوية إلى سياق مشحون بالمفاجأة ولفت الذائقة والحدس اللغوي؛ ليقدم لنا في نصه فنًّا ساميًا يجسده عالم دلالي جديد يكتسب مشروعيته من جماله، ومن الثوابت الخفية في وجدان الجماعة اللغوية التي يتكئُ عليها في مجازه وتصرفه في اللغة، وعليه تنعكس براعة الأديب من خلال تعامله مع اللغة تعاملًا جديدًا غير مألوف كما ذكرنا، ومن هنا يقدم لنا الفكرة بصورة إبداعية تختلف عما نقوم به.

وعندما يكتب المبدع نصه يتفاعل مع الواقع بطريقته الفنية التي تتسم بالإحساس المرهف والخيال المميز، فيمتزج معه بطريقته. وإذا كان النص الأدبي مدونًا مكتوبًا تتناقله الأجيال كنص المتنبِّي الذي أمامنا، فمما لا شك فيه أنه سيرافقه طيف من السياقات التاريخية والثقافية والإرث الدلالي المصاحب لمفرداته التي تكونه، والذي يشكّل ألوانًا من الإيحاءات الدلالية المتماوجة بحسب المراحل التاريخية الخاضعة لها المفردة في ترميزها الدلالي، وعلى ذلك تكون خصوبة المعنى أكثر غنى، وحضور المتلقي أكثر فاعلية، إذ يكون المتلقي أمام موروث مرجعي متنوع متلوّن، فضلًا عن السياق المعاصر الذي ينتمي إليه لحظة تلقي النص. وربما استطاع أن يحدد مقصد الشاعر الأصلي في الوصول إلى المعنى، وربما فهم معنى مغايرًا، أو ربما وصل إلى شيء مما أراده الشاعر في النص، وشحن النص المدون بأن كمّل المعنى بطريقته الخاصة، ومن ثمّ فشخصية المبدع الأصلي صاحب النص قد تحضر لحظة تحديد المتلقي للمعنى وقد لا تحضر، أو ربما حضرت بأفق محدود.

يرى أحد الشرّاح لديوان المتنبّي أن «عيدُ» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: أنت عيدٌ[٢٥٩]. فقد فهم الأسلوب على أنه إخبار توجه المتنبي إلى العيد مخاطبًا بأسلوب خبري، ثم انتقل إلى الاستفهام والنداء بعده مستفهمًا معاتبًا. وذهب آخر إلى أن الشاعر مني بخيبة أمل عند كافور، إذ انهار الحلم السياسي الذي طالما داعبه، وسقطت صورة الإخشيدي الذي فرض عليه الإقامة الجبرية، فكان الشاعر الحرّ المتعالي أشبه بالسجين، كما فقد عالمًا جميلًا مناقضًا لعالمه الذي يعيش فيه، فأين حلب وأيامها؟ وأين المجد والحظوة عند الأمير الحمداني؟ وأين الأمير العربي الأصيل من هذا الزنجي الذي لم ير فيه المتنبّي إلا الوضاعة والغدر والبخل؟ وأين... وأين...؟ صدمات عديدة جعلته يعيش غربة مؤلمة مريرة، فجّرتها ذكرى العيد التي من المتعارف أن يعيشها المرء بسعادة، ومن ثمّ يظهر أن كلمة «عيدُ» في مطلع القصيدة مشحونة بأوجاع الغربة وخيبة الأمل والاستنكار والاحتجاج والتهكّم، أطياف دلالية عديدة تشعّ من اللفظ.

وعليه فربما استيقظت بداخل الشاعر في هذا اليوم أوجاع الخيبة والغربة التي طال أمدها، فأدّت إلى طغيان شعور الاستسلام والعتاب، ومن ثم راح يخاطب العيد معاتبًا للتخلّص مما هو فيه، فجاء بصيغة النداء؛ أي: يا عيدُ، ونوّن للضرورة الشعريّة، وذلك يجوز في الشعر، ولعله هو الظاهر، فالمنادى الذي جاء بعده يعدّ قرينة لفظية من السياق اللغوي. كما يحتمل السياق أن استنكار هذا الوضع الذي يعتصر قلبه، والثورة عليه والتهكّم مما هو فيه أقرب إلى ذات الشاعر المتعالية المتمرّدة من العتاب المستسلم الذي يقتضيه الواقع، فتوجّه إلى العيد محتجًّا متسائلًا بعاطفة امتزجت فيها الثورة والاستنكار والسّخرية والعتاب، لهذا فتقدير همزة استفهام ومبتدأ يكون أيضًا مقنعًا، والتقدير: أأنت عيدُ؟

وربما جاء رابع ورأى أن الاحتمالات السابقة كلها مقنعة، فالعنصر المغيب الذي يفترضه المتلقي يشع بأكثر من إيحاء.

وهكذا ترك لنا الحذف في نص المتنبي أطيافًا من الإيحاءات الدلالية التي يصعب اختيار بعضها واستبعاد بعضها الآخر، فكان الجواز النحوي مبنيًّا على تنوع في التلقي اقتضته فنية النص وثراؤه الدلالي.

ومما سبق يتبين لنا بوضوح أن الجواز النحوي مشروع في النصوص التي تتميز بالغنى الدلالي، لانعكاس الجانب الدلالي في الجانب النحوي، فيتلون التحليل النحوي بتلون الفهم وتنوع الاحتمالات الممكنة.

* * *

النتائج

١- تبين أن الجواز النحوي هو الإباحة، وأن أساسه المعنى اللغوي في كلام العرب، ولم يخرج المصطلح النحوي عما شاع في الحياة الاجتماعية والثقافية في البيئة العربية.

٢- يختلف الجواز النحوي عن بعض المصطلحات التي قد تلتبس به، مثل تعدد الأوجه النحوية، وتعدد الأوجه في التحليل النحوي، والخلاف النحوي، وينفرد بمفهوم خاص، ولكنه قد يتقاطع مع كل من المصطلحات المذكورة في الظاهرة الواحدة، وإن اختلف في المفهوم وتفرّد.

٣- لم تقتصر الألفاظ المستعملة لدى النحاة في الجواز النحوي على ما أخذ من مادة «ج و ز»، بل توسعوا في استعمال العبارات المجوزة والألفاظ، فكان أمامنا تنوع واسع، وقد تجلّى هذا التنوّع بمظهر الجواز المطلق الذي يخلو من المفاضلة، مثلما تجلّى بمظهر الجواز المقيد الذي يرجح ويضعّف، وكان لكل مظهر عبارات وألفاظ خاصة به.

٤- يمثل الجواز في الفكر النحوي مظهرًا معياريًّا مهمًّا في النظرية النحوية العربية، فقد رافق الدرس النحوي منذ نشأته حتى لازمه وأصبح مظهرًا من مظاهره، لذا نطالعه في سياقات الدرس النحوي كافة، في مرحلة جمع اللغة، وفي مرحلة بناء القواعد، وفي عرضها في كتب التنظير، عند الحديث عن الأصول والفروع، وفي الإجراءات التحليلية قياسًا على القواعد، وفي الفتاوى لتوليد الكلام وتحليله.

٥- كان لطبيعة الشاهد اللغوي نصيب كبير في مظاهر الجواز النحوي، لتنوع القبائل وأثر الخصوصية اللهجية، وما تركه ذلك من جوازات في القواعد الفرعية. ولتنوع أجناس القول ومراعاة ذلك في الفكر النحوي، ولا سيما عند التحليل وإطلاق الفتاوى، وتنوّع الرواية للشواهد المحتج بها.

٦- تجلت فكرتا الأصل والفرع بصورة واضحة في الجواز النحوي، وكان الأصل يعرض القواعد الأصول، والفرع يعرض القواعد الفرعية الجائزة، فكانت هذه الثنائية الممثلة بالأصل والفرع مرتكزًا مهمًّا في الجواز النحوي، ظهرت في بناء القواعد والتحليل في ضوئها، وفي الفتاوى قياسًا عليها. وكذلك الأمر مع المذاهب النحوية، فقد أسهمت في الجواز النحوي ولا سيما في التحليل وتوليد الكلام.

٧-أسهم الغموض في البنية التركيبية للغة في تنوع الجواز في التحليل النحوي حصرًا، وقد تجلى ذلك بمظاهر متنوعة جعلت النحاة لا يستطيعون رفضها، من أبرزها أن يصلح الموقع التركيبي الذي يشغله اللفظ لغير وجه، وأن يحتمل الموقع الذي تشغله كلمة أكثر من معنى نحوي للعلاقة النحوية، وأن تتعدد معاني المبنى للفظ ما، لعدم وجود قرينة تحدّد وجهًا معيّنًا، وأن يصلح شبه الجملة للتعليق بغير عنصر نحوي، وأن يتعدد المعنى المعجمي للكلمة، وأن يصلح اللفظ لأن يكون مفردًا أو مركبًا.

٨-أسهمت مكونات المعنى في إغناء فكرة الجواز النحوي، مثل المقام، وسياق الكلام، واقتضاء المعنى، وقد أسهمت تلك المكونات في بناء القواعد والتحليل في ضوئها، مثلما كانت وراء تنوع التحليل الجائز لدى المفسر الواحد.

٩-اعتمد النحاة على جملة من المعطيات في تقييد الجواز ترجيحًا وتضعيفًا، وهي تتكون من مفاهيم تتعلق بالمادة المسموعة المحتج بها، أو المحللة، كما تتعلق بفكرتي الأصل والفرع، وبآراء النحاة، وبمكونات المعنى وكيفية الاتكاء عليها لدى المفسرين، وبقضايا القياس، مثل الاعتماد على النسبية، المراعاة بين المقيس والمقيس عليه، واستغلالها ترجيحًا وتضعيفًا.

١٠-ظهر جليًّا أنه لا بد من الجواز في الفكر النحوي، نظرًا للأسباب التي تقود إليه، مثل جمع الشواهد وبناء القواعد، وتنوع الأساليب المحللة، وطبيعة اللغة

ومعطيات السياق، لذا بدأ أمره مع بدايات الدرس النحوي عن طريق الاحتجاج بجمع الشواهد، كما اقتضاه الفكر النحوي في بناء القواعد وعرضها، وفي التحليل قياسًا عليها.

١١- تبين أن للجواز جملة من المحاذير يجب الابتعاد عنها، لتخفيف الصعوبات في تعليم النحو، ومن أهمها: الابتعاد عن تفريعات الجواز التنظيرية ما أمكن في مرحلة تعليم النحو الوظيفي، والابتعاد عن الجواز في التطبيق وتحليل الكلام، والاكتفاء بالوجه الأقوى، مع عدم رفضه في حال موجباته القوية والأسئلة عنها. ثم التوسع بعد ذلك في عرض مظاهره تبعًا للمرحلة التعليمية.

١٢- اتضح أنه يجب توحيد سلالم التصحيح الخاصة باختبار الجانب النحوي، والابتعاد عن البلبلة، مع ضرورة قبول الوجه الجائز إن وجد ولو بعلامة أقل؛ أي: ضرورة قبول فكرة «ويجوز» حتى لا يُظلم الطلبة، وإن وُحِّد السلّم.

١٣- تبيّن أن التساهل بالعبث العشوائي في الفتاوى النحوية قد يخلط الحابل بالنابل، فالجهل في أسرار التركيب وقواعد النحو يؤدي إلى خلط الأمور، ويصبح المفتي لا يميز بين ما هو خاص بالشعر عما هو شائع بالكلام، بين ما هو لغة من لغات العرب عما هو أسلوب عربي قليل.

١٤- ظهر أيضًا أن التشدد الجاهل بتضييق الدائرة المشروعة في الجواز يعقد الأمور ويسير في مركب اللغة وتعليمها سيرًا خاطئًا، وعلى المفتي أن يتحرّى وينظر جيدًا ويتفهّم ويكون عالمًا مطلعًا قبل اللجوء إلى الفتوى، حتى لا يضيّق واسعًا.

١٥- تبين أن النصوص الراقية الغنية بدلالاتها التي تتنوع أفهامها تقتضي بالضرورة جوازات نحوية من نوع ما، وعلى النحوي أن يدرك ذلك وأن يتنبه له، سواء أكان الأمر في نصوص القرآن الكريم المعجزة الخالدة، أم كان في نصوص اللغة الجيدة مثل الشعر وبعض الرسائل والخطب.

الهوامش

(١) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب، دار صادر ببيروت، ط٣، ٢٠٠٤م، «ج و ز».

(٢) ابن منظور: لسان العرب «ج و ز»

(٣) ابن منظور: لسان العرب «ج و ز».

(٤) ابن منظور: لسان العرب «ج و ز».

(٥) ابن منظور: لسان العرب «ج و ز».

(٦) أبو حيّان النحوي، أثير الدين محمّد بن يوسف: تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م - ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م، ٥/٣٨٠، وهي قراءة ابن محيصن، ينظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد: مختصر في كتاب شواذّ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره برجشتراسر، النشريات الإسلامية، المطبعة الرحمانية بمصر لجمعية المستشرقين الألمانية، ١٩٣٤م، ص٦٧، وهناك أمثلة كثيرة على هذا الضرب في التفاسير ذات الطابع اللغوي، ينظر مثلاً: أبو حيان: البحر المحيط ١/٥٥٨-٥٥٩، ٢/٢٨، ١٣٤، ١٨١-١٨٢، ٢٢٦، ٢٨٧، ٧/٢٨٧، ٢٩٩.

(٧) الفرزدق، همام بن غالب التميمي: ديوان الفرزدق. عني بجمعه والتعليق عليه عبد الله إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، مطبعة الصاوي، ط(١) ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م، ص ٨٥٥.

(٨) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، منشورات جامعة حلب، ص٣٣.

(٩) لمناقشة ذلك ينظر: الجاسم، محمود حسن: تعدد الأوجه في التحليل النحوي، دار النمير بدمشق، ط١، ٢٠٠٧م، ص٣٦.

(١٠) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٧٦٦.

(١١) ابن الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية بحمص، ١٩٨٨-١٩٨٩م، ١/٤٤.

(١٢) قراءة طلحة بن سليمان، ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي،

وزارة الأوقاف بمصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنّة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ١/١٩٥.

(١٣) أبو حيان: البحر المحيط ٣/٣٥٠.

(١٤) الزمخشري، جار الله، محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ٢/٥٣.

(١٥) الزمخشري: الكشاف ٤/١٨٩.

(١٦) الزمخشري: الكشاف ٤/١٨٩.

(١٧) الزمخشري: الكشاف ١/٦٥٨.

(١٨) أبو حيان: البحر المحيط ٣/٤٧٦.

(١٩) الزمخشري: الكشاف ٤/٤٠١ ـ ٤٠٢.

(٢٠) الزمخشري: الكشاف ٤/٤٠١ ـ ٤٠٢ .

(٢١) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٣٤٩، وزجّجتها: طعنتها بالزُّجّ، وهي الحديدة التي تركَّب في أسفل الرمح.

(٢٢) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٣٥١، وتمرُّ من المرور، وتستمرّ: من الاستمرار، والغلائل: ج غليل، وهو الضغن، ويراد به ذهابه واقتلاعه من الصدور.

(٢٣) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٣٥٠-٣٥٢.

(٢٤) الحراجيج: جمع حرجوج، أو حرجيج، وهي هنا الناقة الضامرة الهزيلة، ومناخة: اسم المفعول المؤنث من قولك: «أناخ الرجل بعيره أو ناقته» إذا أبركها، والخسف - بالفتح - الجوع، وذلك أن يبيت على غير علف.

(٢٥) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٢٩.

(٢٦) أبو حيان: البحر المحيط ١/٢٠٨-٢٠٩.

(٢٧) أبو حيان: البحر المحيط ١/٢٠٨-٢٠٩.

(٢٨) أبو حيان: البحر المحيط ١/٦١٥-٦١٦.

(٢٩) أبو حيان: البحر المحيط ١/٦١٥-٦١٦.

(٣٠) ينظر مثلًا: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦م، ١/٨٥، ١٠١، ١٤١، ١٧٩، ١/١٩٤، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٨، ٤٣٨، و٢/١٥٤،

١٦١، ٤٠٦، و٣/ ٤٦، ٥٢، ٥٥، ١١٢، ١١٦، ١٧٤، ٢٥٨، ٥١٧، و٤/ ٣٥٩، ٤٥٨، والمبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد: المقتضب، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت. د.ت، ١/ ٤٩، ١٠١، ١٤٢، ١٤٦، ٢٢٥، ٢٥٠، ٢٦٩، و٢/ ٢٢، ١٤٠، ٢٤٤، ٣٤٣، ٣٥٧، و٣/ ٣٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ٢٣١، ٢٩٥،، و٤/ ٥٤، ٥٨، ٥٩، ١٠٣، ١٠٨، ١١٥، ١٥٨، ٢١٦، ٢٦٣، ٢٦٥، ٣٠٨، ٣١٤، ٣٢١، ٣٥٦، ٣٩٦، ٣٩٧، وابن السّرّاج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ١/ ٧٨، ٧٩، ٩١، ٩٤، ١١٢، ١٢٢، ١٣٢، ١٣٤، ١٤٥، ١٥١، ١٦٢، ١٦٨، ١٧٢، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، وأبو حيان: البحر المحيط ١/ ٧، ١٥، ١٧، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٧، ٤٤، ٤٧، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٧١، ٨٤، ٩٣، ١٠٣، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٨، ١٤٩، ١٦١، ١٦٤، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٨، ٢٣٠، ٢٧٢ - ٢٧٣، ٢٩٠ - ٢٩١، ٢٩٩، ٣٠٨، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٧٣.

(٣١) ينظر مثلًا: سيبويه: كتاب سيبويه: ١/ ١٥٣، والمبرد: المقتضب: ٣/ ٩٩، وابن السراج: الأصول في النحو: ١/ ٢٨٣، ٤٢٤، و٢٢٢، ١٣٢، ٢٥٦، و٢٨٣، و٢٨٧، و٢٨٨، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٧، ٤٠٨، وأبو حيان: البحر المحيط ١/ ٩٢، ٢٠٥، ٢/ ٥٩٨.

(٣٢) ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط: ١/ ١٣٦، ١٤٢ - ١٤٣، ٣/ ١٧، ١٣٨، ٣٤٢، ٤/ ٤١٤، والزمخشري، جار الله، محمود بن عمر: الفائق في غريب الحديث. تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ط(١) ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م، ١/ ٢٧٨.

(٣٣) ينظر مثلًا: الزمخشري: الكشاف ١/ ٧٠٢، ٥١٨، ٣/ ٥٣، ٢٣٢، ٣٠٨، ٣٥٢، ٤/ ١٢٥، ١٣٥ - ١٣٦، ٢٧٠، والزمخشري: الفائق في غريب الحديث ٢/ ١٧١.

(٣٤) ينظر مثلًا: سيبويه: كتاب سيبويه: ١/ ٣٧، ٤٢، ٤٥، ٥٠، ٦٠، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٨١، ٨٣، ٩١، ١١٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٦، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٩، ١٧٦، ١٩٠، ١٩٣، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، الكشاف ٣/ ٦٢١، والزمخشري، جار الله، محمود بن عمر: بلوغ الأرب في شرح لاميّة العرب. جمع وتحقيق محمد عبد الكريم القاضي ومحمد عبد الرزّاق عرفان، دار الحديث بالقاهرة، ١٩٨٩م، ص ٢٠٠.

(٣٥) ينظر مثلًا: الزمخشري: الكشاف ٤/ ٤٨، ١٢٠.

(٣٦) ينظر مثلًا: الزمخشري: بلوغ الأرب، ص ٢٤٢.

(٣٧) من ذلك ينظر مثلًا: الزمخشري: الكشاف ١/ ١٧، ١٧ - ١٨، ٢٢ - ٢٣، ٣٠، ٣٧، ٣٨، ٤١، ٥٠، ٥٦، ٥٨، ٦٤، ٧٧، ٩٣، ١٠١، ١١٥ - ١١٦، ١١٨، ١٣٢، ١٣٤، ١٧٥، ١٨٦، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٤ - ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٩٣، ٣١٤، ٣٢١، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٧، ٣٨٩، ٤٠٤.

(٣٨) ينظر مثلًا: الزمخشري: الكشاف ١/٢٢١، ٦٧٢، ٢/٦٤٠، ٦٨١.

(٣٩) ينظر مثلًا: الزمخشري: الكشاف ١/٨٩، ١٣٣، ١٩٢، ٢٠٤، ٣٥٢، ٤٠٦، ٢/٣١، ٩٤، ١٣٤، ١٩٤، ٣١٨، ٣٩٩ - ٤٠٠، ٤٤٣، ٥٧٠، ٦٥٤، ٣/٢٢، ٣٤، ٩١، ٣٥٥، ٣٩٣، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٧٤، ٥٠٣ - ٥٠٤، ٤/٥، ١٥٠، ١٥٧، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٧٩، ٣٠٢، ٣١١، ٣٤٥ - ٣٤٦، ٤١٣، والزمخشري: الفائق في غريب الحديث ٢/ ٤١٩، والزمخشري: بلوغ الأرب، ص٦٧، ١٣٢ - ١٣٣.

(٤٠) ينظر مثلًا: الزمخشري: الكشاف ١/٢٩٥، ٢/٢٥٣، ٥٧١، ٣/٢٨١، ٤٠٣، ٤٠٤، ٥٣٢، والزمخشري: بلوغ الأرب، ص ١١٤، ١٥٥، ١٨٤، ١٨٥، ٢١٧، ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٤١) الزمخشري: بلوغ الأرب، ص ٨٨.

(٤٢) الزمخشري: بلوغ الأرب، ص ١٠٤.

(٤٣) ينظر مثلًا: الزمخشري: الكشاف ١/٢٣٠، ٦٨٤ - ٦٨٥، ٣/٣٦١، ٣٧٦، ٤/٣٢٢.

(٤٤) ينظر مثلًا: الزمخشري: الكشاف ١/١٨٦ - ١٨٧، ٢٢٣، ٢٨١، ٦٤١، ٦٨١، ٢/٢٠٣، ٢١٧، ٣٧٩، ٤٨٥، ٣/٣٠٢، ٤/٢٥، ٤١ - ٤٢، ١٤٨، ٣٢٩.

(٤٥) ينظر مثلًا: الزمخشري: الكشاف ٢/١٣١، والزمخشري: بلوغ الأرب، ص ١١٤.

(٤٦) ينظر مثلًا: الزمخشري: الكشاف: ١/١١٩، ١٨١، ١٨٣، ٢٨٥، ٢٩٠، ٣٧٦، ٢/٦، ١٤٠، ٣٢٧، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٨٥، ٦٠٢، ٦٢٠، ٣/١٣، ٥٣، ٥٤، ٦٤، ٩٦، ١٢٩، ٢٧٨، ٣٣٩، ٥٧٢، ٤/١٧٢، ٢١٩، ٢٣٥ - ٢٣٦، ٣٤٨، ٣٦١، ٣٩٣، ٤٥٩، والزمخشري: الفائق في غريب الحديث ١/٤٣٤، ٥٩٩، ٦٢٢ - ٦٢٣، ٢/٤٦٤.

(٤٧) ينظر مثلًا: الزمخشري: الكشاف ١/٨٨، ١٨٦، ٦١٤، ٦٤١، ٢/١٦٨، ٢٦١، ٣/٣٩٠، ٤٦٦، ٥٨٨، ٤/ ١١٣، والزمخشري: الفائق في غريب الحديث ٢/٤١٩.

(٤٨) ينظر مثلًا: الزمخشري: الكشاف ١/١٤٦، ٤٠٥، ٥٦٦، ٦٠٢، ٦٩٤، ٢/٤٩، ١٠٨، ١٢٤، ١٥٠، ١٨٦، ١٨٧، ٣٦٤ - ٣٦٥، ٤٨٦ - ٤٨٧، ٤٩٠ - ٤٩١، ٥٩٩، ٦١٦، ٦٦٨، ٣/٣٦٠، ٤٩٠، ٤/٣١، ٣٥١، ٣٨٧، والزمخشري: الفائق في غريب الحديث ١/٥١٠، ٢/٢١٨، ٣٨٤، ٤٦٥ - ٤٦٦.

(٤٩) ينظر مثلًا: الزمخشري: الكشاف ١/١٦٠ - ١٦١، ٤٧٤، ٢/٦٧، ٣/١٨، ٢٧، ٢٥٧، ٤٣٠، ٤/١٨.

(٥٠) ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط ١/٤٦ - ٤٧.

(٥١) ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط ١/٤٣٥.

(٥٢) ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط ١/١١٠.

(٥٣) ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط ١/٤٥٦ - ٤٥٧.

(٥٤) ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط ١/١٩٨.

(٥٥) ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط ٧/٢٨٧.

(٥٦) ينظر مثلًا: سيبويه: كتاب سيبويه ١/٥٦، ٧٢، ٧٣، ٨٠، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٩٦، ٩٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٦، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٢٨، ٢٥٩، ٢٧٨، ٢٩٢، ٣٠٩، ٣٣٤، ٣٨٦، ٤٠٢، ٢/٢٣، ٢٩، ٥١، ٧٦، ١٠٨، ١٤٣، ١٤٦، ٢٧٩، ٣/٩١، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٩، ١٨٠، ٤٠٩، والمبرد: المقتضب: ١/٢٦٦، ٢٦٩، ٢/٣٧، ٥٩، ٣/٣٨، ٣٩، ٤٢، ٤٣، ٤٧، ٣/٢٨١، ٤/٣٦، ١١٩، ٤/٢٢٧، ٢٩٥، ٣٦٩، الأصول ١/١٩٣، ٢٠٣، ٢٩٥، ٢/١١، ١٤، ١٦٦، ٢١٣، ٢٤٣، ٣/٣٣٣، البحر المحيط ١/٢٦٦.

(٥٧) ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط ١/١٩٨، ٢٢٢، ٣١٧، ٣٥٨، ٤٥٤، ٤٨٨، ٦٠٨، ٢/٩٩، ٢٧٢، ٢٨٨، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣/٣١، ٧٨، ٥٥٠، ٤/٣٧٧، ٤٠٥.

(٥٨) ينظر مثلًا: الزمخشري: بلوغ الأرب، ص٢٢٠، وأبو حيان: البحر المحيط ١/٦١٧.

(٥٩) ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط ١/٥١٨.

(٦٠) ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط ١/٣٣٤، ٢/١٤٠، ١٥٢، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٧، ٤٩٢.

(٦١) أبو حيان: البحر المحيط ٥/٦٩.

(٦٢) أبو حيان: البحر المحيط ٥/١٤٥.

(٦٣) أبو حيان: البحر المحيط ١/٣٣٤.

(٦٤)الزمخشري: الكشاف ٤/١٣٥، ٢٠٨، وابن هشام: مغني اللبيب ١١٣، ٥٨٩، ٧٠٨.

(٦٥) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية ببيروت، ط (١)، ١٩٩٨م، ١/٢١١، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ط١، ١٩٨٨م، ص١٩.

(٦٦) ابن فارس، أبو الحسين أحمد: الصاحبي في فقه اللغة. تحقيق عمر الطباع، مكتبة المعارف ببيروت، ط (١)، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م، ص٥٥.

(٦٧) السيوطي: المزهر في علوم اللغة ١/٢١٢.

(٦٨) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط٢، د. ت، ٢/٥.

(٦٩) الجاسم، محمود حسن: القاعدة النحوية تحليل ونقد، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٧٨ - ٨٠.

(٧٠) أمين، أحمد: ضحى الإسلام، مطبعة النهضة بالقاهرة، ط٧، ١٩٦٤م، ٢/٢٩٥.

(٧١) الخصائص هي: ١- الموضوعية التي تتحقق بالاستقراء الناقص وضبط النتائج، ٢- الحتمية وتتحقق بانطباق النتائج التي أخذت من المنقول على غير المنقول، ٣- التماسك ويتجلى بالتصنيف وعدم التناقض، ٤- الاقتصاد الذي يتحقق بتجريد المصطلحات استغناء عن الأمثلة، ينظر: حسّان، تمام: الأصول " دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م، ص ٦٣ - ٦٧.

(٧٢) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٨٤.

(٧٣) البيت من شواهد الكتاب التي لا يعرف قائلها، والرواية في الكتاب: من أجلك يا التي ... ينظر: سيبويه: كتاب سيبويه ٢/١٩٧.

(٧٤) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٣٥ - ٣٣٩.

(٧٥) سيبويه: كتاب سيبويه ١/١٣٨، ٢/٢٨١ - ٢٨٢.

(٧٦) سيبويه: كتاب سيبويه ١/٢١٣.

(٧٧) أبو حيان: البحر المحيط ١/٢٥٤، ٦٣٢.

(٧٨) سيبويه: كتاب سيبويه ٣/١٢٧.

(٧٩) الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد: معاني القرآن، حقّق الجزء الأول والثاني أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة، ١٩٥٥م، وحقق الجزء الثالث عبد الفتاح شلبي وراجعه علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م، ١/٢٩٩.

(٨٠) سيبويه: كتاب سيبويه ٣/١٥٥، وللمزيد ينظر: الفرّاء: معاني القرآن ١/٥٨، ٨٠، ١٩٨، ١٩٩، ٢١١، ٢/ ٣، ١١٧، ٣٩٩، ٣/٤٣، ٧٤، ٢٩١.

(٨١) سيبويه: كتاب سيبويه ١/٦٨، ٢٠٣.

(٨٢) سيبويه: كتاب سيبويه ١/٣٢٩.

(٨٣) سيبويه: كتاب سيبويه ٢/٤٠٦.

(٨٤) تطورت تلك المسائل أكثر مع مرور الأيام، حتى شكلت ظاهرة واضحة في سياق التنظير النحوي، كما يظهر في «الأصول في النحو» لابن السّرّاج، وفي بعض مؤلفات أبي حيّان، مثل: «تذكرة النحاة» و«منهج السالك»، وبعض المسائل المنثورة في المؤلّفات المتأخرة.

(٨٥) الجابري، محمد عابد: نحن والتراث قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي، المركز الثقافي العربي ببيروت، ط(٦)، ١٩٩٣ م، ص ١٨، ٢١.

(٨٦) المبرّد: المقتضَب ١/٢٢.

(٨٧) أبو حيان: البحر المحيط ٦/٣٠٥.

(٨٨) أبو حيان: البحر المحيط ٦/٣٠٥.

(٨٩) ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط ١/١٩٨.

(٩٠) ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط ١/١٩٨.

(٩١) أبو حيان: البحر المحيط ١/٤٣٣.

(٩٢) أبو حيان: البحر المحيط ١/٤٤٢.

(٩٣) سيبويه: كتاب سيبويه ١/٢٦.

(٩٤) النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله: ديوان النابغة الجعدي. تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي بدمشق، ١٣٨٤هـ =١٩٦٤م، ص١٧١.

(٩٥) البرقوقي، عبد الرحمن: شرح ديوان المتنبّي. المكتبة التجاريّة الكبرى، ط(٢)، ١٩٣٨م، ٢/٥١١.

(٩٦) ابن هشام: مغني اللبيب، ص ٣١٦.

(٩٧) ابن جني: الخصائص ١/٣٢٣.

(٩٨) أبو حيان: البحر المحيط ٢/٣٦٧.

(٩٩) أبو حيان: البحر المحيط ٢/٣٦٧.

(١٠٠) هي قراءة لبعض أهل البصرة، ينظر: الطبري، محمد بن جرير: جامع البيان في تأويل آي القرآن المعروف بجامع البيان، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة بلبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ١٣/٤٥٣.

(١٠١) ابن هشام: مغني اللبيب ص٤١١.

(١٠٢) سيبويه: كتاب سيبويه ٢/١٩٣.

(١٠٣) الأشموني، علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٩- ١٩٤٦م، ٣/٢٧، وعدي: هو المهلهل بن ربيعة، والبيت الأول له، وفي البيت الثاني: مطر: اسم رجل، عليها على صاحبته.

(١٠٤) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٦٦-٢٦٩.

(١٠٥) ينظر مثلًا: الزمخشري: الكشاف ١/٥٣٦، ٦١١، ٦٥٤، و٢/٥٠١، و٤/٣٩٠.

(١٠٦) يذكر داود عبده أن الغموض في البنية التركيبية أمر شائع في مختلف اللغات الإنسانية، ينظر:

عبده، داود: التقدير وظاهر اللفظ، مجلة الفكر العربي ع ٨-٩، معهد الإنماء العربي بيروت ١٩٧٨-١٩٧٩م، ص٧.

(١٠٧) الجاسم، محمود حسن: تعدد الأوجه في التحليل النحوي، ص٥٦.

(١٠٨) ابن هشام: مغني اللبيب، ص١٨٢.

(١٠٩) ابن هشام: مغني اللبيب، ص١٨٢، ٧٢٢.

(١١٠) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٧٢٩ - ٧٣٠.

(١١١) أبو حيان: البحر المحيط ١/٥٥٩.

(١١٢) أبو حيان: البحر المحيط ٤/٥٦.

(١١٣) أبو حيان: البحر المحيط ١/٢٥٤.

(١١٤) أبو حيان: البحر المحيط ٢/٣١٩.

(١١٥) ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط ١/٤٧٤، ٥٤٠، ٦/٢٠٧، وللمزيد ينظر مثلًا: الزمخشري: الكشاف ٢/٦٨٧.

(١١٦) أبو حيان: البحر المحيط ١/٥٠٠.

(١١٧) أبو حيان: البحر المحيط ٢/٥٠٢.

(١١٨) الزمخشري: الكشاف ١/٥٨٧.

(١١٩) الزمخشري: الكشاف ٣/٣٧٢، وأبو حيان: البحر المحيط ٧/٧٢.

(١٢٠) الزمخشري: الكشاف ١/٥٣٥.

(١٢١) أبو حيان: البحر المحيط ٤/٣٣١.

(١٢٢) أبو حيان: البحر المحيط ١/٢٩٧.

(١٢٣) أبو حيان: البحر المحيط ١/٢٦٩.

(١٢٤) سيبويه: كتاب سيبويه ١/٢٢٤، ٢/١١٥،٢٩٥، ٤٠٠، ٣/٢٩٠.

(١٢٥)سيبويه: كتاب سيبويه ٢/١٣٠.

(١٢٦) سيبويه: كتاب سيبويه ١/٢٧١-٢٧٣ و٢/١٣٠، ١/١٤٠، ١/٣٢٧، ١/٢٧١، ١/٣٤٧.

(١٢٧) الفرّاء، معاني القرآن ١/٢٩٦.

(١٢٨) سيبويه: كتاب سيبويه ٢/٢٧٥.

(١٢٩) سيبويه: كتاب سيبويه ١/٢٨١-٢٨٢، والرسوم: الآثار، شبه رسوم الديار بخلل جفون السيوف

التي صنعها الصيقل، والصيقل شحّاذ السيوف وجلّاؤها، والخلل جمع خِلّة، وهي بطانة يغشى بها تنقّش بالذهب، ومروة: صاحبته، والكانسية موضع، نرعى اللهو والغزل: نحافظ عليهما.

(١٣٠) الفراء: معاني القرآن ٢/٣١٢.

(١٣١) ينظر: الزمخشري: الكشاف: ١/ ٢٠٧، وابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ١/١٨٦، ١٨٧، الرازي، فخر الدين محمد: تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر ببيروت، ط١، ١٤٢٥-١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ٢٢/٤، والقرطبي، شمس الدين محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق إبراهيم إطفيش وآخرين، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٥٢م، ٨٥/٢، وأبو حيان: البحر المحيط ٥٣٢/١.

(١٣٢) ينظر: الطبري: تفسير الطبري ١٠٢/٣، ١٠٣.

(١٣٣) ينظر: الزمخشري: الكشاف، ١٩٥/١، وابن عطية: المحرر الوجيز ٢١٣/١، والرازي: مفاتيح الغيب ٧٠/٤.

(١٣٤) الزمخشري: الكشاف ٣٤٣/٣.

(١٣٥) للتوسع في ذلك ينظر: الجاسم، محمود حسن: تعدد الأوجه في التحليل النحوي، الفصل الثالث كاملًا.

(١٣٦) البيت للمثقِّب العبدي، ينظر: المثقّب العبدي: ديوان شعر المثقّب العبدي. تحقيق حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ/١٩٧١م، ص٢١٢.

(١٣٧) أبو حيان: البحر المحيط ٢٨/٢.

(١٣٨) قراءة قتادة، ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، ص٢٢.

(١٣٩) الزمخشري: الكشاف ٤٥١/١.

(١٤٠) أبو حيان: البحر المحيط ٢٢٨/١.

(١٤١) قراءة ابن أبي عبلة، ينظر: مكرم، عبد العال سالم، وعمر، أحمد مختار: معجم القراءات القرآنية، جامعة الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ٣٥/١.

(١٤٢) أبو حيان: البحر المحيط ٤٢٤/٣، وابن هشام: مغني اللبيب، ص٥٥.

(١٤٣) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٥٥.

(١٤٤) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٥٥.

(١٤٥) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٤٩٤.

(١٤٦) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٤٣٢.

(١٤٧) أبو حيان: البحر المحيط ١/٦٢٥.

(١٤٨) أبو حيان: البحر المحيط ١/٦٢٥.

(١٤٩) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٥٧٨-٥٧٩.

(١٥٠) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٥٧٨-٥٧٩.

(١٥١) البيت لابن دريد، محمد بن الحسن، ينظر: ابن دريد، محمد بن الحسن بن دريد الأَزْديّ: مقصورة ابن دريد. شرح الخطيب التبريزي، المكتب الإسلامي بدمشق، ط(١)١٣٨٠هـ/١٩٦١م، ص٣، والجزل: ما غلظ من الحطب، والغضى: شجر شائك شديد الاحتراق.

(١٥٢) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٥٦٦-٥٦٧.

(١٥٣) ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط ١/٥١٨.

(١٥٤) ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط ١/١٤٨-١٤٩، ٢٨٦-٢٨٧، ٦٤٨.

(١٥٥) ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط ١/٤٦٢، ٦٣٢، ٢/٣٠٥-٣٠٦، ٣٦١، ٣٦٧، ٤٥٣، ٣/١٢٢.

(١٥٦) البحر المحيط ١/٢٦٦-٢٦٧.

(١٥٧) ينظر مثلًا: أبو حيّان النحوي، أثير الدين محمد بن يوسف: النُّكَت الحِسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق ودراسة عبد العزيز الفتلي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط(٢) ١٤٠٨/١٩٨٨، ص ٦٢، وللمزيد ينظر مثلًا: أبو حيان: البحر المحيط ٢/٢٣٧-٢٣٨، ٤٣٠، ٤/٤٧-٤٩، ٥/٥٢٧.

(١٥٨) الزمخشري: الكشاف ١/٢٢٢.

(١٥٩) الزمخشري: الكشاف ١/٢٢٢.

(١٦٠) الزمخشري: الكشاف ١/٢٢٢، و:«والقول ما قالت حذام» إشارة إلى البيت الشهير:

إذا قالت حذام فصدّقوها فإنّ القول ما قالت حذام

يشير بذلك إلى قوّة رأي سيبويه، وأن قوله يبطل مذاهب الآخرين.

(١٦١) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٢٣٤.

(١٦٢) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٢٣٤.

(١٦٣) سيبويه: كتاب سيبويه ٣/١٦٣، ١٦٥-١٦٦.

(١٦٤) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٦٣٨.

(١٦٥) أبو حيان: البحر المحيط ١/١٢٧، ١٨٢.

(١٦٦) أبو حيان: البحر المحيط ١/٢٩١.

(١٦٧) أبو حيان: البحر المحيط ١/٢٣٩.

(١٦٨) أبو حيان: البحر المحيط ١/٥٢٠.

(١٦٩) أبو حيان: البحر المحيط ١/٤٩٩.

(١٧٠) أبو حيان: البحر المحيط ١/٢٠١.

(١٧١) أبو حيان: البحر المحيط ١/٤٩٩.

(١٧٢) أبو حيان: البحر المحيط ١/٤٩٩.

(١٧٣) أبو حيان: البحر المحيط ٣/٢٤٢.

(١٧٤) أبو حيان: البحر المحيط ٣/٢٤٢.

(١٧٥) أبو حيان: البحر المحيط ٣/٢٤٢.

(١٧٦) أبو حيان: البحر المحيط ٢/٣٤٦.

(١٧٧) أبو حيان: البحر المحيط ٢/٣٤٦-٣٤٧.

(١٧٨) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٧٧٣-٧٧٤.

(١٧٩) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٧٧٣-٧٧٤.

(١٨٠) أبو حيان: البحر المحيط ١/٢٧١.

(١٨١) أبو حيان: البحر المحيط ١/٢٧١.

(١٨٢) أبو حيان: البحر المحيط ١/٤٣٩، ٤٤١.

(١٨٣) أبو حيان: البحر المحيط ١/٤٣٩، ٤٤١.

(١٨٤) أبو حيان: البحر المحيط ١/٤٤١.

(١٨٥) البيت لأبي الطيب المتنبي ينظر: ديوانه بشرح البرقوقي ٢/٢٠، يخاطب الشاعر نفسه، على أنه ظلّ بديار المحبوبة واضعًا يده على كبده الحرّى فنضجت.

(١٨٦) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٥٨٠.

(١٨٧) الزمخشري: الكشاف ٣/٢١٧-٢١٨، وأبو حيان: البحر المحيط ٦/٣٩٧-٣٩٨.

(١٨٨) الزمخشري: الكشاف ٣/٢١٧-٢١٨.

(١٨٩) الزمخشري: الكشاف ٣/٢١٧-٢١٨.

(١٩٠) أبو حيان: البحر المحيط ٦/٣٩٨.

(١٩١) أبو حيان: البحر المحيط ٦/٣٩٧.

(١٩٢) أبو حيان: البحر المحيط ٦/٣٩٨.

(١٩٣) أبو حيان: البحر المحيط ٦/٣٩٨.

(١٩٤) أبو حيان: البحر المحيط ١/١٠٣، ١٥٩، ٣٩١.

(١٩٥) سيبويه: كتاب سيبويه ١/٣٢.

(١٩٦) سيبويه: كتاب سيبويه ١/٣٢.

(١٩٧) الزمخشري: الكشاف ١/٤٥٥.

(١٩٨) أبو حيان: البحر المحيط ٣/٩٣.

(١٩٩) البيت لأبي النجم العِجْليّ، وأمّ الخيار: زوجه. الذّنب: يريد به الشّيب والكبر، ينظر: سيبويه: كتاب سيبويه ١/٨٥.

(٢٠٠) سيبويه: كتاب سيبويه ١/٨٥.

(٢٠١) سيبويه: كتاب سيبويه ١/٢٠٣.

(٢٠٢) سيبويه: كتاب سيبويه ٢/١٢٧.

(٢٠٣) سيبويه: كتاب سيبويه ٢/١٤٦، و٣/٥ - ٧.

(٢٠٤) ابن هشام: مغني اللبيب، ص ٣٩٨.

(٢٠٥) الزمخشري: الكشاف ٢/١١٥ - ١١٦، وللمزيد ينظر مثلًا: الزمخشري: الكشاف ١/٣٥٢، ٢/٧، ٤٨٥ - ٤٨٦، ٣/٣٣٩، ٤/١١٥.

(٢٠٦) الزمخشري: الكشاف ١/٣٥٢.

(٢٠٧) الزمخشري: الكشاف ٤/١٠٤.

(٢٠٨)بنو لهب: قوم من الأزد عرفوا بزجر الطير، ملغيًا: مهملًا، خبير من الخبرة، وهي العلم بالشيء، والمراد أن بني لهب عالمون بزجر الطير، فإذا قال لك أحدهم قولًا فصدّقه، ينظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث بالقاهرة، ودار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م، ١/١٩٥.

(٢٠٩) ابن هشام: مغني اللبيب، ص٧٨٩.

(٢١٠) ابن هشام، مغني اللبيب، ص٧٨٩.

(٢١١) خضر، نبيل حامد: الخيرية في النصوص القرآنية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، ع ٢٠/١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص٢٠.

(٢١٢) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل: تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ٢/٦-٧.

(٢١٣) ابن كثير: تفسير ابن كثير ٢/٨-٩.

(٢١٤) الطبري: جامع البيان ٦/٢٠١.

(٢١٥) الجصاص، أبو بكر أحمد: أحكام القرآن، دار الكتاب العربي ببيروت، تصوير عن الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ٢/٤-٥، والرازي: مفاتيح الغيب ٧/١٦٥، والرازي، فخر الدين محمد: المحصول في علم أصول الفقه، دراسة وتحقيق جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ١/٣٨٧، وأبو حيان: البحر المحيط ٢/٤٠٠.

(٢١٦) الطبري: جامع البيان ٦/٢٠٣، والرازي: المحصول في علم أصول الفقه ١/٣٨٨.

(٢١٧) الطبري: جامع البيان ٦/ ٢٠٤.

(٢١٨) الرازي: مفاتيح الغيب ٧/١٦٥.

(٢١٩) ابن كثير: تفسير ابن كثير ٢/ ١١-١٢.

(٢٢٠) الرازي: مفاتيح الغيب ٧/١٦٥.

(٢٢١) الشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس: الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية ببيروت، د.ت، ص٥٢-٥٣.

(٢٢٢) عبد اللطيف، محمد حماسة: الجملة في الشعر العربي، مكتبة الخانجي ومطبعة المدني بالقاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص٧٢.

(٢٢٣) الرازي: مفاتيح الغيب ٧/١٦٦، وأبو حيان: البحر المحيط ٢/٤٠٠-٤٠١.

(٢٢٤) الطبري: جامع البيان ٦/٢٠٤، وابن كثير: تفسير ابن كثير ٢/١١.

(٢٢٥) الطبري: جامع البيان ٦/٢٠٤، وابن كثير: تفسير ابن كثير ٢/١١، وأبو حيان: البحر المحيط ٢/٤٠١.

(٢٢٦) الطبري: جامع البيان ٦/٢٠٤، وأبو حيان: البحر المحيط ٢/٤٠١.

(٢٢٧) الرازي: مفاتيح الغيب ٧/١٦٦، وأبو حيان: البحر المحيط ٢/٤٠١.

(٢٢٨) إن فكرة الكفاية اللغوية التي يقصد بها المعرفة الضمنية بقواعد اللغة عند ابن البيئة إنما تعود إلى العالم الأمريكي تشومسكي، للتوسع في ذلك ينظر: زكريا: ميشال: الألسنيّة التّوليديّة

والتّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة، (النظرية الألسنية)، ص٣١، وزكريا، ميشال: قضايا ألسنيّة تطبيقيّة، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٩٣م، ص٦١-٦٣، وخرما، نايف: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ص١١٥-١١٦، وعمّار، سام: نحو رؤية جديدة لتدريس النّحو العربي على المستوى الجامعي في ضوء النظريّات الحديثة في اللّغة وعلم النفس، مقال ضمن مطبوعات ندوة النّحو والصّرف، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، مطابع مؤسسة تشرين، سورية، ١٩٩٤م، ص١٨٥، ١٨٧-١٨٨، وعمايرة، خليل: النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأصولها في النّحو العربي، المجلة العربية للدراسات اللغوية، مج٤، ع١، معهد الخرطوم للدراسات اللغوية، ص٣٧-٣٨، وغازي، يوسف: مدخل إلى الألسنيّة، منشورات العالم العربي الجامعية بدمشق، ١٩٨٥م، ص٢٣٣، وإيلوار، رونالد: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة بدر الدين القاسم، منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٠م، ص١٣٨، وجرين، جودث: علم اللغة النفسي، ترجمة وتعليق مصطفى التوني، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٣م، ص١٢١-١٢٢، ١٣٣، وص٢٧ الحاشية(١)، وليونز، جون: نظريّة تشومسكي اللّغويّة، ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ط١، ١٩٨٥م، ص١٨١، ويوسف، جمعة سيّد: سيكولوجيّة اللّغة والمرض العقلي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، ع ١٤٥، ١٩٩٠م، ص٤٧-٥١.

(٢٢٩) الرازي: مفاتيح الغيب ٧/١٦٦.

(٢٣٠) الرازي: مفاتيح الغيب ٧/١٦٦.

(٢٣١) الرازي: مفاتيح الغيب ٧/١٦٦، وأبو حيان: البحر المحيط ٢/٤٠٠.

(٢٣٢) المقصود بالوقف التام: هو الوقف على الكلام الذي يحسن قطعه عما بعده، كما في الفواصل ورؤوس الآي عند تمام القصص وانقضائها، ينظر: الداني، أبو عمرو عثمان: المكتفى في الوقف والابتدا، تحقيق يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٨٧م، ص ١٤٠.

(٢٣٣) أبو حيان: البحر المحيط ٢/٤٠٠.

(٢٣٤) الطبري: جامع البيان ٦/٢٠١.

(٢٣٥) الطبري: جامع البيان ٦/ ٢٠٢-٢٠٣، والرازي: مفاتيح الغيب ٧/١٦٦.

(٢٣٦) الرازي: مفاتيح الغيب ٢/٦، والحديث في: العجلوني، إسماعيل: كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط٢، ١٣٥١هـ، ١/١٣٢.

(٢٣٧) أبو حيان: البحر المحيط ٢/٤٠٠-٤٠١.

(٢٣٨) الرازي: مفاتيح الغيب ٢/٦.

(٢٣٩) الجصاص: أحكام القرآن ٢/٥، وأبو حيان: البحر المحيط ٢/٤٠١.

(٢٤٠) الجصاص: أحكام القرآن ٢/٥.

(٢٤١) ابن مفرِّغ، يزيد بن زياد بن مفرِّغ الحميري: ديوان يزيد بن مفرِّغ الحميري، جمع وتحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، ص ٢٠٨، ٢١٣.

(٢٤٢) الجصاص: أحكام القرآن ٢/٥.

(٢٤٣) الجصاص: أحكام القرآن ٢/٥.

(٢٤٤) الجصاص: أحكام القرآن ٢/٥، والحديث في: الهندي، علي بن حسام الدين المتقي: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبطه وفسر غريبه بكري حيّاني، صححه ورفع فهارسه صفوة السقّا، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٥، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ١٠/١٨١.

(٢٤٥) الرازي: مفاتيح الغيب ٧/١٦٦-١٦٧.

(٢٤٦) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٤/١٧.

(٢٤٧) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٤/١٧، وأبو حيان: البحر المحيط ٢/٤٠١.

(٢٤٨) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٤/١٧.

(٢٤٩) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٤/١٧.

(٢٥٠) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق، ط١،١٩٨٦م، ٣/٢٩.

(٢٥١) ابن كثير: تفسير ابن كثير ٢/١١-١٢.

(٢٥٢) ابن كثير: تفسير ابن كثير ٢/١١-١٢.

(٢٥٣) ابن كثير: تفسير ابن كثير ٢/١١-١٢.

(٢٥٤) عبد الغفار، السيد أحمد: النص القرآني بين التفسير والتأويل، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ط٢، ١٩٩٨م، ص١٧.

(٢٥٥) عبد القادر، شرشار: نظرية القراءة وتلقي النص الأدبي، مجلة الموقف الأدبي، ع٣٦٧، دمشق، ٢٠٠١م، ص٢٠.

(٢٥٦) استيتية، سمير شريف: اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث بإربد،

الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، ص٧١٥.

(٢٥٧)ريكور، بول: إشكالية ثنائية المعنى، ترجمة فريال جبوري غزول مجلة ألف (مجلة البلاغة المقارنة)، ع٨، ١٩٨٨م، تصدر عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مطبعة إلياس العصرية، ص١٤٠.

(٢٥٨) البرقوقي، عبد الرحمن: شرح ديوان المتنبّي ١٦٧/٢.

(٢٥٩) البرقوقي، عبد الرحمن: شرح ديوان المتنبّي ١٦٧/٢.

المَصادِرُ وَالمَراجِع

١- ابن الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية بحمص، ١٩٨٨-١٩٨٩م.

٢- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط٢، د. ت.

٣- ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، وزارة الأوقاف بمصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنّة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٤- ابن خالويه، الحسين بن أحمد: مختصر في كتاب شواذّ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره برجشتراسر، النشريات الإسلامية، المطبعة الرحمانية بمصر لجمعية المستشرقين الألمانية، ١٩٣٤م.

٥- ابن دريد، محمد بن الحسن بن دريد الأزْديّ: مقصورة ابن دريد. شرح الخطيب التبريزي، المكتب الإسلامي بدمشق، ط(١)١٣٨٠هـ/١٩٦١م.

٦- ابن السّرّاج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٧- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٨- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث بالقاهرة، ودار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٩- ابن فارس، أبو الحسين أحمد: الصاحبي في فقه اللغة. تحقيق عمر الطباع، مكتبة المعارف ببيروت، ط (١)، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

١٠- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل: تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١١- ابن مفرِّغ، يزيد بن زياد بن مفرِّغ الحميري: ديوان يزيد بن مفرِّغ الحميري، جمع وتحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

١٢- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب، دار صادر ببيروت، ط٣، ٢٠٠٤م.

١٣- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، منشورات جامعة حلب.

١٤- أبو حيّان النحوي، أثير الدين محمد بن يوسف: تذكرة النحاة. تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

١٥- أبو حيّان النحوي، أثير الدين محمد بن يوسف: تفسير البحر المحيط. دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط(١)، ١٤١٣هـ -١٤١٦هـ= ١٩٩٣-١٩٩٥م.

١٦- أبو حيّان النحوي، أثير الدين محمد بن يوسف: منهج السالك في ألفية ابن مالك. تحقيق سيدني جلاسر، نيوهافن، كونيكتيكت، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٤٧م.

١٧- أبو حيّان النحوي، أثير الدين محمد بن يوسف: النُّكَت الحِسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق ودراسة عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط(٢) ١٤٠٨/١٩٨٨.

١٨- استيتية، سمير شريف: اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث بإربد، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

١٩- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٩- ١٩٤٦م.

٢٠- أمين، أحمد: ضحى الإسلام، مطبعة النهضة بالقاهرة، ط٧، ١٩٦٤م.

٢١- إيلوار، رونالد: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة بدر الدين القاسم، منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٠م.

٢٢- البرقوقي، عبد الرحمن: شرح ديوان المتنبّي. المكتبة التجاريّة الكبرى، ط(٢)، ١٩٣٨م.

٢٣- الجابري، محمد عابد: نحن والتراث قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي، المركز الثقافي العربي ببيروت، ط(٦)، ١٩٩٣م.

٢٤- الجاسم، محمود حسن: تعدد الأوجه في التحليل النحوي، دار النمير بدمشق، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٥- الجاسم، محمود حسن: القاعدة النحوية تحليل ونقد، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٢٦- جرين، جودث: علم اللغة النفسي، ترجمة وتعليق مصطفى التوني، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٣م.

٢٧- الجصّاص، أبو بكر أحمد: أحكام القرآن، دار الكتاب العربي ببيروت، تصوير عن الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٨- حسّان، تمام: الأصول «دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

٢٩- حسن، عبّاس: النحو الوافي. دار المعارف بمصر، ط(٥).

٣٠- خرما، نايف: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٣١- خضر، نبيل حامد: الخيرية في النصوص القرآنية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، ع ٢٠/١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٣٢- الداني، أبو عمرو عثمان: المكتفى في الوقف والابتدا، تحقيق يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

٣٣- الرازي، فخر الدين محمد: تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر ببيروت، ط١، ١٤٢٥-١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٣٤- الرازي، فخر الدين محمد: المحصول في علم أصول الفقه، دراسة وتحقيق جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٣٥- ريكور، بول: إشكالية ثنائية المعنى، ترجمة فريال جبوري غزول مجلة ألف (مجلة البلاغة المقارنة)، ع ٨، ١٩٨٨م، تصدر عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مطبعة إلياس العصرية.

٣٦- زكريا، ميشال: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

٣٧- زكريا، ميشال: قضايا ألسنيّة تطبيقيّة، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٩٣م.

٣٨- الزمخشري، جار الله، محمود بن عمر: بلوغ الأرب في شرح لاميّة العرب. جمع وتحقيق محمد عبد الكريم القاضي ومحمد عبد الرزّاق عرفان، دار الحديث بالقاهرة ١٩٨٩م.

٣٩- الزمخشري، جار الله، محمود بن عمر: الفائق في غريب الحديث. تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ط(١) ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م.

٤٠- الزمخشري، جار الله، محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط(١)، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٤١- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق

أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق، ط١، ١٩٨٦م.

٤٢- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦م.

٤٣- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ط١، ١٩٨٨م.

٤٤- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية ببيروت، ط (١)، ١٩٩٨م.

٤٥- الشافعي: محمد بن إدريس، أبو عبد الله المعروف بالإمام الشافعي: الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية ببيروت، د. ت.

٤٦- الطبري، محمد بن جرير: جامع البيان في تأويل آي القرآن المعروف بتفسير الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة بلبنان، ط١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٧- الطلحي، مراجع عبد القادر بالقاسم: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ليبيا، د.ت.

٤٨- عبد الغفار، السيد أحمد: النص القرآني بين التفسير والتأويل، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ط٢، ١٩٩٨م.

٤٩- عبد القادر، شرشار: نظرية القراءة وتلقي النص الأدبي، مجلة الموقف الأدبي، ع٣٦٧، دمشق، ٢٠٠١م.

٥٠- عبد اللطيف، محمد حماسة: الجملة في الشعر العربي، مكتبة الخانجي ومطبعة المدني بالقاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٥١- عبده، داود: التقدير وظاهر اللفظ، مجلة الفكر العربي ع ٨-٩، معهد الإنماء العربي بيروت ١٩٧٨-١٩٧٩م.

٥٢- العجلوني، إسماعيل: كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة

الناس، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط٢، ١٣٥١هـ.

٥٣- عمايرة، خليل: النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأصولها في النّحو العربي، المجلة العربية للدراسات اللغوية، مج٤، ع١، معهد الخرطوم للدراسات اللغوية.

٥٤- عمّار، سام: نحو رؤية جديدة لتدريس النّحو العربي على المستوى الجامعي في ضوء النظريّات الحديثة في اللّغة وعلم النفس، مقال ضمن مطبوعات ندوة النّحو والصّرف، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، مطابع مؤسسة تشرين، سورية، ١٩٩٤م.

٥٥- غازي، يوسف: مدخل إلى الألسنية، منشورات العالم العربي الجامعية بدمشق، ١٩٨٥م.

٥٦- الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد: معاني القرآن، حقّق الجزء الأول والثاني أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٥٥م، وحقق الجزء الثالث عبد الفتاح شلبي وراجعه علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م.

٥٧- الفرزدق، همام بن غالب التميمي: ديوان الفرزدق. عني بجمعه والتعليق عليه عبد الله إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، مطبعة الصاوي، ط(١) ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م.

٥٨- القرطبي، شمس الدين محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق إبراهيم إطفيش وآخرين، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٥٢م.

٥٩- ليونز، جون: نظريّة تشومسكي اللّغويّة، ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ط١، ١٩٨٥م.

٦٠- المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد: المقتضب، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت. د.ت.

٦١- المثقّب العبدي: ديوان شعر المثقّب العبدي. تحقيق حسن كامل الصيرفي، جامعة

الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

٦٢- مكرم، عبد العال سالم، وعمر، أحمد مختار: معجم القراءات القرآنية، جامعة الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٦٣- النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله: ديوان النابغة الجعدي. تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي بدمشق، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

٦٤- الهندي، علي بن حسام الدين المتقي: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبطه وفسر غريبه بكري حيّاني، صححه ورفع فهارسه صفوة السقّا، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٥، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٦٥- يوسف، جمعة سيّد: سيكولوجيّة اللّغة والمرض العقلي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، ١٤٥، ١٩٩٠م.

❋ ❋ ❋

The Permission in Arabic Grammatical Thought

Abstract

This study examines the phenomenon of permission in Arabic grammatical thought.

In the first chapter, the study discusses the concept, and it tries to clarify the difference between permission, multitude and divergence in Arabic syntax. It goes through all the terms used about the grammatical permission, as well as contexts in which permission was used at the time of the acceptance and collection of language. Also, it makes judgments on questionable quotes, and exposes linguistic issues, and analysis of what has been produced, and fatwas about improvised speech generation and analysis.

In the second chapter, the study discusses the reasons for the permission and preference and diminishment of the possibilities, it first looks at the causes, to discover the specific reasons for the permission, which overall, intersect with divergences and with the multitude of analysis. But despite these similarities, the permission is distinguished from others because of issues related to the language citations, the two ideas of the origin of the branch and the diversity of grammatical doctrines, and the ambiguity of the language structure, meaning and its components.

The study then turns to the reasons for the restriction of the permission, that is to say, the arguments for the preference or lessening, and the study believes it does concern the issue of transmission, origin, notices of grammarians, meaning and analogy.

In the third chapter, the study addresses the question of the legitimacy of the permission in Arabic grammatical thought, examining the inevitability of permission in different areas of syntax, it then turns to warnings, permission and its reasons in the use of language.

In the fourth chapter, the study discusses the relationship between grammatical permission and different understandings of texts rich in meaning, to discover that the rich text effect may influence the understanding of structural meanings that constitute them; it is the reason they must require permission in parsing the point that it is impossible to definitively rule. Finally, the study presents the results it has achieved.

The Author :

Prof. Mohmoud Hassan Al-Jassim.

- Phd. in Syntax and Morphology, Aleppo University, Syria, 1999.
- Professor, Department of Arabic Language - Faculty of Arts and Humanities - Aleppo University - Syria, and is now on secondment at Qatar University - Faculty of Arts and Sciences, Department of Arabic Language.

Publications :

- **Interpretation of the Quranic Text and Issues of Grammar**, Dar al Fikr, Damascus,20l0.
- **Grammatical Rule: Analysis and Criticism**, Dar al Fikr, Damascus,2007.
- **Multi-faceted Analysis of Grammar**, Dar al Namir, Damascus, 2007.
- **The Introduction to Grammar's History**. Dar al T[rath,Aleppo, 2009.
- Has dozens of scientific research published in academic journals, and has many publications, and is a member of several scientific committees in Syria and abroad, and has participated in several international scientific conferences, and supervised many Masters and Phds theses.

Monogragh 456

The Permission In Arabic Grammatical Thought

Prof. Mahmoud Hassan Al-Jassim

Department of Arabic Language - Faculty of Arts & Sciences

Qatar University

Qatar